الحرية

alhurriyah.sy

وطـــن الكلمـة

24 صفحة

صحيفـة إلكترونيـة تخصصية تصدر عـن **مؤسسة الوحـدة للصحافة والطباعـة والنشر والتوزيـع**

الخميـس 8 رمضـــان 1447 هـ | 26 شـــباط 2026 م | العـدد **33**

السوريون ينتظرون الحلول.. **جراحة اقتصادية ضد الفقر بعيداً عن أحاديث «الوصفة السحرية»**

5 |

شركات الصرافة.. توسّع ينعش السوق أم بوابة لمخاطر جديدة؟ 8 |

مراجعة قانون حماية المستهلك.. تعديلات مطلوبة تراعي التوازن بين حقوق المستهلك وبيئة الاستثمار.. ! 2 |

خطوة إسعافية لحل أزمة الغاز.. 4 |

هـل تعالـج جوهـر المشـكلة ؟

اقتصـاد 3 |

يستفيد منها قرابة 5 ملايين شخص..

مشكلات الحوالات المالية مستمرة

محليات 12 |

التصدير سبب رئيسي لغلائهـا ..؟!

اللحوم ترجع إلى دائرة الكماليات من جديد

بصراحة

الخبرات والاستثمار المجهول

سامي عيسى

الواقع الاقتصادي الحالي يفرض الكثير من التحديات على المستويين المحلي والخارجي، لكن التركيز على المحلي يشكل ضرورة حتمية للنهوض بواقع أفضل، وهذا لن يتم إلا بأهل البلد بما يحملون من خبرات وكفاءات تقود ذلك، لكن استثمارها مازال دون المطلوب..

فالاستثمار في الخبرات والكفاءات البشرية يعتبر خطوة استراتيجية هامة يمكن أن تُسهم بشكل كبير في دعم الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية الحالية، وهذا يمكن أن يتم من خلال أبعاد مختلفة منها: تحقيق التنمية المستدامة حيث تستطيع توفير المهارات اللازمة لتطوير قطاعات حيوية مثل التكنولوجيا، والصناعة، والزراعة، والخدمات، ويمكن للكفاءات المحلية أن تساهم في إعادة بناء البنية التحتية، وتحسين مستويات التعليم والصحة، وتعزيز الابتكار في مختلف المجالات.

إلى جانب الاستفادة من العقول المهاجرة، التي غادرت خلال سنوات الحرب الماضية، وهناك شريحة كبيرة من الكفاءات السورية في الخارج، وخاصة في الدول العربية والغربية. يمكن أن يكون توظيف هذه الخبرات في مشاريع محلية (عن بُعد أو عند العودة) مصدراً مهماً للتطوير والنمو.

وبالتالي الاستثمار في رأس المال البشري يعني زيادة الإنتاجية من خلال رفع مستوى المهارات، إذا تم تدريب وتعليم الأفراد بشكل جيد، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحسين الإنتاجية في القطاعات المختلفة.

هذا يعني أن الاقتصاد يمكن أن يستفيد من المهارات المتخصصة في عدة مجالات، مثل: دعم الشركات الناشئة والتكنولوجيا. وتحسين القطاعات الصناعية والزراعية: استخدام التقنيات الحديثة وزيادة الكفاءة، إلى جانب تعزيز الكفاءات العملية في جميع المجالات.

من دون أن نتجاهل عنصراً مهماً يتعلق بتحسين مستوى التعليم والتدريب المهني الذي يعزز قدرات القوى العاملة السورية، ما يؤدي إلى زيادة معدلات التوظيف وتقليل نسبة البطالة. كما أنَّ الاستثمار في بناء كفاءات جديدة يعني أن السوريين سيكونون أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات في سوق العمل.

لذا من الضروري جداً دعم مؤسسات التعليم الفني والمهني، وإنشاء برامج تدريبية متخصصة، يمكن أن يساعد في سد الفجوة بين احتياجات السوق ومتطلبات المهارات، عبر التعاون مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية، يمكن أن تساهم سوريا في تطوير بيئة تعليمية تواكب احتياجات السوق المحلي والدولي.

لكن بالمقابل لا نستطيع تجاهل مجموعة التحديات التي تعيث استثمار الكفاءات بالصورة المثلى والتي يتمثل معظمها في استمرار هجرة العقول، وقلة الموارد ونقص التمويل اللازم لإنشاء وتطوير برامج تدريبية وتوفير بيئات تعليمية مناسبة.

رغم كل ذلك فإننا نجد أن الاستثمار في الكفاءات البشرية في سوريا هو خيار واعد ومؤثر في تعزيز الاقتصاد الوطني لكنه يتطلب تضافر الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص، والمؤسسات التعليمية لتحقيق تأثير ملموس، واستثمار أفضل..

مراجعة قانون حماية المستهلك..

تعديلات مطلوبة تراعي التوازن بين حقوق المستهلك وبيئة الاستثمار..!

الحرية – سامي عيسى

منذ العام 2021، الذي دخل فيه قانون حماية المستهلك رقم 8 حيز التنفيذ في سوريا، أحدث ضجة واسعة في الأوساط التجارية والصناعية بسبب ما تضمنه من عقوبات قاسية، قد تصل إلى السجن في بعض الحالات، وعلى الرغم من الأهداف التي يسعى القانون لتحقيقها في حماية حقوق المستهلك، فقد أبدت قطاعات الأعمال التجارية والصناعية المحلية تحفظات كبيرة على بعض بنوده، معتبرةً أن التطبيق الفعلي للقانون قد يؤدي إلى تهديد حركة الاستثمار والنمو الاقتصادي.

ومع تنامي المطالبات بتعديل القانون، تم تشكيل لجنة مختصة لدراسة المقترحات اللازمة لتعديل بعض مواده بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي السوري.

والسؤال هنا هل ستنجح هذه التعديلات في تحقيق توازن بين حماية المستهلك وتشجيع بيئة استثمارية حاضنة للقطاع الخاص..؟

التعديلات المقترحة على قانون حماية المستهلك

وبالدخول إلى المضمون قليلاً فإننا نجد أنه منذ صدور القانون، ظهرت العديد من التحفظات من قبل قطاع الأعمال، خصوصاً فيما يتعلق بعقوبات "السجن" المفروضة على المخالفات البسيطة.

يُجمع ممثلون عن غرف التجارة والصناعة في سوريا على أن هذه العقوبات تعيق الحركة التجارية وتؤدي إلى نتائج سلبية على الاستثمار، وقد شكلت الحكومة السورية لجنة مختصة ضمت ممثلين عن وزارة العدل ووزارة التعليم العالي وأعضاء من غرف التجارة والصناعة لدراسة التعديلات اللازمة.

وهنا الرأي الرسمي بين من خلال مدير مديرية حماية المستهلك، حسن الشوا، أن اللجنة قد بدأت بالفعل في أعمالها لدراسة تعديل القانون وتقديم مقترحات تراعي الظروف الاقتصادية الراهنة، مشيراً لـ"الحرية" إلى أنه سيتم عرض هذه التعديلات على مجلس الشعب بعد الانتهاء من إعدادها.

تحفظات اتحاد غرف الصناعة

اتحاد غرف الصناعة السورية، من خلال رئيسه الدكتور مازن ديروان، أعرب عن تحفظاته بشأن العقوبات السجنية التي يتضمنها القانون الحالي، واعتبر ديروان أن القانون يفرض على التاجر معاملة "شديدة القسوة" بسبب المواد التي قد تُترجم إلى عقوبات سجن بسبب مخالفات تجارية بسيطة، ودعا اتحاد غرف الصناعة إلى ضرورة تحديد العقوبات بحيث تقتصر على حالات الغش المثبت فقط، مع التأكيد على أن الغرامات المالية قد تكون أكثر فاعلية من السجن في كثير من الحالات.

كما أشار ديروان إلى دراسة قوانين حماية المستهلك في بعض الدول الأخرى بغية الاستفادة من التجارب الناجحة، والتأكد من أن أي تعديلات في القانون لا تؤثر سلباً على البيئة الاستثمارية في سوريا.

تجاوزات في تطبيق القانون

واحدة من أبرز القضايا التي أثارت الجدل هي العقوبات السجنية، لا سيما في الحالات التي تشمل عدم وضوح تسعير السلع أو عدم تقديم بيانات عن تكاليف المنتجات.

النائب السابق لغرفة تجارة دمشق، محمد الحلاق، أشار إلى أن فرض مثل هذه العقوبات يتعارض مع مبادئ اقتصاد السوق الحر ويحد من قدرة التجار على تحديد الأسعار بحرية بناءً على العرض والطلب، ودعا الحلاق إلى ضرورة تعديل بعض المواد في القانون، خصوصاً تلك المتعلقة بالتسعير وتقديم بيانات تكلفة المنتجات.

آراء الخبراء الاقتصاديين حول تطبيق القانون

الخبير الاقتصادي عصام تيزيني أشار إلى أن قانون حماية المستهلك، رغم هدفه في حماية المستهلكين، يواجه صعوبة في التطبيق بسبب الإجراءات المعقدة والمكلفة التي يتطلبها، مثل متطلبات السجل التجاري وضرورة تسجيل العمال رغم عدم الحاجة الفعلية لهم.

وأضاف تيزيني إن بعض البنود في القانون، مثل الرقابة الصارمة على الأسعار، قد تؤدي إلى تعطيل العمل التجاري في بعض القطاعات، وهو ما قد يؤثر سلباً على الاقتصاد بشكل عام.

التحركات الحكومية نحو تعديل القانون

في أكثر من مناسبة الجهات الحكومية المسؤولة أكدت أنها تولي اهتماماً كبيراً لعملية تعديل قانون حماية المستهلك، وأن الهدف هو تطوير التشريعات بما يضمن تحقيق حماية فعالة للمستهلكين، وفي الوقت ذاته تشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي، وفي هذا السياق، أشار رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها، المهندس محمد أيمن مولوي، إلى أن اللجنة المختصة تعمل على صياغة التعديلات اللازمة والتي تشمل إعادة النظر في الجزاءات والعقوبات بما يتناسب مع طبيعة المخالفات التجارية.

في نهاية الحديث

يبدو أن التعديلات المقترحة على قانون حماية المستهلك رقم 8 ستسهم في معالجة العديد من القضايا التي أثيرت من قبل قطاع الأعمال والصناعات المحلية.

الهدف هو إيجاد توازن بين حماية حقوق المستهلك وتشجيع بيئة استثمارية جاذبة للقطاع الخاص، مع التأكيد على ضرورة أن تكون العقوبات والإجراءات أكثر مرونة وواقعية، بما يضمن استقرار السوق وحركة الاستثمار دون المساس بمبادئ اقتصاد السوق الحر.

الأسواق السورية على صفيح ساخن.. والمشكلة أكبر من دعم المستهلك فقط

الحرية – نهلة أبو تك

لـم يعد ارتـفـاع الأسـعـار فـي الأسـواق السورية حدثاً طارئاً، بل أصبح واقعاً يومياً يعيد رسـم أولـويـات الأسـر. مع كل موجة غلاء، تتقلص سلة الاستهلاك، ويتراجع الإنفاق على ما كان يُعد ضرورياً بالأمس، فيما يبقى الدخل ثابتاً أو شبه ثابت أمام تضخم متسارع.

المشكلة لـم تـعـد فـي سـعـر سلعة مـحـددة، بل في اختلال أوسـع بين الدخل وكلفة المعيشة، وبين ضعف الإنتاج المحلي واتساع فجوة الطلب.

تضخم مدفوع بضعف الإنتاج

يرى الخبير الاقتصادي الدكتور سلمان صبيحة أن السبب الأبـرز لارتـفـاع الأسعار يكمن في التضخم الناتج عن تراجع الإنتاج وإغلاق عدد من المنشآت الصناعية، ما أدى إلى نقص المعروض وزيـادة الاعتماد على الاستيراد.

ويشير إلـى أن زيـادة الطلب فـي ظل محدودية العرض ترفع الأسعار حكماً، خاصة مع ارتفاع تكاليف الشحن والطاقة ومدخلات الإنتاج، إضافة إلى اضطرابات سلاسل التوريد. كما أن زيادة الكتلة النقدية دون توسع موازٍ في الإنـتـاج تـؤدي إلـى تراجع قيمة العملة وارتفاع الأسعار.

التضخم هنا ليس رقـمـاً اقتصادياً مجرداً، بل نتيجة خلل هيكلي في القاعدة الإنتاجية.

استقرار سعر الصرف ضـروري لتخفيف التضخم المستورد وتحفيز الاستثمار، لكنه لا يكفي لضبط السوق. فتكاليف التشغيل المرتفعة، من طاقة ونقل وتمويل، تظل عاملاً ضاغطاً على الأسعار.

زيادة الرواتب بين الأثر المؤقت والتآكل السريع

في مواجهة الغـلاء، تتجه الأنـظـار إلى زيادة الرواتب. غير أن أي زيادة لا تتجاوز معدل التضخم تتحول إلى تعويض جزئي لا يعيد القوة الشرائية الفعلية.

ويشير صبيحة إلى أن ضخ السيولة دون ضبط الأسعار والإنتاج قد يـؤدي إلى موجة تضخمية جديدة، ما يبدد أثر الزيادة سريعاً. لذلك فإن تحسين الدخل يجب أن يترافق مع سياسات نقدية ومالية متوازنة، تضمن استقرار الأسعار لا تسارعها.

دعم المستهلك أم دعم المنتج؟

هـنـا يـكـمـن جـوهـر الـنـقـاش. دعـم المستهلك عبر التحويلات النقدية أو تثبيت أسعار بعض السلع يخفف الضغط مؤقتاً، لكنه يزيد الطلب فـي سـوق يعاني أصـلاً مـن ضعف العـرض. لـذلـك يـشـدد صبيحة على ضرورة توجيه الدعم أيضاً نحو المنتج المحلي، من خلال

منح حوافز ضريبية

حماية السوق من الإغراق غير المتكافئ

تعزيز الإنتاج يعني زيادة المعروض، وزيادة المعروض تعني تخفيف الضغط السعري. إنها معادلة مباشرة، لكنها تتطلب رؤية طويلة الأمد لا إجراءات آنية فقط.

الإجراء الأكثر إلحاحاً

بحسب صبيحة، فـإن كـبـح التضخم والسيطرة على تكاليف المعيشة يمثلان الأولـويـة القصوى. ويتطلب ذلـك مراجعة سياسات الـدعـم، ضبط تكاليف الخدمات الأساسية، وتحسين البيئة الاستثمارية لخلق فـرص عمل حقيقية تقلل الاعـتـمـاد على الدعم المباشر. فالاقتصاد الذي ينتج ويوفر وظائف مستقرة يمنح المواطن دخلاً فعلياً، لا مسكنات مؤقتة.

فالاستقرار ليس رقماً

استقرار الأسـواق لا يُقاس فقط بسعر الصرف أو بمؤشرات رسمية، بل بقدرة المواطن على شراء احتياجاته دون قلق يومي.

دعم المستهلك ضرورة اجتماعية، لكنه لن يكون كافياً إذا لم يُدعَم المنتج المحلي ويُعاد بناء قاعدة إنتاجية قادرة على تغذية السوق.

المعادلة واضحة لا استقرار سعرياً دون إنتاج، ولا إنتاج دون سياسات متكاملة، ولا معنى لأي أرقـام إيجابية إذا بقيت رفوف المتاجر بعيدة عن قدرة جيوب الناس.

يستفيد منها قرابة 5 ملايين شخص..

مشـــكلات الحـــوالات الماليـــة مســـتمرة

الحرية– مايا حرفوش

تشهد سوق الحوالات المالية في سوريا تغيرات كبيرة خلال السنوات الأخيرة، حيث أصبحت أحد أهم مصادر الدخل للكثير من الأسر، ومع تراجع الاقتصاد المحلي وارتفاع الأسعار، يزداد اعتماد المواطنين على الحوالات الخارجية لتأمين احتياجاتهم اليومية.

واقع الحوالات المالية في سوريا

الخبير الاقتصادي فاخر قربي، أكد بحديثه لـ "الحرية" أن سـوق الـحـوالات المالية في سوريا شهدت تحولاً ملحوظاً، حيث انتقلت من نظام مقيد إلى سوق أكثر مرونة، وأصبح بإمكان المواطنين استلام الحوالات بالدولار أو الـيـورو، بعد أن كـان ذلـك ممنوعاً في السابق،كما انخفضت عمولات التحويل إلى نحو 5%، ما أسهم في تسهيل عمليات التحويل وزيادة الاعتماد عليها.

ووفق قربي بلغت قيمة الحوالات الخارجية إلى سوريا خلال عام 2024 حوالي 1.8 مليار دولار ، واستفاد منها أكثر من 5 ملايين شخص، وتُعد هذه الحوالات شرياناً أساسياً للاقتصاد، وخاصة مع وجود أكثر من 8 ملايين سوري في الخارج يدعمون عائلاتهم بشكل مستمر.

أسباب تراجع الحوالات

وأضـاف قربي: شهدت الحوالات المالية في سوريا خلال عام 2024 انخفاضاً كبيراً تجاوز 40%، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، أبرزها: القيود المفروضة على التحويلات في دول اللجوء وتقلبات سعر الصرف، وانخفاض القيمة الفعلية للحوالات، وسياسات نقدية تحد من خروج الأموال.

تأثير الحوالات على الاقتصاد

ونوه قربي بأن تأثير الحوالات على الاقتصاد السوري يلعب دوراً محورياً في دعم الأسواق المحلية، حيث تسهم في تنشيط حركة البيع والشراء، ودعم القدرة الشرائية، وتقليل نسب الفقر، ولكن مع تراجع الـحـوالات، دخلت الأسواق في حالة ركود واضحة نتيجة ضعف الطلب.

وفيما يتعلق بتأثير الحوالات على معيشة المواطنين في سوريا، أوضح قربي أن العديد من الأسر تعتمد على الحوالات المالية في سوريا بنسبة تتراوح بين 10% و60% من دخلها الشهري، ما يجعلها عاملاً أساسياً في تأمين الغذاء والدواء، وتغطية النفقات الأساسية، والحفاظ على الاستقرار المعيشي، وأي انخفاض في هذه الحوالات ينعكس مباشرة على مستوى معيشة المواطنين.

مشكلات شركات الصرافة

وبحسب قربي فإن سوق الصرافة في سوريا تواجه عدة تحديات، من أبرزها عدم الالتزام بسعر الصرف الرسمي، وتسليم الحوالات بسعر أقل من السوق، وخسائر يتحملها المستفيدون، علماً أن هذه المشاكل تقلل من القيمة الحقيقية للحوالات وتضعف أثرها الاقتصادي.

مستقبل الحوالات المالية في سوريا

وختم قربي حديثه بالتأكيد أنه ومع استمرار الاعتماد الكبير على الـحـوالات الخارجية فـي سـوريـا، يطالب المواطنون بـتحسين آليات تسليم الحوالات، وزيادة عدد مكاتب التحويل، وتنظيم السوق وضبط الأسعار، إذ إن تحسين هذا القطاع قد يسهم في تخفيف الضغط الاقتصادي على المواطنين.

خلاصة

تبقى الحوالات المالية في سوريا من أهم مصادر الدخل ودعائم الاقتصاد، لكنها في الوقت نفسه تعكس هشاشة الوضع الاقتصادي. ومع استمرار تراجعها، تزداد التحديات أمام المواطنين، ما يجعل إصلاح سوق الحوالات ضرورة ملحّة لتحسين مستوى المعيشة.

الحرية
العـدد 33 | السـنة الثانية | الخميـس 25 شـباط 2026 م

خطوة إسعافية لحل أزمة الغاز..

تساؤلات حول قدرتها على معالجة جوهر المشكلة!

الحرية- هناء غانم

شهدت سوريا خلال الفترة الأخيرة أزمة متجددة في إمـدادات الغـاز، انعكست بوضوح على واقع الكهرباء والغاز المنزلي والقطاع الصناعي. فقد ارتفعت ساعات التقنين، وتزايدت فترات انتظار أسطوانات الغـاز، فيما اضطرت بعض المنشآت إلى خفض طاقتها التشغيلية نتيجة نقص الوقود، ما أعـاد ملف الطاقة إلى صدارة التحديات الاقتصادية والمعيشية..

معالجة إسعافية لا أكثر

يـرى الخبير الـدكـتـور زيـاد عـريـش في حديث لـ"الحرية" أن وصول ناقلة الغاز GAZ SUMA إلـى مصب بانياس البحري أمـس، وعلى متنها شحنة تزن ١٩٢٧ طنًا متريًا يمثل خطوة إيجابية في اتجاه تخفيف الضغط الفوري على السوق، خاصة في ظل ارتفاع الطلب المحلي خلال فصل الشتاء وزيادة الاستهلاك المنزلي.

إلا أنـه يـؤكـد أن الكمية الـــواردة، رغم أهميتها، تبقى مـحـدودة قـيـاسًـا بحجم الاحتياجات اليومية، ما يجعل أثرها قصير الأمد ما لم تتبعها شحنات منتظمة ضمن خطة توريد واضحة. وخاصة أن فرق الشركة السورية للبترول أكـدوا أن عمليات الـربـط والتفريغ لحمولتها في خزانات قسم غاز بانياس قد بدأت فور استكمال الإجراءات الفنية.

أعمق من نقص الإمدادات

وبحسب تقديرات مختصين في اقتصاد الطاقة، فإن أزمة الغاز في سوريا لا ترتبط فقط بتأخر وصـول الشحنات، بل تعكس تحديات أوسع تشمل تراجع الإنتاج المحلي، وتهالك بعض البنى التحتية، وارتفاع تكاليف النقل والتأمين، إضافة إلى القيود المالية التي تعقد عمليات الاسـتـيـراد والتعاقد طويل الأجل.

ويشير عريش إلى أن استمرار الاعتماد على الشحنات الطارئة يضع السوق في حـالـة تـرقـب دائـم، ويـزيـد مـن حساسية القطاع تجاه أي تأخير لوجستي أو مالي، ما ينعكس مباشرة على الاستقرار المعيشي للمواطنين.

الحاجة إلى رؤية طويلة الأمد

ويـرى عـريـش أن الـحـل المستدام يتطلب الانتقال من إدارة الأزمة إلى إدارة قطاع متكامل، مـن خـلال عـدة نقاط أولها:

– إعادة تأهيل حقول الغاز ورفع كفاءة الإنتاج المحلي

–توسيع قدرات التخزين الاستراتيجي

–تنويع مصادر التوريد

–وربط سياسات الطاقة بخطط التعافي الاقتصادي الأشمل

ويـؤكـد عريش أن وصـول ناقلة الغاز إلـى بانياس خطوة مهمة في توقيتها، لكنها تظل إجـراءً إسعافياً لا يعالج جوهر المشكلة. فالتحدي الحقيقي يكمن في بناء منظومة طاقة مستقرة وقـادرة على تلبية الطلب المحلي بصورة منتظمة، بما يعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المرحلة المقبلة.

إعـــادة إنتـــاج القـــدرة..

مدخـل بنيـوي لتعافـي الاقتصـادات المنهكة

الحرية- رشا عيسى

ينهضُ الاقتصاد من تحت الركام حين يستعيد المجتمع ثقته بقدرته على الإنتاج، ولا يعد تراجع الأرقـام في جداول الحسابات الوطنية، أخطر ما تخلّفه الصدمات الممتدة، بل التآكل الصامت في قدرة المجتمع نفسه على إنتاج الحياة الاقتصادية. فعندما تطول الأزمات، لا يتقلص الناتج فقط، بل تنقطع السلاسل غير المرئية التي تربط العمل بالدخل، والدخل بالاستهلاك، والاستهلاك بالإنتاج. وهنا لا يعود التعافي مسألة سياسات مالية أو نقدية، بل يصبح سؤالاً وجودياً.. كيف نُعيد تكوين القدرة المجتمعية على العمل والإنتاج؟

ويضع الباحث والاستشاري في التحول الاقتصادي الدكتور ياسين العلي الحالة السورية في قلب تحليل بنيوي يتجاوز منطق "تحسين المؤشرات" إلى منطق إعادة بناء القدرة.

يرى الدكتور العلي في حديث لـ"الحرية" أن الاقتصادات التي تمر بأزمات طويلة لا تعاني من نقص الموارد فحسب، بل تدخل ما يمكن وصفه بحالة "انخفاض الطاقة الإنتاجية المجتمعية". ففي هذه المرحلة، يعمل الاقتصاد عند حدٍّ أدنـى يكفي للبقاء، لكنه يفتقر إلى القدرة الذاتية على التوسع أو التجديد، وتتآكل المهارات، وتتفكك الروابط المؤسسية، ويضعف التنظيم السوقي، ويتراجع الاستهلاك المستقر. ومع كل عام إضافي من الصدمة، تتعمق الفجوة بين توفر الموارد وبين القدرة الفعلية على استخدامها.

القدرة الإنتاجية المجتمعية

يـطـرح العلي مـا يسميه "نموذج الـقـدرة الإنتاجية المجتمعية"، الذي ينظر إلى الاقتصاد بوصفه بنية متكاملة من القدرات، لا مجرد منظومة موارد أو سياسات. وتشمل هذه القدرات، قدرة الأفراد على العمل والمشاركة المنتظمة في الإنتاج، وقـدرة الأسر على الاستهلاك المستقر، وقدرة المؤسسات على التنظيم والتنسيق، وقدرة الأسواق على تحقيق توازن ذاتي.

وحين تتآكل هذه الطبقات معاً، يصبح النمو غير ممكن حتى لو توفرت استثمارات أو تدفقات مالية، لأن الحامل الاجتماعي للإنتاج يكون قد تضرر.

الحماية الاجتماعية

يؤكد الدكتور العلي أن الحماية الاجتماعية في الاقتصادات الخارجة من الصدمات لا ينبغي أن تُفهم بوصفها مجرد آلية تعويضية. ففي الظروف البنيوية الهشة، تتحول الحماية إلى أداة لإعادة إنتاج المجتمع الاقتصادي ذاته.

فالدعم غير المرتبط بالإنتاج قد يمنع الانهيار الآني، لكنه لا يعيد بناء الدورة الاقتصادية. أما البرامج المرتبطة بالعمل، والتدريب، وإعادة تشغيل الأنشطة المحلية، فتعيد إدخال الأفـراد في العملية الإنتاجية، وتوجد أثـراً مضاعفاً يعيد تنشيط القاعدة الاقتصادية تدريجياً.

شروط التعافي البنيوي

بحسب العلي، لا يمكن الحديث عن تعافٍ مستدام دون توافر أربعة شروط مترابطة، وهي: تثبيت الطلب الداخلي، وحماية رأس المال البشري، وتخفيض المخاطر البنيوية للمنتجين في بيئة شديدة التقلب، حيث يتحول الاستثمار- حتى الصغير منه – إلى مغامرة عالية المخاطر. وتخفيض هذه المخاطر يعيد الثقة والحافز للإنتاج المحلي.

وإعادة بناء سوق العمل، القاعدة المحلية أولاً

تشير التجارب المقارنة إلى أن الاقتصادات الخارجة من الحروب أو الأزمات لا تستعيد حيويتها عبر المشاريع الضخمة أولاً، بل عبر إعادة تشغيل النشاطات القريبة من المجتمع.

وفي تجربة فيتنام بعد الحرب، سبقت إعـادة تشغيل الزراعة المحلية ودعم الصناعات الصغيرة مرحلة التوسع الصناعي الواسع. إذ جرى تثبيت السلع الأساسية، وإعادة دمج العمالة، وتحريك الطلب الداخلي قبل الانتقال إلى التصنيع الكبير. بالنسبة للعلي، يكشف ذلك قانوناً بنيوياً واضحاً، لا انتقالاً مباشراً من الانهيار إلى النمو، بل مرحلة تأسيسية لإعادة إنتاج القدرة الإنتاجية المجتمعية.

التعافي يبدأ من المجتمع

يـرى العلي إلـى أن التعافي الحقيقي لا يبدأ بارتفاع الناتج أو تحسن سعر الصرف، بل بعودة المجتمع إلى دورة متماسكة من العمل والإنتاج والاستهلاك. عندها فقط يصبح النمو نتيجة طبيعية، لا هدفاً مُعلّقاً على سياسات جزئية.

في الاقتصادات الخارجة من الصدمات الممتدة، ليست المعركة مع الأرقام، بل مع القدرة. وحين تُستعاد القدرة، تستعيد الأرقام معناها.

السوريون ينتظرون الحلول.. جراحـة اقتصاديـة ضد الفقـر بعيداً عن أحاديث «الوصفة السحرية»

الحرية– رشا عيسى

ينتظر السوريون التحول في عام 2026. ومع مؤشرات تعافٍ أولية للاقتصاد، يظل الفقر العميق الذي يطول أكثر من 80% من السكان تحدياً هيكلياً يفرض إعادة التفكير بكل سياسات الدعم والنمو.

لم يعد الحديث عن "وصفة سحرية" كافياً،بل المطلوب جراحة اقتصادية دقيقة تجمع بين حماية الحياة اليومية وإصلاحات طويلة الأمد لكسر حلقة الفقر المتوارث، كما يؤكد الدكتور هشام الخياط، الخبير الاقتصادي والمستشار الدولي المتخصص في الاقتصاد القطاعي والإنتاج.

بين التفاؤل والحذر

يشير الدكتور الخياط لـ"الحرية" إلى أن الاقتصاد السوري شهد نمواً بنسبة 5% في 2025، متجاوزاً تقديرات البنك الدولي، ومن المتوقع أن يصل النمو إلى 10% في 2026 مع عودة نحو 1.5 مليون لاجئ واستعادة عائدات النفط والغاز.

لكن، بحسب الخياط، فإن النمو من قاعدة منخفضة لا يترجم تلقائياً إلى تخفيض الفقر، خصوصاً مع تحديات مثل هشاشة سعر الصرف، وضعف الإقراض الإنتاجي.

إن تركّز الاستثمارات على البنية التحتية التجارية سيؤدي إلى بقاء التفاوت، والفقر متعدد الأبعاد من دخل منخفض، وخدمات أساسية ناقصة، وبطالة مزمنة، وتدهور في التغذية والصحة والتعليم جراحة متعددة المراحل مع أولوية الحماية الاجتماعية.

يشدد الدكتور الخياط على أن حماية الفقراء تتطلب تدخلات فورية ومتزامنة مع إصلاحات طويلة الأمد. إضافة إلى حماية فورية عبر تحويلات نقدية مشروطة وكوبونات ذكية للأسر الأكثر احتياجاً، مع أولوية للأطفال والنساء والمسنين،و برامج دعم السلع الأساسية (غذاء، دواء، وقود منزلي) مع إعادة توجيه الدعم غير المستهدف تدريجياً،و مشاريع "نقد مقابل عمل" لإعادة تأهيل الطرق، المدارس، والمستشفيات.

يؤكد الدكتور الخياط أن قلب الجراحة الاقتصادية يكمن في إيجاد فرص عمل حقيقية، و دعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر من خلال قروض ميسرة ومنح جزئية، وبرامج رفع المهارات وإعادة التأهيل المهني، خصوصاً للشباب والنساء، في قطاعات مثل ،الزراعة المستدامة، الطاقة المتجددة، الخدمات الرقمية، والصناعات الغذائية الخفيفة. والاتجاه نحو تحفيز الاستثمار الخاص عبر قوانين حديثة، وضمانات قانونية، وشراكات مع رأس المال السوري المغترب.

تعزيز الإيرادات المستدامة

يشدد الدكتور الخياط على ضرورة إصلاح ضريبي عادل وتوسيع القاعدة الضريبية مع رقمنة الإدارة لمكافحة التهرب، وتفعيل صندوق الزكاة الوطني كمصدر تمويل اجتماعي إضافي، وتخصيص جزء من عائدات النفط والغاز لتمويل برامج مكافحة الفقر والإعمار الاجتماعي.

الإصلاحات الهيكلية طويلة الأمد

وبحسب الدكتور الخياط، يجب وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر تجمع بين توفير فرص عمل،و تحسين سبل العيش، ودعم الفئات الهشة.

والاتجاه للاستثمار في الاقتصاد الأخضر والمرن لفرص طويلة الأمد وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

يرى الخياط -أن اعتماد حوكمة شفافة عبر لجان مراقبة محلية، ونشر تقارير دورية، ومشاركة مجتمعية يضمن وصول الموارد إلى مستحقيها.

ويوضح أن أي نمو اقتصادي – حتى لو بلغ 10% – لن يقلص الفقر إلا إذا كان شاملًا وموجهاً نحو الأكثر احتياجاً.

الإبـداع الإداري فـي بيئـة العمـل.. هل المشكلة في الموظـف أم في المنـاخ التنظيمي؟

الحرية – نهلة أبو تك

في كل مؤسسة تقريباً، ثمة موظف وُصف يوماً بأنه محدود الأداء، قليل المبادرة، أو غير قادر على التطور. لكن المفارقة أن بعض هؤلاء أنفسهم يتحولون في مؤسسات أخرى إلى عناصر فاعلة ومؤثرة. السؤال الذي يفرض نفسه هنا: هل تتغير الكفاءة فجأة، أم أن ما يتغير هو البيئة التي تحتضنها؟

لم يعد الإبداع الإداري مفهوماً نظرياً يُتداول في أدبيات الإدارة الحديثة فحسب، بل أصبح معياراً حقيقياً لقياس نضج المؤسسات وقدرتها على الاستدامة. غير أن الإبداع لا يولد في الفراغ، ولا يُستخرج بالقوة من موظف يعمل تحت الضغط والخوف وانعدام الثقة.

من منظور علم النفس التنظيمي، توضح الدكتورة زينة صوفي، اختصاصية الصحة النفسية، أن الأداء المهني ليس انعكاساً مباشراً للكفاءة الفردية فقط، بل نتيجة تفاعل مستمر بين شخصية الموظف والمناخ التنظيمي المحيط به.

وتشير إلى أن الشعور بالأمان النفسي داخل بيئة العمل يعد عاملاً حاسماً في إطلاق الطاقات الإبداعية. فالموظف الذي يشعر أن رأيه مسموع، وأن خطأه غير المقصود لن يتحول إلى أداة عقاب أو تقليل من شأنه، يكون أكثر استعداداً للمبادرة وتحمل المسؤولية.

حين تتحول الرقابة إلى قيد

في المقابل، تعاني بعض بيئات العمل من ثقافة إدارية تركز على الضبط الصارم، وتضخيم الأخطاء، والرقابة التفصيلية على كل خطوة. في مثل هذه البيئات، تتراجع الدافعية تدريجياً، ويتحول الأداء إلى تنفيذ ميكانيكي خالٍ من روح المبادرة.

المشكلة هنا لا تكمن في نقص المهارة، بل في غياب المساحة الآمنة للتجربة. فالإبداع بطبيعته ينطوي على مخاطرة محسوبة، وإذا غاب التسامح مع الخطأ غير المقصود، يصبح الصمت خياراً أكثر أماناً من الاقتراح.

أزمة إدارة أم أزمة كفاءات؟

يتكرر في بعض الخطابات الإدارية توصيف "ضعف الموظفين" أو "تراجع مستوى الكوادر". غير أن هذا التوصيف غالباً ما يغفل سؤالاً جوهرياً: هل وفرت المؤسسة البيئة المناسبة لهذه الكفاءات كي تعمل بكامل طاقتها؟

الإدارة الحديثة لم تعد تكتفي بتوزيع المهام ومراقبة التنفيذ، بل بات دورها يتمثل في تمكين الموارد البشرية، وتوضيح الصلاحيات، وإشراك الموظفين في صنع القرار ضمن حدود واضحة.

غياب العدالة التنظيمية، أو غموض الأدوار، أو احتكار القرار في مستويات عليا دون إشراك فعلي لبقية الفريق، كلها عوامل تضعف الانتماء المؤسسي وتحد من الرغبة في المبادرة.

وفي هذا السياق، تشير صوفي إلى أن الشعور بالتقدير المعنوي لا يقل أهمية عن الحوافز المادية، إذ إن الاعتراف بالجهد وتعزيز الثقة يعمقان ارتباط الموظف بمكان عمله.

لماذا يزدهر الموظف في مكان ويفتر في آخر؟

الفارق غالباً لا يكون في الشخص ذاته، بل في الثقافة التنظيمية السائدة.

تضيف صوفي: حين تتوافر عناصر الأمان النفسي، ووضوح التوقعات، والشفافية في التقييم، تتحول الكفاءة إلى إنجاز ملموس. أما في البيئات التي يسودها التوجس أو التنافس غير الصحي، فإن الطاقات تُستنزف في الحذر بدلاً من توجيهها نحو التطوير.

الاستثمار الحقيقي في الموارد البشرية لا يبدأ بالدورات التدريبية فقط، بل بإعادة النظر في المناخ الداخلي للمؤسسة. فالتطوير المهني يصبح محدود الأثر إذا لم يواكبه تطوير في أساليب القيادة والتواصل.

نحو بيئة عمل داعمة للإبداع

بناء بيئة محفزة لا يتطلب حلولاً معقدة بقدر ما يحتاج إلى إرادة إدارية واضحة.

وهنا تعدد الخبيرة بعض المتطلبات، مثل إشراك الموظفين في مناقشة القرارات التي تمس عملهم، تحديد الأدوار بدقة، اعتماد تقييم عادل وشفاف، وتوفير قنوات آمنة للتعبير عن الرأي، كلها خطوات تعزز الثقة وتنعكس مباشرة على الأداء.

المؤسسات التي تدرك أن الإنسان هو محور العملية الإنتاجية، وأن الإبداع نتيجة طبيعية لشعور الموظف بالأمان والانتماء، تكون أكثر قدرة على المنافسة والتكيف مع التحديات.

في المحصلة، تختم الصوفي، لا يمكن اختزال تراجع الأداء في ضعف فردي، كما لا يمكن مطالبة الموظف بالإبداع في بيئة لا تحتمل الاختلاف أو الخطأ. النجاح المؤسسي يبدأ من الداخل، من ثقافة ترى في الموظف شريكاً لا مجرد منفذ، وتدرك أن المناخ التنظيمي ليس تفصيلاً إدارياً، بل ركيزة أساسية لأي تطور حقيقي.

الحرية
العـدد 33 | السـنة الثانية | الخميـس 25 شـباط 2026 م

محكومة بتحديات هيكلية واقتصادية..

الإنتاجيـة الزراعيـة تشـهد بوادر انتعاش مقبولـة

الحرية– مركزان الخليل

بعد سنوات من الجفاف والصعوبات الاقتصادية التي ألقت بظلالها على القطاع الزراعي في سوريا، تظهر بوادر انتعاش نسبي في بعض المناطق، مدعومة بتحسن مستويات الأمطار في الأشهر الأخيرة، ورغم هذا التحسن الجزئي في الإنتاج الزراعي، لا يزال القطاع يواجه العديد من التحديات التي تتطلب معالجات استراتيجية شاملة لضمان استدامة هذا الانتعاش وتعزيز مساهمة الزراعة في الاقتصاد الوطني..

الانتعاش النسبي في القطاع الزراعي

وهنا أشار الخبير الاقتصادي والزراعي الدكتور مجد أيـوب إلـى أن بعض المناطق السورية شهدت تحسناً ملحوظاً في معدلات الأمطار بعد سنوات من الجفاف الشديد، حيث أعيدت الحياة إلى بحيرة زرزر وبعض الأنهار مثل نهر العاصي.

وأكد لـ"الحرية" أن هذه الأمطار تُعتبر فرصة حقيقية لزيادة الإنتاج الزراعي في بعض المناطق المتضررة، مشيراً إلى عودة الغوطة للإنتاج الزراعي رغم الظروف الصعبة.

تحديات اقتصادية تواجه الانتعاش

وعلى الرغم من الأمل الذي يراه البعض في تحسن الأوضاع، فإن الدكتور أيوب نبه إلى أن هذا الانتعاش يواجه تحديات اقتصادية جسيمة، من أبرز هذه التحديات صعوبة التصدير، حيث لا تكفي الكميات المتوفرة للمنافسة في الأسواق الخارجية، في ظل تراجع جودة بعض المنتجات الزراعية بسبب استخدام مبيدات وأدوية زراعية غير موثوقة.

تحسين الإنتاج وتطوير بيئته

ضمن هـذا الاطـار أشـار الدكتور "أيوب" إلـى أهمية التركيز على تطوير زراعة الحمضيات في سوريا، موضحاً أن الإحصائيات الرسمية حول إنتاج الحمضيات غير دقيقة، ولا تعكس الواقع الفعلي للإنتاج. كما دعا إلى تبني أصناف جديدة من الحمضيات التي تتماشى مع الأذواق العالمية، إضافة إلى ضرورة تحسين استراتيجيات التسويق والتصدير.

قطاع الثروة الحيوانية والتحديات

والحديث عن القطاع الزراعي يقودنا بطبيعة الحال إلى قطاع هام جداً لا يقل أهمية عنه كونه مرتبطاً به ارتباطاً قوياً، ألا وهو قطاع الإنتاج الحيواني حيث تطرق العفيف إلى المشاكل التي يعاني منها قطاع الثروة الحيوانية، مشيراً إلى أن ارتفاع تكاليف الأعلاف، وتزايد الأمراض الحيوانية، مثل الحمى القلاعية يهدد استدامة هذا القطاع، كما نوه إلى أن المنافسة مع اللحوم والدواجن المستوردة تمثل تحدياً كبيراً للمزارعين المحليين.

التأثيرات المناخية على الإنتاج الزراعي:

وفي هذا الجانب أوضح العفيف أن التغيرات المناخية تمثل تهديداً مستمراً للأراضي الزراعية، حيث يؤدي الجفاف والتصحر إلى تدهور الإنتاجية. ورغم استخدام الطاقة الشمسية في الـري، فإن الإفـراط في استخدام المياه الجوفية يمثل تهديداً طويل الأمد على الموارد المائية.

نحتاج استراتيجيات شاملة لدعم القطاع الزراعي

وهنا اتفق الخبيران على ضـرورة تبني استراتيجيات شاملة لدعم القطاع الزراعي، تشمل تحسين البنية التحتية الزراعية، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، ودعم المزارعين في مواجهة التحديات المتزايدة.

كما دعا العفيف إلـى تضافر الجهود الحكومية والقطاع الخاص لضمان تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة في سوريا.

لنا رأي

بينما يواجه القطاع الزراعي في سوريا العديد من التحديات الهيكلية والاقتصادية، إلا أن بوادر الانتعاش تشير إلى إمكانية استعادة الزخم الاقتصادي في المستقبل القريب، يتطلب هذا الانتعاش معالجة فعّالة للتحديات التي تواجه المزارعين، من خلال دعمهم بالموارد اللازمة، وتحسين جـودة المنتجات، وتعزيز قـدرة القطاع على التصدير. إن تحفيز هذا القطاع سيكون مفتاحاً لتحقيق تنمية زراعية مستدامة في سوريا.

الأسواق السورية.. بين الأخلاقيات وحاكمية القانون

الحرية ـ باسمة اسماعيل

أعـاد وزيـر الاقـتـصـاد والـصـنـاعـة نضال الشعار في تصريحاته رسم ملامح المرحلة الاقتصادية المقبلة، مؤكداً أن خيار الاقتصاد الحر لسوريا المستقبل يقوم على المبادرة والمنافسة العادلة، لكنه "مسؤولية قبل أن يكون حقاً"، داعياً التجار والصناعيين إلى تحكيم ضمائرهم في التسعير، ولا سيما في الشهر الفضيل، مشدداً على أن القانون ضـروري "لكنه لا يكفي وحده" لأن الأسواق ـ بحسب تعبيره ـ تضبط أولاً بالأخلاق قبل الغرامات. الـوزيـر كثف في خطابه رسائل مزدوجة: حـزم في تطبيق القانون ضمن الإمـكـانـات المتاحة، وإقـرار بـحـدود القدرة الرقابية للدولة التي لا تستطيع ـ كما قال ـ وضع مفتشاً على كل عملية بيع، ما يجعل "ضمير التاجر ووجـدان الصناعي" شريكاً أساسياً في حماية المستهلك، كما قدم بعداً أخلاقياً واجتماعياً لدور القطاع الخاص، داعياً إلى مراعاة أحوال الناس واعتبار التنازل عن جزء من الربح مساهمة في ترسيخ صورة "سوريا العدل والإنصاف" بعد سنوات المعاناة.

حرية تسعير!

في المقابل، قـدم الخبير الاقتصادي والمدرب الدولي في التنمية البشرية فادي حمد قراءة تفند هذا الطرح من زاوية عملية فـبـرأيـه، إن التحول إلـى اقتصاد حـر بعد سنوات الحرب والحصار والتشوهات البنيوية التي خلفتها سياسات النظام البائد، لا يعني افـتـراض الـتـزام تلقائي بضبط الهوامش الربحية بدافع أخلاقي، موضحاً في حديثه لـ"الحرية" أن مفهوم "السوق الحر" لدى بعض الفاعلين في السوق قد يترجم إلى حرية تسعير وتعظيم أرباح، لا إلى تخفيض طوعي أو اكتفاء بهوامش معتدلة.

تفعيل قانون حماية المستهلك

ويـرى حمد أن التعويل على الـوازع الـفـردي "الضمير"، رغـم أهميته القيمية، لا يشكل أداة ضبط كافية فـي مرحلة انتقالية حساسة، مـؤكـداً ضـرورة إعطاء الأولوية لتفعيل قانون حماية المستهلك وتكريس آليات رقابية واضحة، ريثما تتبلور قواعد السوق الحر وتستقر المنافسة، فترك الأسعار لقوى العرض والطلب دون حماية فعالة ـ وفق تحليله ـ قد يدفع المستهلك، المثقل بالتضخم، إلى البحث عن البدائل المستوردة الأرخص.

رافعة تنموية مستدامة

ودعا الخبير إلى مقاربة أكثر مؤسساتية للتكافل الاجتماعي، عبر تفعيل دور الزكاة ضمن منظومة مالية منظمة، وتوجيهها نحو تمويل مشاريع صغيرة للأسر الأكثر حـاجـة، بما يـحـول البعد التضامني من مبادرات فردية متفرقة إلى رافعة تنموية مستدامة.

وبين خطاب يراهن على يقظة الضمير، ورأي يدعو إلـى أولـويـة التشريع والضبط المؤسسي، تبقى معادلة المرحلة مرهونة بـقـدرة الحكومة على ترجمة شـعـارات الاقتصاد الحر إلـى قـواعـد عـادلـة تحمي المواطن وتحصن الصناعة الوطنية.

تحديات استثمار الأموال المصادرة..

الحوكمة والإطار القانوني أساس نجاح العملية

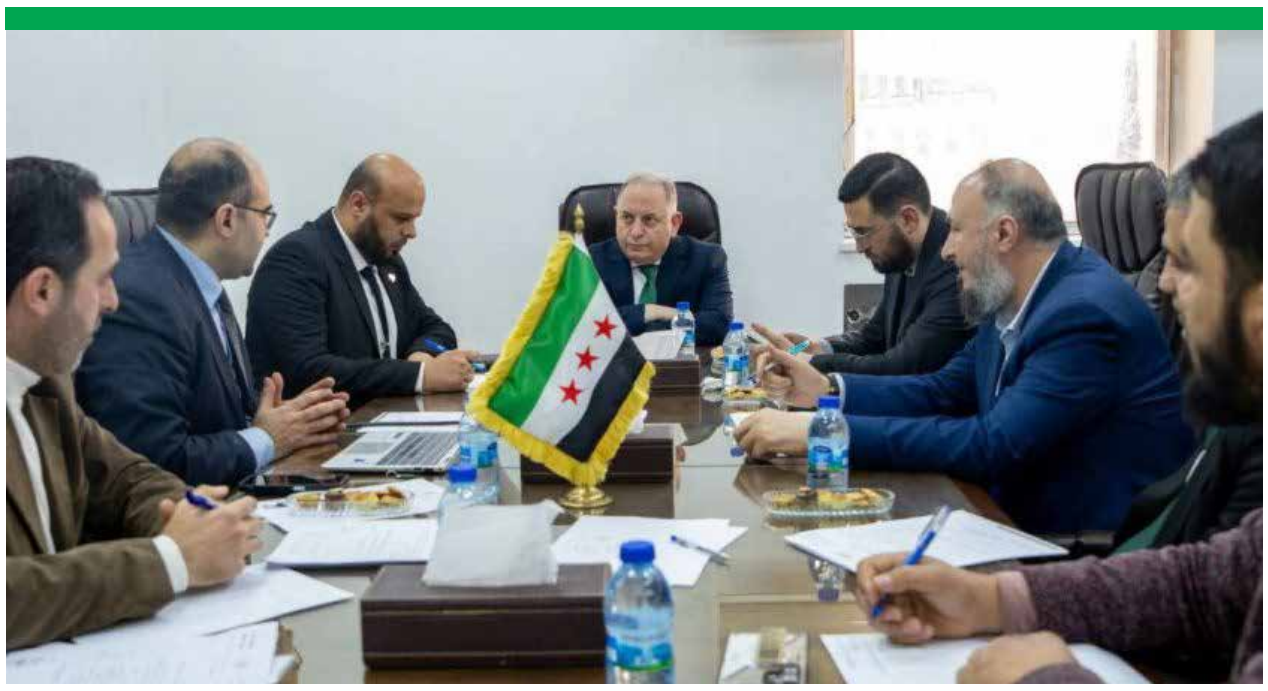

الحرية- رشا عيسى

تعتبر الأموال المصادرة من أبرز الملفات الاقتصادية الحساسة التي تواجه العديد من الدول في مرحلة ما بعد الحروب وفي هذا السياق، ألقى الباحث الاقتصادي الدكتور مجدي الجاموس الضوء على التحديات الكبيرة التي تعترض إدارة واستثمار هذه الأموال في سوريا من خلال حديثه لـ"الحرية"، حيث أشار الى أن غياب الإطار القانوني الشفاف والمعايير الواضحة يجعل عملية استثمار هذه الأموال عرضة للفساد ويقوض فرص تحقيق عوائد اقتصادية حقيقية.

غياب الإطار القانوني الواضح

يوضح الدكتور الجاموس أن العمل على استثمار الأموال المصادرة يصطدم بعدم وجود بيئة قانونية واضحة، ما يجعل تطبيق القوانين المتعلقة بهذه الأموال أمراً معقداً، في ظل غياب التشريعات الكافية، وتصطدم لجنة إدارة استثمار الأموال المصادر بتداخلات قانونية بين الأنظمة القديمة والحديثة، ما يعرقل عملية إدارة هذه الأموال بالشكل الأمثل.

غياب الشفافية

من أبرز القضايا التي أشار إليها الجاموس هي غياب الشفافية حول كيفية اختيار الأشخاص المستفيدين من الأموال المصادرة أو المعايير التي تحكم هذه العمليات. وبدون معايير واضحة، يصبح هناك مجال واسع للفساد، ما يعيق الوصول إلى استثمار حقيقي لهذه الأموال.

تطوير آلية العمل

يشدد الجاموس على ضرورة وجود آلية عمل فعّالة قادرة على إدارة هذه الأموال بشكل يتوافق مع المعايير الدولية، إذ أن الإدارة غير الكفؤة لهذه الأموال لا تساهم في تطوير الاقتصاد بل تعرقل تقدم الدولة.

ويرى الجاموس أن التحدي الأبرز يكمن في الحاجة لوضع إطار قانوني ينظم عملية مصادر الأموال واستثمارها بشكل يضمن الشفافية والمساءلة.وقال: يجب أن يكون هناك قانون ينظم عملية مصادرة الأموال وفقًا لأسس محددة ومعروفة للجميع.

تخصيص الأموال

أوصى الجاموس بتوزيع الأموال المصادرة على الوزارات المختلفة وفقاً للجهات التي تتبعها، مع إنشاء لجان خاصة داخل كل وزارة لضمان الاستثمار الفعّال لهذه الأموال. كما يجب أن يتم طرحها في مزادات علنية، وهو ما لم يحدث حتى الآن بشكل كافٍ.

استقطاب المستثمرين الخارجيين

يشير الدكتور الجاموس إلى أهمية جذب المستثمرين الخارجيين من خلال تقديم تسهيلات، مثل التراخيص والتسهيلات الإدارية، فضلاً عن إقامة مزادات علنية وشفافة لبيع هذه الأموال أو استثمارها. هذا سيسهم بشكل كبير في تحسين الإيرادات الوطنية.

الشفافية شرط النجاح

في ظل الوضع الحالي، يؤكد الجاموس أن الشفافية هي العامل الأهم لاستعادة الثقة بين الدولة والمستثمرين المحليين والدوليين وأضاف: على الدولة إعلان قائمة بالأموال المصادرة بشكل واضح ومحدد، مع توضيح كافة التفاصيل المتعلقة بالعملية القضائية التي أدت إلى مصادر هذه الأموال.

ويرى الدكتور الجاموس أن عملية استثمار الأموال المصادرة لا تزال تراوح مكانها في ظل غياب الشفافية والإطار القانوني الواضح، ولضمان نجاح هذه العمليات، يجب أن تكون هناك خطوات جادة نحو إرساء نظام قانوني وتنفيذي يضمن الشفافية والعدالة في إدارة هذه الأموال. فإذا ما تم ذلك، فإن هذه الأموال يمكن أن تساهم بشكل كبير في دعم الخزينة العامة وتحفيز الاستثمار الوطني والدولي، ما يعود بالنفع على الاقتصاد السوري بشكل عام.

وكانت لجنة إدارة واستثمار الأموال المصادرة قد عقدت اجتماعاً لها بحضور وزير المالية محمد يسر برنية، حيث جرى تتبع نتائج مخرجات الاجتماعات السابقة. اطلع المجتمعون على الفرص الاستثمارية المتاحة ضمن هذه الأصول، مع التركيز على الشركات والمشاريع، بهدف إعداد خارطة استثمارية وتعزيز بيئة استثمارية تنافسية لجذب رؤوس الأموال للمساهمة في عملية البناء والتنمية. كما تمت مراجعة واقع عقود الاستثمار الحالية والتأكيد على ضرورة تكييفها قانونياً واقتصادياً بما ينسجم مع التوجه الحديث لوزارة المالية.

ينهي معاناة المتقاعدين

افتتاح فرع المصرف التجاري السوري في مدينة إدلب

الحرية- صالح صلاح العمر

يُعتبر افتتاح فرع المصرف التجاري السوري في مدينة إدلب، بعد إغلاق دام لأكثر من عشر سنوات، نقطة تحول محورية في مسيرة الخدمات المصرفية والاستقرار الاقتصادي في المحافظة، يأتي هذا التطور ثمرة لجهود حثيثة وتنسيق متكامل بين وزارة المالية والجهات المعنية، ليعيد الحياة إلى مؤسسة مصرفية حيوية مهمة كانت خارج الخدمة لفترة طويلة بسبب ظلم وفساد النظام البائد.

في خطوة تعكس الالتزام بتطوير البنية التحتية للخدمات، قام محافظ إدلب، الأستاذ محمد عبد الرحمن، يوم أمس الاثنين 23 شباط 2026، بافتتاح فرع المصرف التجاري السوري في المحافظة رسمياً وقد وصف المحافظ هذه اللحظة بأنها "محطة بارزة" في مسار تحسين الخدمات المالية العامة، مؤكداً أن إعادة افتتاح الفرع تمثل دليلاً على تفاني الإدارة المحلية والمحافظة في تلبية احتياجات المواطنين وخاصة الموظفين المتقاعدين وتقديم حلول عملية تسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتخفيف من الأعباء المعيشية لهم .

وأشار المحافظ إلى أن عودة المصرف تأتي في إطار الجهود المستمرة لتحديث الخدمات الأساسية وتسهيل المعاملات المالية والتجارية للمواطنين والشركات على حد سواء .

الخدمات المصرفية المستعادة

من جهته، أوضح مدير المصرف التجاري السوري، إياد بلال، أن إعادة تشغيل الفرع تأتي بعد توقف دام لأكثر من عشر سنوات، وقد تحققت بفضل الجهود المنسقة مع وزارة المالية والمسؤولين في المحافظة وأكد أن الفرع سيوفر مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية الأساسية التي يحتاجها المواطنون والتجار، وتشمل:

– فتح الحسابات الجارية لتمكين الأفراد والشركات من إيداع وسحب أموالهم بسهولة وأمان.

– التحويلات المالية الداخلية لتسهيل حركة الأموال بين إدلب وباقي المحافظات ،عمليات العلاقات الخارجية ، مثل فتح اعتمادات مستندية وإصدار الكفالات المصرفية ومنح القروض، مما يدعم النشاط التجاري والاستثماري في المحافظة.

نتائج إيجابية لصالح المواطن

يُعد الهدف الأبرز من هذه الخطوة هو إنهاء المعاناة اليومية للمواطنين والمتقاعدين الذين كانوا يضطرون للسفر لمسافات طويلة بين المحافظات فقط لإنجاز معاملاتهم المالية والمصرفية فمن خلال عودة الخدمة إلى مدينة إدلب، سيتم توفير الوقت والجهد والتكاليف على المواطنين، مما يعزز من كفاءة البنية التحتية الاقتصادية المحلية. هذا التطور من شأنه أن يسهم في تنشيط الحركة التجارية من خلال توفير التمويل والضمانات اللازمة للتجار وأصحاب الأعمال. تحسين مستوى الخدمات.

الحرية
العـدد 33 | السـنة الثانية | الخميـس 25 شـباط 2026 م

شركات الصرافة في سوريا..

توسّـع ينعش السـوق أم بوابـة لمخاطر جديـدة؟

الحرية – ميليا اسبر

برز قطاع شركات الصرافة كأحد المؤشرات اللافتة على تغير بنية النشاط النقدي، واتساع قنوات تداول العملات في ظل التحولات الاقتصادية والمالية التي تشهدها سوريا، فبعد سنوات من القيود والانكماش أخذ هذا القطاع يشهد توسعاً ملحوظاً في عدد الشركات والمكاتب المرخصة، ما فتح باب التساؤلات حول أثر هذا الانتشار على استقرار السوق النقدية، ودوره في ضبط حركة الأموال من جهة، والمخاطر المحتملة التي قد ترافقه من جهة أخرى.

حركة مصرفية غير معتادة

الباحثة في الشأن الاقتصادي شمس صالح أكـدت في تصريح لـ«الحرية» أن سوريا شهدت بعد سقوط النظام حركة مصرفية غير معتادة انتقلت من حالة الانغلاق التي كانت تقتصر على وجود ١٤ شركة ومكتب صرافة إلى انفتاح ملحوظ تمثل بانتشار نحو ٤٠ شركة ومكتب صرافة، ما خفف عن المواطنين أعباء البحث عن مصادر تصريف العملات.

وأوضحت أن هذه الكثافة في شركات ومكاتب الصرافة المرخصة تؤدي دورًا مهمًا في تلبية احتياجات السوق من القطع الأجنبي، وتسهيل الحوالات الفردية، إضافة إلى تعزيز شفافية المعاملات المالية تحت رقابة المصرف المركزي الأمر الذي يسهم في الحد من الفوضى المالية.

إيجابيات

وبيّنت صالح أن ازدياد عدد هذه الشركات يحمل جملة من الإيجابيات أبرزها تعزيز الرقابة على حركة الأموال بما يساعد في مكافحة غسل الأموال وتتبع مصادر التمويل غير المشروع، إضافة إلى تسهيل وصول الحوالات الخارجية التي تعد مصدراً حيوياً للسيولة، فضلًا عن توفير بديل نظامي موثوق يحدّ من نشاط السوق السـوداء ويمنح المصرف المركزي قدرة أكبر على تطبيق سياساته النقدية، الأمر الذي ينعكس نسبيًا على استقرار أسعار الصرف.

تحديّات ومخاطر

في المقابل أشارت إلى وجود تحديات ومخاطر تواجه عمل هذه الشركات أهمها القيود والعقوبات الدولية التي تعوق حركتها وتحدّ من مرونتها في تمويل عمليات الاستيراد، فضلًا عن خطر الاحتكار الناتج عن شروط الترخيص المرتفعة، ما قد يؤدي إلى هيمنة شركات كبرى على السوق والتحكم بالأسعار.

لافتةً إلى أن ارتفاع رسوم الترخيص والودائع المطلوبة قد يتسبب بنقص السيولة لدى بعض الشركات، ما يضعف قدرتها على تلبية الطلب، إلى جانب التكاليف التشغيلية المرتفعة المرتبطة بالالتزام بالضوابط التنظيمية، وهو ما قد ينعكس على عمولات التحويل، منوهةً بأن استمرار نشاط الصرافين غير المرخصين يخلق تضاربًا في أسعار الصرف ويقوّض جهود التنظيم.

وختمت صالح بالتأكيد أنّ كثافة شركات الصرافة في سوريا تمثل سلاحاً ذا حدين فهي ضـرورة لاستمرار النشاط الاقتصادي، لكنها تعمل في بيئة معقدة مليئة بالتحديات التنظيمية والتمويلية، ما يجعل ضبطها عملية مستمرة تتطلب سياسات مرنة ورقابة فعّالة.

الطبقة الوسطى بين الفقر وهجرة الكفاءات.. من يدفع الثمن؟

الحرية – آلاء هشام عقدة

لم يعد السؤال في سوريا هل تآكلت الطبقة الـوسـطـى؟، بل: مـاذا يحدث لمجتمع تتآكل فيه طبقته الوسطى؟

هـذه الطبقة الـتـي شكّلت لعقود صمّام أمان اجتماعي، ومخزون الكفاءات المهنية، وقاعدة الاستقرار الأسـري، تجد نفسها اليوم بين حدّين قاسيين الفقر من جهة، والهجرة من جهة أخرى.

الخبير الاقتصادي الدكتور علي محمد يضع الإصبع على الجرح حين يؤكد أن سنوات الحرب أضعفت البنية الإنتاجية، وأخرجت آلاف المنشآت من الخدمة، ما أدى إلـى خسارة واسعة لفرص العمل، وانخفاض مباشر في القوة الشرائية، لكن المسألة لم تتوقف عند توقف المعامل.

التضخم، وتـراجـع سعر الـصـرف، وركـود الدخل، كلها اجتمعت لتضغط على الفئات التي كانت تعتمد على الرواتب الثابتة أو الأعمال الحرة، ومع اتساع الفجوة بين الأجر وتكلفة المعيشة، بدأت المدخرات تُستهلك بصمت.

حين لا تكفي الرواتب لأيام

يشير محمد في تصريحه لـ"اللحرية" إلى أن أجور القطاع العام خلال سنوات طويلة لـم تكن تكفي لتغطية الحد الأدنـى مـن متطلبات الحياة لأكثر من أيام معدودة، فيما تراجعت أجور القطاع الخاص تحت ضغط التضخم، هنا لم يعد الانتماء للطبقة الوسطى مرتبطاً بالمهنة، بل بالقدرة على الصمود.

قرار اقتصادي أم اجتماعي؟

الكتلة الأساسية مـن أبـنـاء الطبقة الوسطى من مهنيين وأصحاب اختصاص شكّلت العمود الفقري لموجات الهجرة حتى نهاية 2023.

هذه الهجرة لم تكن فقط بحثاً عن دخل أعلى، بل عن بيئة مستقرة تحفظ الكرامة المهنية.

والنتيجة، تراجع في جودة الخدمات، ضغط إضافـي على مـن بـقـي، واتـسـاع الفجوة بين العرض والطلب في قطاعات حساسة كالصحة والتعليم.

معادلة أمان

قـبـل الـحـرب، كـان مـعـيـار الطبقة الوسطى واضحاً.. مسكن، تعليم جيد، رعاية صحية، وقليل من الادخـار، اليوم، تغيرت المعادلة.

الفجوة بين الدخل والنفقات الأساسية اتسعت إلـى حد بـات فيه الحفاظ على هذا التوازن تحدياً يومياً، في وقت تشير تقديرات دولية إلى أن نسبة واسعة من السوريين باتت تحت خط الفقر.

هل يمكن استعادتها؟ بحسب محمد، فـإن إعـادة إحـيـاء الطبقة الـوسـطـى لا تتم بالشعارات، بـل عبر: إعـادة تنشيط الإنتاج الصناعي والاستثماري، إيجاد فرص عمل حقيقية، رفـع الأجـور بما يتناسب مـع الأسـعـار، دعـم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتفعيل شبكات الأمـان الاجتماعي.

لـكـن الـسـؤال الـذي يـفـرض نفسه: هل تكفي هذه الإجـراءات دون استقرار اقتصادي طويل الأمـد يعيد الثقة إلى السوق والعمل؟.. لماذا يجب أن يقلق الجميع؟

يجيب محمد: الطبقة الوسطى ليست شريحة استهلاكية فقط، بل هي المحرك الأسـاسـي للطلب الـداخـلـي، والاستقرار الاجتماعي، والتوازن بين الطبقات.

ضعفها يعني هشاشة فـي البنية الاجتماعية، واتساعاً في فجوة الدخل، وارتـفـاعـاً فـي احـتـمـالات الاضـطـراب الاقتصادي.

يختم محمد بالتأكيد أن خسارة هذه الفئة — سواء بالانزلاق نحو الفقر أو عبر الهجرة — تمثل خسارة مركبة للاقتصاد الـوطـنـي، لأن المجتمعات الـتـي تفقد طبقتها الوسطى تفقد معها قدرتها على التعافي السريع.

الفجوة بين الدخل الفردي والمستوى المعيشي

توجـب إعـادة النظر في إدارة الثـروات الوطنيـة

الحرية– سامي عيسى

ليست المرة الأولى التي نتناول فيها مستويات الدخل، والحاجة الفعلية للأسر السورية للإنفاق على معيشتها اليومية والشهرية، إلا أن الواقع مازال على حاله لم يتغير، فهي تعاني منذ سنوات من تدهور مستمر في مستوى معيشتها، حيث تزداد الفجوة بين الدخل والاحتياجات اليومية، بالرغم من بعض التحسينات التي طرأت في الآونة الأخيرة، ما زال البحث عن معيشة أفضل يشكل هاجساً يومياً لمعظم الأسر السورية.

واقع المعيشة الصعب للأسرة السورية

يشير الواقع اليومي للأسرة السورية إلى أوضاع معيشية متدهورة بسبب الارتفاعات المتكررة للأسعار، وصعوبة الحصول على الاحتياجات الأساسية، ورغم التحسن الطفيف في سعر صرف الليرة السورية في الفترة الأخيرة، فإن هذا التحسن لم ينعكس بشكل ملموس على مستوى المعيشة للأسرة، حيث تبقى الفجوة كبيرة بين الأجور والأسعار.

فالعديد من الأسر السورية تجد نفسها مضطرة للتكيف مع مستويات معيشة منخفضة جداً، وأحياناً تحت مستوى الكفاف، حيث يواجه المواطنون صعوبة في تأمين أبسط احتياجاتهم اليومية، مثل الغذاء والمسكن، كما أن أسواق السلع تشهد حالة من الركود العام نتيجة لارتفاع تكاليف النقل والطاقة، مع بقاء الأجور ثابتة أو غير كافية لتلبية هذه الاحتياجات.

عدالة توزيع الثروة الوطنية وأثرها على مستوى المعيشة

ضمن سياق ما ذكرت يؤكد الخبير الاقتصادي الدكتور فادي عياش أن مستوى المعيشة يعتبر مقياساً لعدالة توزيع الثروة الوطنية بين الأفراد، وتعتبر عدالة توزيع الثروة من أهم العوامل

التي تحدد مدى قدرة الأسر على تحسين مستوى معيشتها.

في هذا السياق، يشير عياش إلى أن الفجوة بين الدخل الفردي والمستوى المعيشي المطلوب تشير إلى أن الاقتصاد الوطني لا يساهم بشكل كافٍ في تحسين حياة المواطنين.

ومن خلال تقييم معايير الرفاء الاجتماعي مثل الدخل، جودة العمل، وساعات العمل، بالإضافة إلى النفقات على الغذاء، فإن الوضع في سوريا يتطلب إعادة نظر في كيفية إدارة الثروات الوطنية بشكل يعود بالنفع على جميع أفراد المجتمع.

التضخم وتدني مستوى الدخل

من هنا نجد أن معظم التقارير الاقتصادية تشير إلى أن الدخل الشهري للأسرة السورية يعجز عن تأمين كامل احتياجاتها الغذائية بشكل مرضٍ، فقد أصبحت نسبة الإنفاق على الغذاء من الدخل العام للأسرة أكثر من 40%، وهو ما يتجاوز المؤشرات العالمية التي تشير إلى أن الإنفاق على الغذاء يجب أن لا يتعدى 25% من إجمالي الإنفاق، تقديرات متوسطة الدخل للأسرة السورية تتراوح بين 3 و 5 ملايين ليرة شهرياً، فيما تصل تكاليف الاحتياجات الأساسية إلى نحو 9-12 مليون ليرة، ما يعكس عجزاً كبيراً في تأمين سلة الحاجات الأساسية.

ارتفاع الأسعار والفجوة الاقتصادية المستمرة

على الرغم من انخفاض بعض الأسعار في الآونة الأخيرة، فإن الأسعار عادت للارتفاع بشكل تدريجي، ما أجهض المفاعيل الإيجابية لزيادة الرواتب الأخيرة، في حين أن بعض السلع الأساسية شهدت انخفاضاً في الأسعار، إلا أن أسعار الوقود، الخبز، ووسائل النقل ارتفعت بعد تحرير أسعارها.

كما أن قيمة الرواتب بقيت ثابتة، ما يؤدي إلى تآكل القدرة الشرائية للمواطن السوري.

ومع تزايد الفجوة بين الدخل والأسعار، بدأت الأسواق المحلية تشهد حالة من الركود الاقتصادي، حيث تبقى السيولة النقدية محدودة في السوق، ما يعيق تحفيز النشاط الاقتصادي وإعادة تنشيط الإنتاج المحلي.

دور الحكومة في معالجة الأزمات الاقتصادية

رغم الجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين الواقع الاقتصادي، فإن معضلة التوزيع العادل للثروة وتحسين مستويات الدخل لا تزال تواجه تحديات كبيرة، ويعتقد الخبير الاقتصادي عياش أن الحكومة بحاجة إلى وضع خطة شاملة تتضمن تحسين إدارة الموارد، تطوير سياسات دعم فعالة للقطاع العام والخاص، وتنفيذ إصلاحات اقتصادية للحد من الفجوة بين الطبقات الاجتماعية وتحقيق العدالة في توزيع الثروات.

صعوبة تأمين الاحتياجات الأساسية

الكثير من الخبراء أشاروا إلى أن مستوى المعيشة في سوريا ما زال متدنياً جداً، ولا يحقق حتى مستوى الكفاف، ورغم التراجع في أسعار بعض السلع الاستهلاكية، فإن غياب الاستقرار في الدخل وقوة العمل، وزيادة تكاليف المعيشة المرتبطة بالخبز والطاقة، يجعل من الصعب على الأسر تأمين احتياجاتها الأساسية من الغذاء والخدمات.

في نهاية الأمر

إن الوضع الاقتصادي الراهن للأسرة السورية يشكل تحدياً كبيراً أمام الحكومة والمجتمع على حد سواء، فارتفاع الأسعار وتدني الدخل والبطالة المستشرية يزيدان من معاناة الأسرة السورية.

ورغم بعض المحاولات لتحسين الوضع الاقتصادي، إلا أن العدالة في توزيع الثروة لا تزال أمراً غائباً.

وهنا يبرز السؤال الأهم هل ستتمكن الحكومة من معالجة هذا الوضع؟ هذا سؤال يتطلب إجابة مقنعة مع حلول شاملة لتحسين مستوى المعيشة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي للأسر السورية.

أرقـام تكشـف واقـع رغيف الخبـز في دمشـق

الحرية – ميليا اسبر

تشهد المخابز العامة في محافظة دمشق وريفها حالة من الاستقرار التشغيلي والإنتاجي في وقت تتواصل فيه جهود التأهيل والتحديث بدعم جهات محلية ودولية بهدف تحسين جودة الرغيف وضمان تلبية احتياجات السكان.

وفي هذا السياق أوضح مدير المكتب الإعلامي في المؤسسة السورية للمخابز مضر ديوب بتصريح لـ "الحرية" جملة من المؤشرات والبيانات التي تعكس واقع القطاع والتحديات المستقبلية، فقد بلغ عدد المخابز العاملة في دمشق وريفها 64 مخبزاً بطاقة إنتاجية يومية تصل إلى 530 طناً، وبحسب ديوب فإن جودة الرغيف المنتَج حالياً تُعد جيدة، إذ يتميز بالشكل المنتظم واللون المناسب والطراوة الممتازة، ما يعكس مستوى مقبولاً من الالتزام بالمعايير الفنية.

وذكر ديوب أن أعمال إعادة تأهيل المخابز تتواصل بدعم من جهات دولية وذلك من خلال تركيب

خطوط إنتاج حديثة وزيادة القدرة الإنتاجية بما يضمن تحسين الجودة وتلبية الطلب، منوهاً بأن عدد المخابز المنجزة أو قيد الإنجاز في دمشق وريفها بلغ 26 مخبزاً مع توجه لتوسيع هذه المشاريع لتشمل مناطق أخرى، مشيراً إلى عدم تسجيل أي تغيرات في تكلفة إنتاج الخبز أو سعره، مؤكداً كذلك استقرار توريد مادة الطحين وعدم وجود تأخير في مواعيد التسليم من المطاحن، وهو ما أسهم في انتظام العمل داخل المخابز.

وكشف أن المخابز لا تعاني نقصاً في العمالة، إذ يتوافر عدد كافٍ من العاملين لتغطية ضغط الإنتاج عند الحاجة، وتعتمد المؤسسة على برامج تدريب وتأهيل داخلي للعمال الجدد بما يتيح لهم اكتساب مهارات تشغيل الآلات ومعالجة الأعطال البسيطة، ويعزز الاعتماد على الكوادر المحلية.

تتمحور الخطط المقترحة لتحسين واقع المخابز حول عدة محاور حسب ديوب أبرزها تحديث البنية التحتية وخطوط الإنتاج وإجراء صيانة دورية لضمان كفاءة التشغيل والطاقة، إضافة إلى التدريب المستمر للكوادر الفنية، وتنظيم ورديات عمل مرنة، وتعزيز الرقابة عبر معايير واضحة لتقييم جودة الرغيف وتنفيذ جولات تفتيش منتظمة، مؤكداً أنه يجري العمل حالياً على توسيع التعاون مع الجهات الحكومية والمنظمات الدولية لتأهيل مزيد من المخابز ورفع القدرة الإنتاجية على مستوى المحافظات.

الحرية
العـدد 33 | السـنة الثانية | الخميـس 25 شـباط 2026 م

الزراعة رافعة النمو الاقتصادي.. وخيار وطني يعيد التوازن إلى معادلة الغذاء والاقتصاد

الحرية – وديع فايز الشماس

في مرحلة تتزايد فيها التحديات الاقتصادية وتتسارع الضغوط المعيشية، تبرز الزراعة في سوريا كأحد أكثر القطاعات قدرة على الثبات وتقديم حلول واقعية، فمع ارتفاع تكاليف الاستيراد، وتقلّص الموارد النقدية، وتذبذب الإمدادات الخارجية، تعود الأرض لتؤدي دورها الطبيعي كخيار وطني يعيد التوازن إلى معادلة الغذاء والاقتصاد، ويمنح البلاد مساحة أوسع من الاستقلالية الإنتاجية.

لقد تجاوزت الزراعة دورها التقليدي، لتتحول إلى ركيزة استراتيجية تمس الأمن الغذائي، والاستقرار الاجتماعي، وقـوة العملة الوطنية، ومـن هنا يبرز سـؤال جوهري في صلب السياسات الاقتصادية، هل يبدأ دعم الزراعة بتخفيض كلفة مدخلات الإنتاج، أم من ضمان قيمة عادلة لمخرجاته؟

وكيف يمكن تحويل الإنتاج الزراعي إلى مسار مستدام للنمو، لا مجرد وسيلة لتخفيف الأزمات؟

قطاع زراعي ثابت في بيئة اقتصادية متغيرة

رغم التحديات، بقيت الزراعة القطاع الأكثر مرونة، مستندة إلـى مـوارد محلية وقـدرة على تلبية الطلب الداخلي، وتتجلى أهميتها في ثلاثة مسارات رئيسية الأول: الأمن الغذائي وتقليص فجوة الاستيراد، وتوسيع إنتاج القمح والخضار والزيوت والأعـلاف يخفّض الضغط على القطع الأجنبي، ويضمن توفر الغذاء بأسعار أكثر استقرارًا.

المسار الثاني خلق فـرص العمل وتعزيز الاستقرار الاجتماعي كون الزراعة تعد المشغّل الأكبر في الأرياف، وتلعب دورًا حاسمًا في الحد من الهجرة الداخلية والحفاظ على البنية الاجتماعية.

أما المسار الثالث فهو دعم العملة الوطنية وضبط الأسواق فكل زيادة في الإنتاج المحلي تعني طلبًا أقل على العملات الأجنبية، ما ينعكس استقرارًا نسبيًا في سعر الصرف ويحد من التضخم.

آليات الدعم.. بين مدخلات الإنتاج ومخرجاته

يدور النقاش الاقتصادي حول مسارين رئيسيين الأول: دعم مدخلات الإنتاج البذار – الأسمدة – الوقود – الكهرباء.

الإيجابيات: تخفيف العبء عن الفلاح وتمكينه من بدء الموسم.

السلبيات: احتمالات الهدر، ضعف الرقابة، وعدم ضمان إنتاج فعلي. والمسار الثاني دعم مخرجات الإنتاج وشراء المحاصيل بأسعار عادلة ومجزية.

الإيجابيات: ربـط الدعم بالإنتاج الحقيقي، تحسين الجودة، وتحفيز التوسع الزراعي.

ويُعـد هـذا الـنـمـوذج الأكـثـر كـفـاءة مـن حيث الأثر الاقتصادي المباشر.

المحاصيل الاستراتيجية... العمود الفقري للتكامل الزراعي الصناعي

لا يمكن للزراعة أن تؤدي دورها التنموي دون ارتباط وثيق بالصناعة، وتبرز هنا محاصيل ذات أثر مركّب:

– القطن: ركيزة الصناعات النسيجية وقيمة مضافة عالية. – الشوندر السكري: مدخل رئيسي لصناعة السكر والأعلاف. – النباتات الطبية والعطرية: جدوى تصديرية مرتفعة. – الزيتون والبندورة والفاكهة: قاعدة للصناعات الغذائية وتقليل الفاقد الزراعي.

الزراعة منظومة اقتصادية تمتص الصدمات

يشير الخبير الاقتصادي مـروان زغيب إلى أن «الزراعة ليست قطاعًا إنتاجيًا فحسب، بل منظومة اقتصادية قادرة على امتصاص الصدمات وإعـادة تشكيل توازن الاقتصاد الوطني». ويرى أن دعم الفلاح يجب أن ينتقل من منطق الإعانة إلى منطق الاستثمار، عبر ربط الدعم بسلاسل القيمة وضمان تسويق مستقر للمحاصيل، ويؤكد أن كل ليرة تُضخ في الزراعة تعود بأضعافها عبر تخفيض فاتورة الاستيراد وتحسين الميزان التجاري وتعزيز استقرار سعر الصرف.

أدوات عملية لتعزيز القطاع الزراعي

– الزراعة التعاقدية: ضمان السعر والتسويق قبل بدء الموسم. – الطاقة الشمسية للري: خفض الكلفة وتأمين استقرار الإنتاج. – الرقمنة الزراعية: توثيق الأراضي والمحاصيل لضمان عدالة الدعم. – تطوير سلاسل القيمة: ربط الحقول بالتصنيع ثم بالأسواق المحلية والتصديرية.

ومن هنا نرى أن الزراعة في سوريا ليست قطاعًا إسعافيًا مؤقتًا، بل قاعدة إنتاجية قادرة على قيادة مسار التعافي الاقتصادي والاجتماعي، وعندما تُبنى السياسات على الإنتاج الحقيقي، ويُعاد الاعتبار للفلاح، وتُربط الأرض بالصناعة، تتحول الزراعة إلى قوة دافعة تعيد للبلاد أمنها الغذائي واستقرارها الاجتماعي وقوتها الاقتصادية.

إنها ليست رهانًا على موسم... بل رهان على مستقبل وطن.

التجارة الداخلية تتوعد المحتكرين

إغلاق 3 منشآت مخالفة وتنظيم 65 ضبطاً تموينياً بحماة

الحرية – رحاب الإبراهيم

نفذت دوريـات الرقابة التموينية في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حماة جولات مكثفة شملت مختلف الفعاليات التجارية بالمحافظة، بهدف ضبط الأسواق ومنع الاحتكار وضمان حصول المواطنين على مـواد غذائية سليمة وبأسعار مناسبة خلال شهر رمضان المبارك.

وبـيـن مـديـر مـديـريـة الـتـجـارة الداخلية وحماية المستهلك في حماة حازم السرماني أن الجولات أسـفـرت عـن تنظيم 65 ضبطاً تموينياً وإغلاق 3 منشآت مخالفة، وشملت الجولات الرقابية محال بيع الـلـحـوم الـحـمـراء والبيضاء، حيث ضبطت كميات من اللحوم الفاسدة وإتلافها أصولاً، مع اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين، كما طالت الجولات محال الخضار والـفـواكـه، ومـحـال الـسـمـانـة والحلويات، ضبطت فيها مخالفات تتعلق بعدم حيازة فواتير نظامية وعدم الإعلان عن الأسعار.

وفي سياق مكافحة الاحتكار، ضبط بـرادات لتخزين اللحوم بقصد حجبها عـن الأسـواق، حيث جـرى تشميعها أصـولاً، وأخـذت تعهدات خطية على أصحابها لضخ المـواد إلـى الأسـواق وبيعها بالأسعار المـحـددة، بإشراف مباشر من دوريـات الرقابة التموينية حسب مدير مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حماة.

وشـدد الـسـرمـانـي على استمرار الدوريات الرقابية على برادات التخزين ومتابعة عمليات ضخ الـلـحـوم إلى الأسـواق طـوال شـهـر رمـضـان، مع اتـخـاذ الإجـراءات القانونية الـرادعـة بحق المحتكرين وكـل مـن يستغل المواطنين في الشهر الفضيل.

«المركزي» استبدل 13 تريليون ليرة سورية قديمة

أعلن مصرف سورية المركزي بلوغ نسبة استبدال العملة الوطنية 35% من إجمالي الكتلة النقدية المستهدفة، مؤكداً أن تنفيذ البرنامج يسير وفق الاستراتيجية المعتمدة وبوتيرة منتظمة ومدروسة، بما يعكس نجاح العملية والتزام المصرف بأعلى معايير الدقة والانضباط.

وأوضح المركزي في بيان له، أنه تم سحب واستبدال أكثر من 13 تريليون ليرة سورية قديمة بما يقابلها من العملة الجديدة من خلال أفرع مصرف سورية المركزي في المحافظات السورية، من أصل 42 تريليون ليرة سورية قديمة مصدرة سابقا

وفي هذه المناسبة، تحدث حاكم مصرف سورية المركزي الدكتور عبد القادر حصرية: "عملية استبدال العملة تسير وفق رؤية واستراتيجية مدروسة وإطار تنفيذي محكم، يعكس التزام المصرف بحماية الاستقرار النقدي وتعزيز الثقة بالليرة السورية، لقد حققنا تقدماً ملموساً خلال فترة وجيزة، وبلوغ نسبة 35% يؤكد سلامة المسار التنفيذي، وسنواصل العمل بالوتيرة نفسها لضمان استكمال العملية بسلاسة وكفاءة وبما يخدم المصلحة الوطنية العليا".

وفي إطار تسريع تداول العملة الجديدة وتعزيز حضورها في التعاملات اليومية، قام المصرف بصرف كتلة الرواتب لشهر شباط من عام 2026 بالكامل بالليرة السورية الجديدة، بقيمة 45 مليار ليرة سورية جديدة.

وبيّن المركزي إلى أن العملة القديمة المسحوبة تخضع لعمليات عدّ وتدقيق دقيقة، ثم يتم إتلافها وفق برنامج منظم يضمن الشفافية ويمنع إعادة ضخها في التداول، كما نؤكد أن الأسواق لم تشهد أي انتشار يُذكر للعملة المزورة، نتيجة حملات التوعية المكثفة التي رافقت عملية الاستبدال، والتي أوضحت للمواطنين العلامات الأمنية والميزات الفنية للأوراق النقدية الجديدة بشكل تفصيلي.

وأشار المركزي إلى أن إقبال المواطنين على الاحتفاظ بمدخراتهم بالليرة السورية الجديدة يجسد ثقة متنامية بها، ونؤكد نجاح عملية الإحلال التدريجي في تعزيز الاستقرار النقدي.

وأكد المركزي استمراره في تنفيذ البرنامج وفق الجدول الزمني المحدد بسلاسة وكفاءة، بما يعزز الاستقرار المالي ويدعم مسار التعافي الاقتصادي.

على طريق «اقتصاد السوق الحر»..

الضوابط أولاً ودعم الصناعي ثانياً

الحرية- لمى سليمان

يطلق العديد من الاقتصاديين على الاقتصاد الحالي في سوريا بالـ"اقتصاد الفتي" الذي يحاول السير بخطى ممنهجة على طريق اقتصاد السوق الحر، لكن التوجه الحالي نحو اقتصاد السوق الحر الذي تنتهجه العديد من الدول المزدهرة عالمياً لازال في مهده بالنسبة لسوريا، ولو كانت القواعد التي تضبط سير السوق غير واضحة وغير مكتملة الجوانب تبعاً للعديد من العوامل التي تلت عملية التحرير من واقع مدمر وبنى تحتية مهمشة وقوانين غير مدروسة، الأمر الذي صعب الخطوات الأولى لفرضيات "اقتصاد سوق حر" نامية والتوجه من اقتصاد موجه مركزي إلى اقتصاد استثماري منفتح جاذب مع المحافظة على سوق ترويجية تضمن عدم كساد المنتج الوطني وتطوير الصناعة المحلية.

ويكون السؤال ماهي الضوابط التي تضمن السير الصحيح في طريق اقتصاد السوق الحر؟ وكيف يمكن أن يبقى المنتج الوطني غير مغيّب في استراتيجية العرض و الطلب السوقية التي يُبنى عليها هكذا اقتصاد؟

قواعد جوهرية

في إجابة على الأسئلة السابقة يقول الخبير الاقتصادي في التخطيط الاستراتيجي مهند الزنبركجي: ما يُسمّى حالياً "اقتصاد السوق الحر" يبتعد بنسبة كبيرة عن القواعد والضوابط المعتمدة لهذا النموذج الاقتصادي عالمياً ويقترب عملياً من حالة عشوائية يمكن توصيفها باقتصاد غير منضبط.

ويتابع الزنبركجي: في النماذج العالمية لاقتصاد السوق الحر، تمارس الدولة رقابة صارمة ويومية على جودة المواد المستوردة قاطبة، غير أن هذه الرقابة شبه غائبة في الحالة السورية، حيث تنتشر في عدد كبير من الأسواق الشعبية مواد مجهولة المصدر أو منتهية الصلاحية أو رديئة الجودة، دون أي متابعة فعلية من الجهات المعنية، ما يشكّل خطراً مباشراً على صحة المستهلك ويقوّض أسس السوق السليمة.

ويضيف الزنبركجي: بعض القواعد الجوهرية لاقتصاد السوق الحر أيضاً وهي: حماية الملكية الخاصة وحقوق المستثمرين من خلال قضاء مستقل وقوانين واضحة تضمن تنفيذ العقود وتسوية النزاعات، الأمر الذي يوفّر بيئة آمنة وجاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي. يرتبط بذلك مبدأ الشفافية و تكافؤ الفرص، حيث تُطبَّق القوانين والضرائب والرسوم على الجميع دون استثناء، و تُكافَح الرشوة و الفساد بوصفهما من أخطر معوّقات السوق الحر، إلا أن غياب هذه المبادئ أو ضعف تطبيقها يفرغ مفهوم السوق الحر من مضمونه الحقيقي.

المنتج الوطني متضرر

ماذا عن تأثيرات النظام الاقتصادي الحالي على المنتج الوطني وبخاصة بعد إغراق السوق بالمنتجات المستوردة وتوقف العديد من المصانع عن العمل، وكيف يمكن الحفاظ على سوق ترعى هذا المنتج وتضمن عدم كساده؟

يوضح الخبير الاقتصادي، أن النموذج الاقتصادي الحالي ألحق أضراراً كبيرة بالعديد من الصناعات الوطنية نتيجة غياب القوانين والتشريعات التي تحمي الإنتاج المحلي. وقد ساهم انعدام الرقابة على الاستيراد في إغراق السوق بسلع أجنبية منخفضة الجودة أو مجهولة المصدر، تدخل دون الالتزام بالمواصفات أو معايير السلامة، وغالباً بأسعار تقل عن كلفة الإنتاج المحلي. هذا الواقع خلق منافسة غير عادلة جعلت المنتج الوطني، المثقل بتكاليف الطاقة والضرائب والتمويل، عاجزًا عن مجاراة الأسعار، مهما بلغت جودة منتجه، ما دفع عددًا كبيرًا من المصانع إلى تقليص إنتاجها أو الخروج من السوق نهائياً.

ويؤكد الزنبركجي أن الحفاظ على تواجد المنتج الوطني في ظل هذا الانفلات التنظيمي هو مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الدولة والمصنّعين في آن واحد، حيث يتمثل دور الدولة في اتخاذ إجراءات حمائية مدروسة، أبرزها رفع الرسوم الجمركية على المستورد المنافس للمنتج المحلي، تقديم دعم محسوب للمواد الأولية و الطاقة، إلى جانب تخفيف التعقيدات الإدارية و الرسوم التي ترهق المنتج الوطني بدل تمكينه من التطور و النمو.

حلول مقترحة

ويقترح الزنبركجي تأسيس شركات قابضة حكومية تُدار بعقلية احترافية و بآليات ورواتب مماثلة للشركات القابضة العالمية، لتكون صمام أمان يتدخل عند حالات الاحتكار أو الغش أو فرض الأسعار القسرية على السوق.

إضافة إلى أهمية دعم المشاريع الصغيرة و المتوسطة، حيث تبرز أهمية تأسيس شركات استشارات اقتصادية متخصصة تقدم دراسات جدوى حقيقية، مع إمكانية المشاركة في رأس المال للمشاريع المتفردة بأفكارها وسرعة دورة رأس المال فيها، كما يشكّل منح تسهيلات خاصة للمستثمرين السوريين، سواء المقيمين أو المغتربين، عنصراً محورياً في تحفيز الاستثمار، و ذلك عبر إعفاءات ضريبية كاملة لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد، إضافة إلى تخصيص مناطق حرة متخصصة معفاة من الضرائب.

دعم الصناعيين

كما يقترح الزنبركجي فكرة دعم الصناعة من خلال إعفاء الصناعيين من الضرائب لفترة تمتد لخمس سنوات وتوفير برامج تمويل منخفضة الفائدة مشروطة بتحديث المنشآت و الآلات، خطوة ضرورية لرفع جودة المنتج الوطني وتمكينه من مواجهة المنافسة القادمة من البضائع المستوردة. يكتمل ذلك بتأسيس مصرف صناعي في كل مدينة يمنح قروضاً قصيرة الأجل لاستيراد المواد الأولية وفق جداول تتناسب مع الدورة الإنتاجية، إلى جانب الاهتمام الجدي بترميم البنية التحتية للمدن الصناعية وتأمين الكهرباء لها على مدار الساعة وبأسعار مخفضة.

في مرحلة لاحقة، يصبح من الضروري الانتقال من الحلول الإسعافية إلى رؤية استراتيجية طويلة الأمد تقوم على تحويل المدن الصناعية الحالية، التي هي عملياً مدن معامل، إلى مدن صناعية حقيقية متكاملة المفهوم والمنظومة، تضم مرافق للبحث و التطوير، والتدريب المهني، والخدمات اللوجستية، والتصدير، مع تخصيص مناطق حرة صناعية متخصصة معفاة من الضرائب لدعم الإنتاج الموجّه للأسواق الخارجية.

ويختتم الزنبركجي بالتأكيد على أن المشكلة الأساسية لا تكمن في تبنّي مبدأ اقتصاد السوق الحر بحد ذاته، بل في تطبيقه بصورة مشوّهة تفتقر إلى الضوابط والرقابة والعدالة. فاقتصاد السوق الحر الحقيقي هو اقتصاد منظم، تحكمه القوانين، تحميه الدولة و تُصان فيه حقوق المستهلك، المنتج والمستثمر على حد سواء، ومن دون إعادة بناء هذا الإطار التنظيمي، سيبقى المنتج الوطني الحلقة الأضعف، وستبقى السوق ساحة مفتوحة للفوضى بدل أن تكون رافعة حقيقية للنمو و التنمية و الاستقرار الاقتصادي.

بلا مجاملات

الفاتورة الظالمة

عمران محفوض

لم أفهم -كما ملايين المواطنين- عدم تراجع وزارة الطاقة عن الخطأ الفادح الذي ارتكبه قرّاء العدادات العاملين لديها بحق آلاف؛ وربما ملايين المشتركين.. خطأ أقل ما يمكن أن يُقال عنه أنه مقصود عبر اتباعهم أسلوب التأشير "الشلف" دون تكليف خاطرهم عناء الذهاب إلى الأبنية والمنازل السكنية والمحلات التجارية لتسجيل رقم الاستهلاك الجديد من عداد المشترك مباشرة؛ وبشكل دوري، ما تسبب اليوم بإصدار فاتورة كهرباء للدورة السادسة من عام 2025 بقيم غير حقيقية لاعتبارين ..

الأول: جزء كبير من الفاتورة تراكمي، أي تضمين الفاتورة المذكورة مقداراً من استهلاك المشتركين للتيار الكهربائي في فترة ما قبل شهر تشرين الثاني السابق، وهذا يعد مخالفاً للقانون.

والثاني: إهمال موظفي الكهرباء لصور العدادات التي أرسلها المشتركون إليهم عبر "الواتس اب"؛ أو رميها في سلة المحذوفات بدل اعتمادها كتأشيرة سابقة للدورة السادسة مع دخول التعرفة الجديدة للكهرباء حيز التنفيذ.

وبالمحصلة؛ اليوم تراكمت مئات الكيلو واط الإضافية على فواتير معظم المشتركين بالكهرباء كان المفروض تشريعياً تشميلها في الفواتير السابقة، وتسديد قيمتها بموجب التسعيرة القديمة لا أن تضاف تلك الكميات إلى الفاتورة الحالية وتحسب على المشتركين بسعر 1400 ليرة للكيلو واط الواحد ما رتب عليهم التزاماً بدفع مئات آلاف الليرات وفي بعض الحالات الملايين بشكل غير قانوني؛ في حين لو تم تسجيل قيم الاستهلاك الفعلي؛ وفي وقته المحدد لكان المبلغ الواجب دفعه من قبل معظم المشتركين أقل بنحو 50 إلى 70% من قيمة الفاتورة الحالية.

باختصار، إن جميع المشتركين على حق وأصحاب مظلمة، وعلى وزارة الطاقة إنصافهم؛ حيث تكفيهم معاناتهم بسبب رفع تعرفة الكهرباء نحو ستين ضعفاً، حتى تزيدها عليهم عبر إصدار فواتير بمفعول رجعي كمياً وزمنياً، وتثقيلها بفروقات تراكمت شهراً بعد آخر بسبب إهمال قراء العدادات وضعف رقابة الإدارات على عدم أدائهم لمهامهم، وبالطبع إنصاف المتضررين من وراء هذا الإهمال يكون عبر تنفيذ عدة مقترحات ..

* إعادة النظر بقيمة الفاتورة السادسة -موضوع المظلمة- واحتسابها وفق التسعيرة السابقة؛ كون الخطأ سببه شركات الكهرباء لا المشتركين.

* أو تأجيل موعد الدفع لحين تعديل الفواتير بحيث يتم احتساب جزء منها على التسعيرة القديمة، والباقي على الحالية وفق وقت الاستهلاك قبل تشرين الثاني أو بعده.

* أو تقسيط الفاتورة الحالية وجعل إصدارها شهرياً نظراً لثقلها المادي الشديد على جيوب معظم المشتركين خاصة الموظفين منهم.

وإذا ما استمر التعنت الطاقوي في تحصيل هذه الفاتورة الظالمة؛ فمن باب أولى تغريم قراء العدادات المهملين بالفروقات المتراكمة في الفاتورة الحالية عقاباً على تقصيرهم الواضح في تنفيذ مسؤولياتهم الوظيفية الموكلة إليهم، وليكون هذا الإجراء رادعاً لهم ولغيرهم في عدم ارتكاب هذه المخالفات في المستقبل، لما لهذا الخطأ من تأثير سلبي مزدوج على المشتركين، وعلى ثقة المستثمرين وأصحاب الفعاليات الخدمية والتجارية والإنتاجية بمؤسسة حكومية، وهو أمر نتمنى أن تبادر وزارة الطاقة إلى تنفيذه حتى لا يكون مقدار الخسارة التي ستلحق بالقرار الاقتصادي أكبر بكثير من قيمة فاتورة الكهرباء المطلوب تسديدها اليوم.

التصدير سبب رئيسي لغلائها ..؟!

اللحوم ترجع إلى دائرة الكماليات من جديد

الحرية ـ رحاب الإبراهيم

كحال أغلب السلع الغذائية ارتفعت أسعار اللحوم البيضاء والحمراء في مدينة حماة، التي تعد غنية بالثروة الحيوانية رغم الاستنزاف الحاصل وتورد للمحافظات الأخرى، لذلك عادة تباع اللحوم في أسواقها بأسعار أرخص، لكن موجة الغلاء وارتفاع الطلب وخاصة الفروج رفع أسعار هذه المنتجات الأساسية وسط ضعف واضح في القوة الشرائية للمواطنين، ما حرم عائلات كثيرة من مجرد التفكير في شراء أي نوع من اللحوم أو الاكتفاء بالقليل منها حسب القدرة المادية، ويبقى السؤال الأهم هل فعلاً ارتفاع الطلب السبب في زيادة أسعار هذه السلع المبالغ فيه وخاصة اللحوم الحمراء أم إن طمع التجار في استثمار حاجة الناس لشراء هذه المنتجات خلال الشهر الفضيل، أم هناك أسباب أخرى تحرك سوق اللحوم حسب هوى التجار، وأين الرقابة التموينية من ضبط أسعار هذه السلع ومراقبة جودتها والزام اللحامين التقيد بمواصفاتها الصحية ومنع غشها..؟!.

"الحرية" رصدت أسعار اللحوم بشقيها البيضاء والحمراء ولاحظت العودة إلى ارتفاع أسعارها الذي يفوق قدرة العائلات على شرائها، ما شكل مصدر استياء لأغلبية المواطنين جراء تراجع القدرة الشرائية وعدم وجود تدخل فاعل لضبط الأسواق، حيث سجل كيلو لحم الغنم 150 ألف ليرة، ولحم العجل 120 ألف ليرة، والفروج الحي بين 27- 28 ألف ليرة مقابل 35 ألف ليرة للمذبوح، أما هبرة الخاروف فبلغ سعر الكيلو منها نحو 200 ألف ليرة، وشرحات الخاروف 190 ألف ليرة، والموزات 180 ألف ليرة.

من الكماليات

الرجل الخمسيني حسن محمد الذي التقيناه أثناء جولة على أسواق اللحوم في مصياف بين أن شراء لحم الخروف والعجل أصبح من الكماليات، وإن فكر فعلاً في شرائها فيشتري كمية قليلة لتطعيم الأكل، فيقول: "شراء مبلغ ٦٠ ألف ليرة الفروج الواحد يكسر الظهر، فكيف إذا اشتريت كيلو لحمة بـ 200 ألف وخاصة أني لست موظفاً وبالكاد أستطيع تأمين احتياجات عائلتي المؤلفة من أربعة أفراد"، مطالباً الجهات الرقابية بالتدخل في ضبط الأسواق وحماية المستهلك، الذي يغيب حالياً عن الأسواق لعجزه عن شراء أساسيات المعيشة، وهذا واضح من حركة السوق الراكدة، حيث يصرخ الباعة لدعوة المواطنين إلى الشراء لكن أغلبية المواطنين متعبين مادياً وليس بمقدورهم شراء ما يشتهونه أو ما يحتاجونه لتغذية أطفالهم.

السيدة سعاد شاهين أم لثلاثة أبناء أكدت اعتمادها على الفروج وتفضل شراءه بريشه لتخفيف التكلفة ويبقى أكثر موثوقية لناحيته جودته وصحته، وخاصة أنها تعيش في الريف وليس في المدينة، لكنها تبدي تذمرها من ارتفاعه خلال شهر رمضان دون وجود أسباب فعلية لغلائه، حيث ارتفع سعره فجأة إلى 28 ألف ليرة الفروج بريشه، وهذا يعني دفع قرابة 60 ألف الفروج الواحد، وبالتالي الطبخة الواحد على أقل تقدير تحتاج إلى 100 ألف دون النظر إلى تكاليف المنتجات الأخرى على المادة الرمضانية، فكيف ستقدر الأسرة محدودة الدخل على تحمل هذه الضغوط، معتبرة أن اللحم الأحمر ملغي بشكل مطلق من قاموس عائلتها الغذائي لارتفاع تكلفته، مطالبة أيضاً بضبط غلاء أسعار السلع مع زيادة الرواتب في القطاع العام والخاص حتى تقدر العائلات على التحرك وشراء حد مقبول من احتياجاتها.

معاودة التصدير السبب..!!

وقد تواصلت "الحرية" مع باعة الفروج واللحامين لمعرفة أسباب ارتفاع هذه المنتجات الأساسية في شهر رمضان، ليبين صاحب محل فروج في ريف مصياف صابر علي أن السبب الرئيسي هو ارتفاع الطلب على هذه المادة مقابل خروج عدد من أصحاب محال الفروج عن الخدمة، ما تسبب في نقص المادة، علماً أن سعر الفروج من أرضه بالمدجنة قرابة ٢٥ ألف ليرة، مشيراً إلى مرابحه القليلة، التي تستعين فيها على تأمين قوت يومه والاستمرار في هذه المهنة، مشيراً إلى انخفاض الطلب على الفروج مقارنة بشهر رمضان العام الفائت، جراء ارتفاع أسعاره التي لا تتناسب مع دخل المواطن.

اللحام محمد الشيخ بين أن أسعار اللحوم ترتفع كل عام خلال شهر رمضان بسبب احتياجات الناس لها، لكن السبب الرئيسي حسب رأيه يعود إلى تصدير المواشي إلى عدد من الدول العربية التي تفضل لحم العواس السوري، وهذا أدى إلى قلة في المعروض من اللحوم، وبالتالي ارتفاع اسعارها جراء الطلب عليه، لكنه لا يقارن برمضان العام الفائت جراء غلاء هذه المادة التي أصبحت من الكماليات عند أغلبية العائلات.

لحوم مخالفة

مديرية التجارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحماة عقدت اجتماعاً لبحث واقع الأسواق وارتفاع الأسعار خلال شهر رمضان، نوقش فيه أسباب ارتفاع اللحوم ولا سيما في النصف الأول من الشهر، فالطلب يزداد على المواد الغذائية بشكل ملحوظ كل عام، ما ينعكس على حركة البيع والأسعار في الأسواق.

مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحماة حازم السرماني شدد على ضرورة الالتزام بمنح فواتير نظامية للمواد المعروضة للبيع، بهدف ضبط هوامش الربح وضمان الشفافية في عمليات البيع، مؤكداً على تنظيم الضبوط التموينية بحق كل من يبيع بسعر زائد عن السعر الرائج في السوق أو يستغل حاجة المواطنين، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقه.

من جهة ثانية جال مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحماة على أسواق المدينة، وشملت الجولة عدداً من المسالخ وبرادات تخزين اللحوم، حيث ضبط نصف طن من اللحوم الفاسدة تم إتلافها مع اتخاذ الإجراءات القانونية.

وفي السياق ذاته نظمت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك 49 ضبطاً تموينياً لضبط الاسعار ومنع الاحتكار عبر تنفيذ جولات رقابية مكثفة على مختلف الفعاليات التجارية في المحافظة، وشملت الجولات برادات تخزين اللحوم البيضاء والحمراء، حيث عثر على 4 أطنان من اللحوم في أحد البرادات، ومنح أصحابها مهلة /48/ ساعة لطرح اللحوم في الأسواق وبيعها منعاً للاحتكار، مع تنظيم الضبوط التموينية بحق المخالفين.

القطاع الحرفي باللاذقية بين ضيق المساحة ومتطلبات التنظيم

الحرية – باسمة اسماعيل

تتصاعد مطالب الحرفيين بإيجاد حلول جذرية تضمن استمرارية العمل وتنظيمه بعيداً عن الأحياء السكنية، حيث تتصدر قضية نقص المقاسم الصناعية وضعف البنى التحتية أولويات المطالب، واتحاد الحرفيين في اللاذقية يسعى لمعالجتها حسب الإمكانيات المتاحة.

وفي هذا السياق أكد رئيس اتحاد الحرفيين في اللاذقية جهاد برو لـ "الحرية" أن المرحلة الراهنة تتطلب حلولاً تنظيمية متكاملة، توازن بين استقرار الحرفيين وراحة السكان، عبر توسيع المناطق الصناعية وتسريع معالجة المعوقات القائمة.

تنسيق مؤسساتي

وبيّن برو أن الاتحاد على تواصل وتنسيق مستمر مع مديرية الصناعة في اللاذقية، لإنجاح أي عمل أو نشاط يخص التراخيص ـ المناطق الصناعية. وما تحتاجه هذه الحرفة من إرشاد أو دعم مع أي جهة عامة أخرى. وأضاف: إن هذا التعاون يشكل ركيزة أساسية لتذليل العقبات الإدارية والفنية، وتأمين بيئة عمل أكثر استقراراً للقطاع الحرفي.

بانتظار تسليم الموقع

وفيما يخص الواقع الميداني، أشار برو إلى أنه يوجد مشروع توسع للمنطقة الصناعية في جبلة، اكتتب عليه الحرفيون منذ ثلاث سنوات، حيث تم فتح حساب مصرفي لدى المصرف الصناعي لهذه المنطقة، وأودعت مبالغ مالية مخصصة للبدء بالتنفيذ، وتم انتخاب آنذاك لجنة من هيئة المستفيدين للتعاقد على أعمال البناء وإنجاز المشروع، إلا أن الانطلاق الفعلي بالمشروع لا يزال مرتبطاً بتسليم الموقع من قبل مجلس المدينة إلى اللجنة، ليصار إلى المباشرة بالتنفيذ تحت إشرافه، الا أن عدم وجود مكتب تنفيذي لمجلس مدينة جبلة، وتصديق مخطط الموقع للمنطقة الصناعية من اللجنة الاقليمية السبب الرئيسي في تأخير الاستلام.

اختناق استيعابي

ولفت برو إلى أن المنطقة الصناعية في اللاذقية بلغت طاقتها الاستيعابية القصوى، علماً أنها أنشئت عام ١٩٨٠ وفق خطة استيعاب لمدة ١٠ سنوات فقط، ما جعلها اليوم عاجزة عن احتضان أي توسع جديد.

وتابع: من أبرز الصعوبات والتحديات التي تم طرحها من قبل اتحاد الحرفيين في اللاذقية مع مدير صناعة اللاذقية، مشكلات المنطقة الصناعية في اللاذقية، وأهم هذه الصعوبات:

ـ حرفة النجارة: الحاجة إلى نحو ٥٠٠ مقسم، في ظل استمرار عمل العديد من الورش داخل المدينة بسبب عدم تخصيصهم لعدم وجود متسع لإحداث مقاسم جديدة.

ـ الصناعات المعدنية: ضرورة استكمال تخديم أحد الشوارع غير المجهزة (تسوية، تعبيد، وصيانة صرف صحي) تمهيداً لاستكمال نقل الحرفة إلى المنطقة الصناعية الجاهزة من حيث البنى الأساسية.

ـ مواد البناء: مطالبات بتخصيص أرض مناسبة للحرفيين العاملين في هذا المجال.

ـ إصلاح السيارات: الحاجة إلى صيانة شبكة الصرف الصحي القطاع .

ـ مكتب الدور: الدعوة إلى نقله خارج المنطقة الصناعية للحد من الأضرار التي تلحق بالطرق وتخفيف الازدحام أمام المحال.

| تفاصيل أكثر على الموقع

مشاهدات غير حميدة بمهرجان التسوق بالشيخ سعد بالمزة..

«حماية المستهلك» تدعو إلى التدخل والمعالجة

الحرية– محمد زكريا

تبرز مهرجانات التسوق خلال فترة الأعياد والمناسبات الأخرى، بقصد توفير المواد الاستهلاكية للمستهلك وبأسعار أقل مما هي في الأسواق المحلية، حتى الشركات المشاركة في تلك المهرجانات تتسابق فيما بينها لعرض منتجاتها بأسعار تنافسية، ويصل الأمر في بعض المهرجانات لتقديم منتجاتها مجاناً بقصد التعريف والانتشار، ولكسب رضا المستهلكين، وهذا ما يحصل في المهرجانات الخارجية، كما أن هذه المهرجانات تعتبر فرصة لوصول السلع من المنتج إلى المستهلك مباشرة، دون المرور في حلقات الوكيل والتاجر والبائع.

مشاهدات غير حميدة

لكن ما يحصل في المهرجانات المحلية والقائمة حالياً، ومنها على سبيل المثال لا الحصر مهرجان الشيخ سعد بالمزة بدمشق ليس فيه من ذلك القبيل بشيء إلا البعض القليل، وما لمسته (الحرية) خلال جولتها بالأمس على المهرجان المذكور، لا يخرج كثيراً على المهرجانات السابقة، لكن جملة من المشاهدات الغير مألوفة، دونتها تلك الجولة لعل أبرزها: تواجد شركات لبيع التبغ والدخان والمعسل للأراجيل، وهذه ظاهرة غريبة إلى حد ما، إضافة إلى اعتماد بعض الشركات المشاركة على فكرة امسح واربح على بعض المنتجات الغذائية كبسكويت للأطفال، حيث سُعرت القطعة الواحدة بعشرين ألف ليرة، في حين سعرها في الخارج لا يتعدى الألفي ليرة، كما تمت مشاهدة بعض المخالفات ومنها عرض منتجات كاسدة وقريبة من نهاية صلاحياتها، عدا عن عدم صلاحية المكان المقام عليه المهرجان فهو أرض ترابية لحديقة غير مخدمة بالشكل الأمثل، إضافة لضيق المكان من الداخل حيث لا تتعدى مساحة كل شركة أكثر من 2×3 على أبعد تقدير، ولعل الأسوأ من ذلك هو تداخل شركات الغذائية من الكيميائية مع غيرها من الصناعات الأخرى.

أسعار شبه وهمية

أمين سر جمعية حماية المستهلك المهندس عبد الرزاق حبزة أوضح أن المهرجانات المقامة حالياً، لا تحقق الغاية المطلوبة لأجلها، فبعض الشركات تعتبر هذه المهرجانات فرصة لعرض مواد صلاحياتها قريبة من الانتهاء، وشركات غير معروفة تلجأ لتصريف المنتجات الكاسدة لديها، ويمكن أن تقدم عروضاً عليها..

العروض شبه وهمية

وبين حبزة لـ"الحرية" أن تنوع المنتجات أمر مهم لكن أن تشارك منتجات كالدخان والمعسل في مهرجانات كهذه أمر غير صحي، فبالتالي المستهلك يريد مواد مطلوبة ومرغوبة، مشيراً إلى أن غالبية العروض هي شبه وهمية، لا تتميز عن عروض الأسواق بشيء، ومنه فإن هذه المهرجانات بحاجة إلى إشراف حكومي، ومراقبة تموينية وأخذ عينات من المنتجات المعروضة.

الاستهلاك الذكي

في حين أشار الصناعي محمود المفتي لـ"الحرية" إلى أن مهرجانات التسوق ليست مجرد فعاليات تجارية عادية، بل تحمل معها العديد من الدروس والعبر التي يمكن الاستفادة منها على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولعل أبرزها تعزيز الحركة الاقتصادية، فمهرجانات التسوق تساهم في تنشيط الأسواق المحلية وزيادة حجم المبيعات، ما يؤدي إلى دعم الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل مؤقتة ودائمة، كما أن هذه المهرجانات تشجع على ثقافة الاستهلاك الذكي، وذلك من خلال العروض والخصومات، يتعلم المستهلكون كيفية التخطيط للشراء والاستفادة من الفرص المناسبة، ما يعزز الوعي المالي لديهم، كما أن هذه المهرجانات تؤدي إلى دعم المنتج المحلي.

باختصار

مهرجانات التسوق ليست فقط فرصة لشراء السلع بأسعار مخفضة، بل هي منصة لتعزيز الاقتصاد، دعم المنتج المحلي، تنمية المجتمع، وتحسين جودة الحياة بشكل عام.

لذا، تكمن العبرة في كيفية استثمار هذه الفعاليات لتحقيق التنمية المستدامة والفائدة الشاملة للمجتمع.

الحرية
العـدد 33 | السـنة الثانية | الخميـس 25 شـباط 2026 م

لماذا غابت العروض والتخفيضات عن الأسواق الرمضانية هذا الموسم.. وكيف أثّر ذلك في خيارات المستهلكين؟!

الحرية– عمار الصبح:

أثـارت مسألة قلة العروض والتخفيضات عن الأسـواق الرمضانية هذا العام، جملة من التساؤلات عن غياب هذه الظاهرة التي شكلت خلال الموسم الرمضاني الماضي، سمة مميزة للأسواق مع قدوم الشهر الفضيل.

وباستثناء بعض السلع أو المحال التجارية الجديدة التي تقدم عروضها بمناسبة الافتتاح، لم تشهد الأسواق عروضاً مغرية على الأسعار وخصوصاً المواد الغذائية، ما حدّ من خيارات كثير من المستهلكين.

خيارات أحلاها مرٌّ

وبدا غياب تخفيضات الموسم الرمضاني الحالي، مفاجئاً للعديد من المواطنين الذين أبدوا في حديثهم لـ"الحرية"، أسفهم لعدم إعلان كثير من أصحاب الفعاليات التجارية في محافظة درعا، عن تخفيضات كما حصل في موسم رمضان الماضي، والـذي شهد عروضاً ومهرجانات تسوق أسهمت وإلى حد كبير في تخفيف العبء عن كثير من الأسر.

وبيّنت إحدى السيدات أنها لم تبادر إلى اقتناء مستلزماتها من المواد الغذائية بـاكـراً، على أمـل الإعـلان عن العروض الرمضانية، إلا أنها انتظارها باء بخيبة أمل، على حد وصفها، لتضطر إلى شراء ما تيسر لها من مستلزمات المائدة الرمضانية وبأسعار أعلى مما كانت عليه قبل فترة.

وأشارت السيدة إلى أنها تتابع كل ما له علاقة بالعروض سـواء في الأسـواق على واجـهـات المحال أو عبر منصات التواصل، لكنها لم تجد ضالتها في العثور على أي ترويج لأسعار مخفضة، بل على العكس فقد عمد الكثير إلى رفع أسعار منتجاتهم بدل تخفيضها.

من جهته أوضح عمار قنيص، أن العروض والتخفيضات التي كانت تجري عادة قبيل الشهر الفضيل كما راجت في العام الماضي، شكّلت ملاذاً للعديد من الأسر الباحثة عن التوفير ولو كان بسيطاً، وهو الأمر الذي لم يكن متاحاً هذا العام.

وأضاف إن غياب هذه الظاهرة دفع الكثيرين إما للقبول بالأسعار على ارتفاعها، أو توسيع دائرة البحث عن السلع الأرخص عبر تجار الجملة أو في الأسواق الشعبية.

تفسيرات ولكن غير مقنعة!!

ووفقاً لمؤشرات السوق، تشهد الحركة الشرائية تراجعاً ملحوظاً هذا الموسم مع ارتفاع العرض وانخفاض الطلب، ما يجعل من فرضية إجراء الحسومات أمراً يبدو منطقياً لتحريك الأسـواق، لكن ذلك لم يحدث مع غياب تفسيرات مقنعة، إذ قدم عدد من التجار والباعة، جملة من المبررات التي دفعتهم للإحجام عن تقديم عروض بمناسبة قدوم الشهر الفضيل.

وعزا محمد الناصر تاجر مواد غذائية في حديثه لـ"الحرية"، السبب الرئيسي لغياب التخفيضات الرمضانية، إلى ارتفاع الأسعار هذا الموسم مقارنة بما كانت عليه في الموسم الماضي، مع تقلص هامش الأرباح في ظل ارتفاع التكاليف وعدم قدرة التجار على إجراء التخفيضات.

وأضاف التاجر : "أسعار الصرف تعد سبباً أساسياً في ارتفاع أسعار السلع الغذائية المرتبطة ارتباطاً تاماً بالدولار، وهذا ما جعل من غير الممكن أو المجدي الإعلان عن عروض خشية الوقوع في الخسارة".

وَبيّـن التاجر منير السعدي أن التكاليف ارتفعت هذا الموسم كثيراً، كأجور النقل إضافة لحوامل الطاقة، وإيجارات المحال، ما دفـع كثيراً من التجار عن الـعـزوف عن إجـراء تخفيضات حقيقية.

ولفت التاجر إلى أن التخفيضات التي جرت خلال الموسم الرمضاني الماضي، جاءت متزامنة مع وقتها مع انخفاض سعر الصرف واستقرار الأسعار، إضافة إلى دخـول كميات كبيرة من المنتجات من دول الجوار حينها.

في طور المبادرة

وأعلنت غرفة تجارة وصناعة درعا ومديرية التجارة وحماية المستهلك، عن مبادرة دعت فيها التجار والصناعيين في المحافظة للمبادرة إلى تقديم حسومات وتخفيضات على أسعار السلع قبيل وخلال شهر رمضان المبارك.

وأوضـح مدير غرفة التجارة أحمد الخرمندي، أن هذا الإعلان يأتي بهدف تيسير حصول الأسر على احتياجاتها بأقل التكاليف، لافتاً إلى أن الغرفة ستقوم بالترويج لكل تاجر أو صناعي يسهم في هذه المبادرة على صفحات التواصل الاجتماعي.

خبير اقتصادي يقترح حلولاً لمعالجة ارتفاع الأسعار بشهر رمضان

الحرية – منال الشرع

تشهد أسعار المواد الغذائية ومنذ بدء شهر رمضان المبارك ارتفاعاً كبيراً، يرده الكثير من المواطنين إلـى ضعف الرقابة على الأسـواق وانعدام الرحمة في قلوب بعض التجار.

ويرى الخبير الاقتصادي محمود المحمد أن المواطن السوري يعيش حالة من الإحباط النفسي نتيجة أسعار تلتهم قدرته الشرائية وتحرمه من بركة شهر رمضان، وتجعله قاصراً عن تأمين متطلباته الأساسية، هذا الوضع جعل الكثيرين يـرون في تأمين مستلزمات الشهر الفضيل كابوساً يطبق على أنفاسهم، نتيجة للارتفاع المتواصل للأسعار الذي يصفه البعض بانعدام الرحمة في قلوب التجار واحتكارهم للبضائع في غالب الأحيان.

ووفـق المحمد، أدت هـذه الضائقة الاقتصادية الحادة إلى وضع أصبحت فيه أطباق رمضان شبه معدومة عن مائدة الأسر محدودة الدخل ، ويضيف أنه على الرغم من أن المبررات السائدة لهذا الغلاء تتمثل في ارتفاع سعر الصرف وزيادة الطلب مقابل قلة العرض في الأسـواق، إلا أن الحقيقة أعمق من ذلـك، فقد أدى هذا الواقع إلى انهيار شبه كامل للقدرة الشرائية نتيجة التضخم الحاد وانخفاض قيمة العملة الوطنية، ما وضع المواطن في حالة دفاع مستمر لتأمين أولويات حياته المعيشية.

ويشير المحمد إلـى أن ارتـفـاع أسعار المواد الغذائية والخضار والفواكه يتجاوز بمقدار كبير المنعكسات الطبيعية للأزمة الاقتصادية في الوطن، ويعود جزء كبير من هذه المشكلة، إلى ما يواجهه القطاع الصناعي والإنتاجي من صعوبات هائلة في تأمين مستلزماته، الأمر الذي يرفع تكاليف الإنتاج بشكل مباشر وينعكس سلباً على المستهلك النهائي. هذه الحالة الاقتصادية الجائرة لا تخفض القدرة الشرائية فحسب، بل ترفع ضغط الدم لدى المواطن وتدفعه إلـى ما دون خط الفقر، مجبرةً إيـاه على الاستدانة من الأقـارب أو حتى من أصحاب المحال التجارية لتغطية احتياجاته اليومية.

ووفـق المحمد فإن هذا الوضع الحرج يتطلب خططاً حكومية عاجلة وفعالة تهدف إلى النهوض بالمواطن قبل غرقه في مستنقع الأزمـات الاجتماعية التي قد تنجم عن هـذا الضغط الاقتصادي، ومن أهم هذه الإجـراءات المقترحة تعزيز دور الرقابة التموينية فـي الأسـواق وتفعيل دور الضابطة التموينية لضبط المخالفات، ومنع الاحتكار، وتفعيل دائرة الأسعار وإلزام جميع الباعة بإشهار التسعيرة بشكل واضح على كل صنف، لضمان الشفافية ومنع التلاعب ورفـع مستوى نشاط مؤسسات التدخل الإيجابي الحكومية، لتوفير السلع الأساسية بأسعار مدعومة وتخفيف الأعباء الاقتصادية عن كاهل المواطن.

وختم المحمد بالقول: لم يعد الوضع الاقـتـصـادي فـي سـوريـا يحتمل الحلول المؤقتة أو المسكنات فحماية المواطن من براثن الفقر تتطلب تضافر الجهود بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، فمن خلال رقابة حقيقية، ودعم مباشر للإنتاج، وتفعيل روح التكافل الاجتماعي، يمكن إعادة بعض التوازن إلى الأسواق ورسم بسمة أمل على وجوه الأسر التي أنهكها الغلاء، ليعود شهر رمضان شهراً للبركة والرحمة لا للكابوس والقلق.

بين إشكالية القانون 40 والصراع على الأراضي..

تحديـات كبيرة تواجـه الشـركات الزراعية السورية

الحرية – مركزان الخليل

وضع صعب معقد تشهده الشركات الزراعية المشتركة في سوريا يهدد استمراريتها نتيجة لتطبيق القانون رقم 40 لعام 2023، الذي ينص على إلزام هذه الشركات بتوفيق أوضاعها ورفـع رأس مالها إلى مستويات قد تكون غير قابلة للتحقيق، وبينما تتفاوت ردود الفعل تجاه هذا القانون، يتصاعد القلق من تأثيره السلبي على استثمارات القطاع الزراعي في سوريا.

وبالتالي العديد من المساهمين في هذه الشركات يعتبرون أن القانون يشكل تهديداً وجـودياً للمستقبل الزراعي في سوريا.

تحديات كبيرة

مـن هـذا البـاب يمكن الـقـول إن الـشـركـات الزراعية السورية المشتر تواجه أزمة حادة تهدد استمراريتها، نتيجة للتغيرات القانونية والقرارات المتضاربة، بالإضافة إلى حالة من الغموض والقلق بشأن مصير هذه الشركات، والقوانين الجديدة، وخاصة القانون رقم 40 لعام 2023، تقف حاجزاً كبيراً أمام تطور القطاع الزراعي في سوريا، ما يزيد من الضغط على الشركات التي كانت تشكل دعامة أساسية للأمن الغذائي في البلاد.

نقطة تحول سلبية للقطاع الزراعي

وفي هذا الجانب أوضح المهندس جمال فروخ، المدير التنفيذي للشركة الهندسية الزراعية نماء، أن هذا القانون يعد تحولًا سلبيًا في تاريخ الشركات الزراعية، حيث يتطلب من الشركات رفع رأس مالها إلى 50 مليار ليرة سورية، وهو مبلغ يصعب على العديد من الشركات تأمينه. وأضاف إن هذا المطلب قد يؤدي إلى تصفية الشركات وزوالها، في وقت كانت فيه هذه الشركات تلعب دورًا رئيسيًا في تحسين الأراضي الزراعية واستدامة الإنتاج.

سندات التمليك والصراع على الأراضي الزراعية

تعتبر الأراضي التي خصصتها وزارة الزراعة لهذه الشركات مسجلة بأسمائها بموجب سندات تمليك، وهو ما يعزز موقفها في مواجهة محاولات الاستيلاء عليها.

من جانبه، أكد معاون مدير عام شركة القلمون الزراعية نزار الرحبي، أن هناك محاولات للاستيلاء على الأراضي الزراعية عبر القانون رقم 40، وتخصيصها لأشخاص من خارج البلاد، وأشار إلى أن الوزارة تجاهلت مطالب الشركات بتعليق العمل بالقانون، ما يزيد من مخاوف المساهمين.

تهديد إضافي لمستقبل الشركات

لكن من الواضح أن حالة الجدل تتزايد داخل وزارة الزراعة بشأن كيفية التعامل مع تطبيق القانون رقم 40. ففي حين تدعو بعض الجهات لتفعيل القانون وحل الشركات، تظل هناك أطـراف أخرى تدافع عن الشركات الزراعية وتطالب بإيجاد حلول تضمن استمراريتها. ضمن هذا السياق يكشف معاوية جبر، العضو المفوض في شركة الشام الزراعية، عن وجود ضغوط داخل الوزارة لفرض تنفيذ القانون، ما يزيد من حالة عدم اليقين التي يعيشها القطاع الزراعي.

التناقضات القانونية وتأثيرها على حقوق المساهمين

من الناحية القانونية، تتناقض المادة 12 من القانون رقم 40 مع قانون الشركات العام رقم 29 لعام 2011، حيث تلزم المادة 12 الشركات بحل نفسها إذا لم توفق أوضاعها، وهو ما قد يؤدي إلى استعادة الدولة حصتها في الشركات فورًا، أما قانون الشركات العام، فيتطلب إجراءات تصفية تضمن حقوق المساهمين، هذه التناقضات تزيد من الوضع الغامض الذي يعيشه المساهمون في الشركات الزراعية.

دعوات لحلول عادلة لضمان حقوق المساهمين

وهنا يؤكد العديد من المعنيين في القطاع الزراعي على ضرورة إيجاد حلول قانونية عادلة تضمن حقوق المساهمين وتحافظ على استثماراتهم. ويرى المحامون والمختصون أنه من الضروري تعديل أو إلغاء بعض بنود القانون رقم 40 بحيث يتماشى مع قانون الشركات العام، كما يجب إعادة النظر في دور وزارة الزراعة كشريك في الشركات الزراعية، والبحث عن صيغ استثمارية جديدة.

الزراعة تعمل على معالجة الأوضاع المتعثرة للشركات

من جانبها، أصدرت وزارة الزراعة بيانات تشير إلى استمرار العمل بالقانون رقم 40 في ظل الإعلان الدستوري الجديد لعام 2025. وأوضح المهندس مجد أبو حمزة، رئيس قسم الاستثمار في الـوزارة، أن الـوزارة تبذل جهودًا حثيثة لحل مشكلة الشركات المتعثرة، وأن الحلول المطروحة تتضمن إمكانية إعادة هيكلة الشركات أو دعمها ماليًا وفنيًا، مع السعي لجذب مستثمرين جدد قادرين على إعادة الحياة لهذه الشركات.

مستقبل الشركات الزراعية في سوريا

رغم كل التحديات الكبيرة التي تواجه الشركات الزراعية السورية، إلا أن هناك أملًا في إيجاد حلول قانونية واقتصادية تسهم في استدامة هذه الشركات، وتطوير القطاع الزراعي بشكل عام، وهذا الأمر يحتاج إلى دعم حكومي مستمر وتنسيق بين كافة الجهات المعنية لتحقيق الأمن الغذائي والمساهمة في تعزيز الاقتصاد الوطني.

70 % نسبة إنجاز محطة مياه الزغير بدير الزور

الحرية – عثمان الخلف

بلغت نسبة إنـجـاز أعـمـال التأهيل لمحطة مياه بلدة الزغير شاميّة في ريف دير الـزور الغربي نحواً من 70%، بعد استكمال توريد وتركيب المحركات والـمـضـخـات مـن قـبـل هيئة الأعـمـال الخيرية العالمية الإماراتيّة.

وأوضـحـت الـمـراقـبـة الـفـنـيّـة في المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بـديـرالـزور ، المهندسة منال سليمان لـ" الحرية " أن المجتمع المحلي أسهم في تجهيز الأعـمـال الإنشائية في المحطة المذكورة بالكامل ، فيما تكفلت هيئة الأعمال الخيرية العالمية الإماراتيّة بتوريد التجهيزات الميكانيكية والكهربائية تحت إشـراف المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي ، ويأتي المشروع في إطار التعاون الجاري بين المجتمع المحلي والجهات الداعمة، ويهدف لتحسين خدمات المياه وتلبية احتياجات الأهـالـي في ريـف ديـر الـزور الغربي وضمان استدامة الموارد المائية في المنطقة.

وأكدت سليمان أن المدة المتوقعة لإنـجـاز أعـمـال تـأهـيـل الـمـحـطـة لن تـتـجـاوز الـشـهـر، لافـتـةً إلـى أن أعمال تأهيل المحطة انطلقت بداية العام الجاري بتركيب المحركات والمضخات، واستكمال تنفيذ الأعمال المُتبقيّة من تجهيزات ميكانيكية وكهربائية.

وفـي سـيـاقٍ متصل ، تـواصـل ورش الصيانة في المؤسسة أعمال تمديد شبكات المياه في الأحـيـاء المتضررة، ضمن خطتها لإعادة الخدمات الأساسيّة للأهالي العائدين إلى مدينة ديرالزور.

هـذا وكـانـت منظمة العمل من أجل الإنسانية (Action for Humanity) ، قدمت بالتنسيق مع مياه ديرالزور تدريباً تخصصياً لمهندسي المؤسسة على استخدام برنامج "EPANET" المتخصص في نمذجة شبكات توزيع مياه الشرب وتحليل تدفق المياه والضغوط داخل الشبكة.

وجـاءت الـدورة التدريبية فـي إطار رفـع كفاءة الـكـوادر الفنية وتمكينها من إعداد نماذج دقيقة لشبكات المياه في المحافظة، بما يسهم في تسهيل عمليات الإصـلاح والاسـتـبـدال وتحديد مواقع الخطوط بدقة أكبر.

الحرية
العـدد 33 | السـنة الثانية | الخميـس 25 شـباط 2026 م

فتحت المجال لنشوء فرص عمل مؤقتة..

البسطات الرمضانية نشاط اقتصادي حاضر ويتجدد

الحرية– عمار الصبح

عززت البسطات والعربات الجوالة من حضورها المميز في الأسواق الرمضانية، واستأثرت بحصة وافرة من مطارح التسوق، بفضل معروضاتها التي تتناغم مع خصوصية الشهر الفضيل، لتشكل بذلك واحداً من أبرز أوجه النشاط الاقتصادي الذي يميز رمضان بطقوسه ومأكولاته الشعبية.

طقوس رمضانية ومأكولات شعبية

وتنتشر البسطات والعربات الجوالة في العديد من الأسواق الشعبية وفي ساحات العديد من مدن وقرى محافظة درعا، وتتنوع معروضاتها بين الحلويات الشعبية، كالكنافة والقطايف والمعروك وغيرها، مروراً بالعصائر والفواكه وليس انتهاء بالمواد الغذائية المتنوعة.

ويقول محمد أبو الندا صاحب بسطة لبيع العصائر، إن عمله المؤقت يرتبط مع خصوصية رمضان، إذ غالباً ما يتجه كما كثير من أصحاب البسطات والعربات الجوالة إلى نشاطات تجارية أخرى أو إلى مهن حرفية لا علاقة لها بالبيع والشراء.

ويضيف أبو الندا الذي يعمل أساساً في أعمال البناء، إنه اعتاد العمل بهذا النشاط الرمضاني منذ سنوات، إذ لا يتعارض مع عمله الأساسي، لافتاً إلى أنه يبدأ عمله في بيع العصير في ساعات المساء حيث يزداد الطلب متأخراً قبل موعد الإفطار.

ويشير إلى تناغم المعروضات مع أولويات المستهلكين، ففي بداية الشهر الفضيل يزداد الطلب على الطعام والشراب واقتناء المواد الغذائية، ثم لا تلبث أن تتحول بدءاً من منتصف الشهر إلى الاهتمام بالألبسة ومن ثم الحلويات والسكاكر الخاصة بالعيد.

ويتفنن أصحاب البسطات والعربات الجوالة بتزيين بضائعهم، ويجتهدون في اختيار عبارات المناداة التي تتلاءم وخصوصية رمضان.

نشاط تجاري يُحرك الأسواق

وتشكل البسطات الشعبية والعربات الجوالة واحداً من أبرز مطارح التسوق لدى كثير من الزبائن، الذين ينشدونها لرخص أسعارها مقارنة بأسعار المحال المتخصصة، أو لتخصص منتجاتها التي تتلاءم مع شهر رمضان.

وترى إحدى السيدات في حديثها لـ"الحرية"، أن إقبال الكثيرين على التسوق من البسطات وخصوصاً في رمضان، يعود إلى أسعار السلع المعروضة والتي تقل عن تلك الموجودة في المحلات، وهذا الفارق يعد كبيراً ومغرياً في ظل الارتفاعات القياسية التي سجلتها الأسعار هذا الموسم، لافتةً إلى أن هامش المفاصلة في السعر مع باعة البسطات يعد أوسع وهو أمر لا يكون متاحاً من أصحاب المحال المتخصصة.

بدوره يؤكد خبير التسوق مجد العمار في حديثه لـ"الحرية" أنه ورغم ما يذهب إليه البعض من أن البسطات هي شكل من أشكال النشاط الاقتصادي غير المنظم، أو اقتصاد الظل كما يحلو للبعض تسميته، يظل لهذا النشاط الاقتصادي وجوده القوي على الأرض، والذي تفرضه الحاجة الماسة لفرص عمل ذات دخول مقبولة يحققها مثل هذا النوع من النشاط، وأيضاً تفرضها القدرة الشرائية المتدنية والتي كثيراً ما تجد في هذه البسطات ضالتها.

ويضيف: "هذا النمط الاقتصادي ولو كان موقتاً، فقد فتح المجال لنشوء آلاف من فرص العمل كالباعة وأصحاب البسطات وسائقي الشاحنات وغيرهم"، لافتاً إلى أن هذا النشاط التجاري موجود ومتعارف عليه في أسواق العديد من الدول، والتي شرعنت هذا النشاط التجاري في أوقات محددة بهدف إنعاش الحركة التجارية في الأسواق، شرط عدم تعارضها مع الأنظمة والقوانين، وتحقيقها لمتطلبات الصحة والسلامة العامة.

جهود متزايدة لتطبيق الابتكار الزراعي في سوريا والحاجة للتطور والتوسع فيه أكثر

الحرية – حسام قره باش

لترميم ما دمرته الحرب وما فرضته من آثار وتحديات بالغة على الزراعة السورية وتراجعها بشكل ملحوظ، انعكس سلباً على الإنتاج الزراعي وتالياً على منظومة الأمن الغذائي، أصبح الابتكار الزراعي ضرورة ملحة لإعادة وضع القطاع الزراعي على الطريق الصحيح كي يعيد إحياء الطموحات والأمال المرجوة منه في دعم اقتصادنا الوطني.

موجود ولكن !

الخبير في الاقتصاد الزراعي وعضو مجلس إدارة جمعية حماية المستهلك المهندس حسام القصار أوضح خلال تصريحه لـ"الحرية" وجود جهود متزايدة لتطبيق طرق الابتكار الزراعي في سوريا، ولكنها حسب رأيه ما تزال تحتاج إلى التطور والتوسع أكثر في استخدامها، مشيراً إلى أن الري الحديث بالتنقيط أو الرذاذ من التقنيات المستخدمة في الزراعة السورية من خلال المشروع الوطني لدعم التحول إلى الري الحديث الذي تقوم به وزارة الزراعة.

إدارة الحقول

ووفقا لقصار، تعتبر الزراعة الدقيقة شكلاً من أشكال الابتكار الزراعي حيث تعتمد على استعمال التقنيات الحديثة مثل GPS وأجهزة الاستشعار والطائرات المسيرة والصور الفضائية لمراقبة حال المحاصيل والتربة الزراعية ويوجد عندنا تعاون ما بين وزارة الزراعة وهيئة الاستشعار كما قال القصار.

ولم يستبعد بالوقت ذاته، البدء إلى حد ما في تطبيقات الرقمنة وإعداد برمجيات متقدمة لإدارة المحاصيل والموارد بشكل ذكي وتطبيقات الهاتف المحمول وأنظمة الري الأوتوماتيكي وتحليل البيانات باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. واعتبر أن كل ذلك يؤدي إلى تمكين المزارعين من تحسين إدارتهم لحقولهم وترشيد استخدام الأسمدة ومياه الري لتقليل الهدر وزيادة الإنتاجية.

وتطرق القصار أيضاً إلى الزراعة الذكية التي تهدف إلى استخدام تقنيات زراعية مستحدثة لمواجهة أثر التغيرات المناخية والغازات الدفيئة التي تسبب الاحتباس الحراري واختيار أصناف متحملة للحرارة ومقاومة للجفاف. ونوّه بدوره إلى أهمية التعاون مع المنظمات الدولية كمنظمة الأغذية والزراعة التي أدخلت ما يسمى بالمدارس الحقلية لتدريب المزارعين لتحسين زراعاتهم وإنتاج ثرواتهم الحيوانية وبالتالي زيادة مواردهم.

تحديات واستراتيجيات

في هذا السياق، يؤكد القصار أنه يمكننا القول بأن وزارة الزراعة في سوريا شرعت في دخول عالم الابتكار الزراعي من خلال نشره بين المزارعين.

| تفاصيل أكثر على الموقع

الهجرة من الريف وتحديات الزراعة تستدعي إستراتيجيات لإعادة التوازن بين اليد العاملة والإنتاج

الحرية – ميليا اسبر

يشكّل القطاع الزراعي ركيزة أساسية للاقتصاد ورافعة اجتماعية مهمة، ولاسيما في المجتمعات التي تعتمد على الريف كمصدر رئيسي للغذاء والعمل، إلا أن التحولات الديموغرافية والهجرة الداخلية والخارجية خلال السنوات الماضية أفرزت واقعاً جديداً ألقى بظلاله على الإنتاج الزراعي، وطرح تساؤلات حول مستقبل هذا القطاع ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

الخبير في الشأن الزراعي عبد الرحمن قرنفلة أكد في تصريح لـ"الحرية" أن الزراعة كانت حتى وقت قريب تستوعب أعداداً كبيرة من الداخلين سنوياً إلى سوق العمل، وتؤدي دور مظلة حماية اجتماعية في مواجهة الأزمات الاقتصادية نظراً لانخفاض كلفة العمل فيها مقارنة بقطاعات إنتاجية أخرى، وعدم حاجتها إلى تمويلات كبيرة.

مغادرة الفلاحين أراضيهم

وأشار إلى أن الفترة بين عامي 2011 و2015 شهدت تركز معظم المعارك في الأرياف، ما اضطر أعداداً كبيرة من الأسر والعاملين في الزراعة إلى مغادرة أراضيهم والتخلي عنها، الأمر الذي أسهم في تراجع نسبة المشتغلين في هذا القطاع، لافتاً إلى أن الهجرة ظاهرة تاريخية رافقت تطور المجتمعات، وكانت دائماً جزءاً من عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث يتحرك الناس داخل البلدان وفيما بينها بحثاً عن فرص معيشية أفضل، وغالباً ما ترتبط موجات الهجرة الكبرى بالكوارث الطبيعية والظروف المناخية والقيود على الموارد.

الهجرة الريفية

وبيّن قرنفلة أن الهجرة الريفية تشمل الانتقال من المناطق الريفية أو إليها أو بينها بغض النظر عن مكان المنشأ أو المقصد أو مدة الانتقال، وهي مكوّن أساسي من مكونات الهجرة الداخلية والخارجية، منوهاً أن هذه الظاهرة متعددة الأبعاد نظراً لتداخل عواملها، وقد تكون دائمة أو مؤقتة، وغالباً ما تأخذ طابعاً موسمياً بين الريف والمدينة بحثاً عن العمل، مضيفاً إن الزراعة تمثل دعامة رئيسية لتعزيز القدرة على الصمود، وينبغي أن تكون أولوية في معالجة الاحتياجات العاجلة وطويلة الأجل للمهجرين قسراً كونها العمود الفقري لسبل العيش في المناطق الريفية، فإنتاج الغذاء وإعادة بناء القطاع الزراعي شرط أساسي لتحقيق الاستقرار والتعافي الاقتصادي.

الخبير الزراعي أوضح أن التحدي أمام صانعي السياسات يتمثل في تعظيم فوائد الهجرة الريفية وتقليل آثارها السلبية عبر إيجاد فرص معيشية مستدامة وجاذبة في الريف، إضافة إلى معالجة أوجه القصور في البنية التحتية والمؤسسات والسياسات، وكذلك تنمية رأس المال البشري من خلال التدريب وتطوير المهارات بما يمكّن الأفراد من الاستفادة من الفرص المتاحة ويحدّ من دوافع الهجرة القسرية، مشدداً على ضرورة جعل الهجرة خياراً لا حاجة، عبر خلق فرص عمل خارج المزارع مستندة إلى الترابط بين الزراعة وبقية مكونات النظام الغذائي، وتشجيع التنمية في المناطق الريفية ومحيطها وتحسين التخطيط الإقليمي والبنى التحتية الرابطة بما يخفف الضغط على المدن الكبرى.

وفي ما يتعلق بتأثير الهجرة على القطاع الزراعي، أوضح قرنفلة أن خروج العمالة من الريف يؤدي إلى نقص في أحد أهم عناصر الإنتاج الزراعي وهو اليد العاملة، ما ينعكس تأخيراً في تنفيذ العمليات الزراعية بدءاً من تحضير الأرض وزراعتها وصولاً إلى الحصاد والتسويق والنقل.

نافذة للمحرر

الحبل على غاربه

وليد الزعبي

ضربت الأسواق مع حلول شهر رمضان الفضيل موجة من ارتفاعات الأسعار شملت معظم المواد وخاصة منها الغذائية المنتجة محلياً.

إذا نظرت إلى اللحوم تجد أن قيمتها تصاعدت بشكل لم يتوقعه المستهلك، حيث زاد لحم العجل والخاروف بنسبة ثلاثين بالمئة تقريباً، أما الفروج فزاد بحوالي أربعين بالمئة، وهو ما شكل عبئاً على الأسر "مهدودة" الدخل في الشهر الفضيل الذي تتطلب الكثير من وجبات إفطاره إدخال تلك اللحوم فيها.

وحال أسعار الأجبان الألبان والتمور والحبوب على اختلافها بقي عند مستويات مرتفعة، وكل ما قُدم من عروض على محدوديته كان باهتاً لا يحقق طموح الزبائن، وحتى الخضار والفواكه حلقت بأسعارها كثيراً، وبعضها تخطى ضعف ما كان عليه قبل شهر رمضان المبارك.

وبسبر الأسواق لا يخفى على المرء التفاوت الملموس بين أسعار السلع نفسها من متجر لآخر، فكلّ يسعر على هواه ومزاجه من دون أي اعتبار أننا في شهر ينبغي أن يكون عنوان الجميع فيه التراحم بعيداً عن أي استغلال وجشع.

الذي يثير حفيظة الناس أن الفحش في الأسعار لم يعد خاضعاً للرقابة التموينية على أساس أن البلد أصبحت تعتمد نموذج الاقتصاد الحرّ التنافسي، وينحصر دور الرقابة في متابعة إعلان الأسعار وتداول فواتير نظامية ومدى صلاحية المواد، فيما يرى الناس ضرورة عدم ترك حبل الأسعار على غاربه وتحديد نسب أرباح على مختلف السلع تكون منصفة للتاجر والمستهلك في آن معاً.

واقع خدمات الإنترنت في طرطوس بين الاستقرار والتحديات

الحرية – مها يوسف

تشهد خدمات الإنترنت في محافظة طرطوس اهتماماً متزايداً في ظل الحاجة المتنامية للاتصال الرقمي، ولا سيما في المناطق الريفية والقرى التابعة لها، وسط مطالبات بتحسين الجودة وتوسيع نطاق التغطية.

مدير اتصالات الساحل عبد القادر اليوسف أكد لـ"الحرية" أن واقع خدمات الإنترنت في المحافظة يُعد جيداً عموماً، سواء في المدينة أو في المناطق الريفية، مع وجود بعض التحديات في عدد من المواقع التي تعرضت فيها الكابلات الهاتفية للسرقة.

وأوضح أن الإدارة عملت وتعمل بشكل مستمر على إعادة الخدمة إلى هذه المناطق، إلا أن تكرار حوادث السرقة في بعض المواقع حال دون إعادة الخدمة إليها حتى الآن، نتيجة الأضرار المتكررة التي لحقت بالبنية التحتية.

وبيّن اليوسف أن الفرع اتخذ جملة من الإجراءات للحد من التعديات على الشبكة وحماية البنية التحتية، من بينها تمديد مقاطع كابلات مطمورة، وصب البيتون فوق بعض المسارات، إضافة إلى طمر غرف التفتيش بالردميات بهدف تقليل فرص العبث والتخريب، وأضاف: يجري العمل على دراسة وتنفيذ مسارات بديلة في المواقع التي تسمح طبيعتها بذلك، فضلاً عن تنظيم مراسلات عدة عبر المحافظ لطلب الدعم من الجهات الوصائية المختصة وتعزيز حماية الشبكة وضمان استقرار الخدمة.

توسيع البوابات

وأشار اليوسف إلى أنه تم خلال العام الماضي تنفيذ مشروع لتوسيع بوابات الإنترنت في عدد من المراكز التابعة للفرع، مع الاستمرار في إجراء مناقلات بين المراكز لضمان التوزيع الأمثل للبوابات، بما يلبّي احتياجات الشريحة الأكبر من المشتركين ويخفف من معاناتهم في تأمين الخدمة.

نحو تغطية أوسع وأسرع

ولفت اليوسف إلى أنه فيما يخص المناطق غير المخدمة، جرى منح عدد من التراخيص لشركات من القطاع الخاص لتقديم خدمات الإنترنت عبر تقنيات الـ WiFi Outdoor، بهدف توسيع نطاق التغطية والوصول إلى أكبر عدد ممكن من القرى والتجمعات السكنية، أما في المناطق المخدمة، فتعمل الإدارة حالياً على دراسة تزويد العديد منها بشبكات الكابلات الضوئية، بما يتيح سرعات أعلى ويعزز موثوقية الخدمة وجودتها.

الحرية
العـدد 33 | السـنة الثانية | الخميـس 25 شـباط 2026 م

محافظة حلب تبحث تنظيم الأسواق ومعالجة البسطات العشوائية

الحرية – جهاد اصطيف

عقد محافظ حلب المهندس عزام الغريب اجتماعاً موسعاً لبحث آليات تنظيم الأسواق والبازارات ومعالجة ظاهرة البسطات العشوائية، في إطار خطة تهدف إلى تحسين الواقع الخدمي وضبط النشاط التجاري ضمن أطر قانونية وتنظيمية واضحة.

وتناول الاجتماع استعراض عدداً من المواقع المقترحة لإقامة أسواق بديلة، مع التأكيد على ضرورة تثبيت ملكية الأراضي وإعداد مخططات تنظيمية واضحة تضمن حسن استثمارها. كما شدد المجتمعون على أهمية إخلاء المواقع التي يتوافر لها بديل مناسب، بما يسهم في الحد من العشوائيات وتنظيم الحركة التجارية في المدينة.

إحصاء شامل وآلية واضحة للنقل والتنظيم

ونوقشت خلال الاجتماع ضرورة إنجاز إحصاء شامل للبسطات المنتشرة في مختلف الأحياء، تمهيداً لوضع آلية واضحة لنقلها وتنظيمها ضمن الأسواق المعتمدة.

كما جرى بحث تشكيل جمعية تمثل الباعة الجوالين، بهدف تعزيز قنوات التواصل بينهم وبين الجهات المعنية، وضمان معالجة مطالبهم ضمن إطار مؤسساتي.

وأكد محافظ حلب في تصريح إعلامي اعتماد مسار متدرج يجمع بين إحداث أسواق ثابتة وتنظيم البازارات القائمة، بما يحقق توازناً بين الحفاظ على مصادر رزق الباعة وتحسين المشهد الحضري والخدمي.

تشكيل لجان إدارية وتشديد الضبط

وخلص الاجتماع إلى تشكيل جمعية للباعة الجوالين، وإحداث لجان إدارية للأسواق تتولى تنظيم توزيع المواقع والتنسيق بين مختلف الجهات، إضافة إلى اختيار موقع سوق واحد على الأقل في كل كتلة سكنية والبدء بتنفيذه تدريجياً، كما تم التأكيد على تكثيف ضبط البسطات خارج الأسواق المنظمة.

حضر الاجتماع نائب المحافظ فواز هلال، ورئيس مجلس المدينة وأعضاء المكتب التنفيذي، ومعاون مدير الأمن الداخلي للشؤون الشرطية ومسؤولو الكتل.

خطة تشجير واسعة

وفي سياق متصل، تتواصل في مدينة حلب أعمال خطة التشجير التي ينفذها مجلس المدينة عبر مديرية الحدائق، بهدف توسيع المساحات الخضراء وتحسين الواقع البيئي في مختلف الأحياء. وتتضمن الخطة زراعة أشجار مثمرة كالزيتون والحمضيات، إلى جانب أشجار حراجية منها السرو الليلندي والعفص الشرقي وإكليل الجبل والنخيل المروحي، فضلاً عن الورود والنباتات المزهرة.

واستهدفت الأعمال المنصفات والجزر الوسطية الممتدة بين دوار العرقوب والصاخور وطريق المطار، حيث تمت زراعة نحو ٥٠٠٠ غرسة، على أن تستمر الأعمال خلال شهري شباط وآذار للاستفادة من الظروف المناخية الملائمة.

وتأتي هذه الخطوات ضمن جهود مجلس المدينة للارتقاء بالمظهر الحضاري وتعزيز مفاهيم الاستدامة البيئية في المدينة.

اعتداءات متكررة على كابلات الاتصالات تحرم 3000 مشترك من الخدمة في بانياس

الحرية – رفاه نيوف

أدت الاعتداءات المتكررة على شبكة الاتصالات حرمان أكثر من 3000 مشترك من الخدمة الهاتفية في مدينة بانياس، إثر تعرض مركز اتصالات بانياس لاعتدائين منفصلين على الكابلات الهاتفية ما أدى لانقطاع الخدمة عن آلاف المشتركين في عدد من المناطق.

وأكد مدير مركز اتصالات بانياس المهندس محمد حديفة ل "الحرية" أن المركز تعرض لتعديين الأول سرقة كبل 1800 خط جانب سكة القطار شرق مؤسسة الكهرباء تسبب بتضرر خدمات الاتصالات لنحو 1100مشترك في منطقتي بعمرائيل وخربة السناسل.

والاعتداء الثاني تمثل بسرقة كبل 900 خط وكبل 1200 خط شمال المستشفى الوطني وتسبب بخروج مناطق "الكولونية والشركة السورية لنقل النفط ومصفاة بانياس ومساكن الشركة السورية للنفط وشمال المستشفى الوطني" عن الخدمة بالكامل وحرمان نحو 1900 مشترك من خدمات الشركة.

ولفت حديفة الى أن الورشات الفنية المختصة بأعمال الصيانة والإصلاح باشرت أعمالها لإعادة الخدمة إلى المشتركين المتضررين في أسرع وقت ممكن.

مجلس مدينة حلب يبحث معالجة الأبنية الآيلة للسقوط وواقع مخالفات البناء

الحرية – حسن العجيلي

بحث مجلس مدينة حلب واقع مخالفات البناء التي تشهد انتشاراً في عدد من الأحياء ووضع آليات عملية لمعالجتها خلال المرحلة المقبلة.

وخلال اجتماع موسع ترأسه مدير مدينة حلب محمد مصطفى بحضور المديرين المركزيين ورؤساء المديريات الخدمية تم التأكيد على ضرورة تكثيف الجولات الميدانية لرصد المخالفات واتخاذ الإجراءات القانونية بحق مرتكبيها، وفق القوانين والأنظمة النافذة، وتنفيذ قرارات الهدم بحق المخالفات الجسيمة التي تشكل خطراً عمرانياً أو تشوه النسيج الحضري، إضافة إلى تنظيم الضبوط الفنية وتوثيقها أصولاً بما يضمن سلامة الإجراءات القانونية ويعزز هيبة المؤسسات العامة.

وناقش المجتمعون واقع الطرقات داخل المدينة ولا سيما ما يتعلق بالحفر والتخسفات المنتشرة في عدد من الشوارع الرئيسية والفرعية.

وأكدوا ضرورة معالجتها بشكل فوري عبر أعمال الصيانة والتزفيت وتسوية الأسطح، لما لذلك من أثر مباشر في تحسين السلامة المرورية وتخفيف الازدحام ومنع وقوع الحوادث، مع التأكيد على أن تأخير معالجة هذه الأضرار يفاقم من تكلفتها مستقبلاً ويؤثر سلباً في الحركة الاقتصادية والتنقل اليومي للسكان.

كما حظيت قضية الأبنية الآيلة للسقوط بنقاش موسع حيث دعا مدير المدينة إلى مضاعفة الجهود الفنية والميدانية للكشف الدوري على هذه الأبنية واتخاذ التدابير الاحترازية اللازمة، بما في ذلك تدعيمها أو إخلاؤها أو إزالة الأجزاء الخطرة منها عند الضرورة، مؤكداً أن سلامة المواطنين وحماية الممتلكات العامة والخاصة تمثل أولوية قصوى لا تحتمل التأجيل أو التهاون.

وأكد مصطفى أن المرحلة الراهنة تتطلب عملاً مكثفاً وتعاوناً وثيقاً بين مختلف المديريات، مشيراً إلى أن الحفاظ على النظام العمراني ومعايير السلامة مسؤولية جماعية تتطلب متابعة يومية وحازمة، كما شدد على أهمية التواصل المستمر مع المواطنين وتلقي شكاواهم وملاحظاتهم، باعتبارهم شركاء أساسيين في الحفاظ على المظهر الحضاري للمدينة.

حركة البيوع العقارية في حالة سكون شبه تام بالسويداء

الحرية– طلال الكفيري

يخيم على سوق البيوع العقارية في السويداء هذه الأيام سكون شبه تام، فمن كان بالأمس يعتبرها تجارة رابحة تدر عليه أموالاً طائلة، بات اليوم يبحث بـ"السراج والفتيلة" عن مشترٍ لها بأقل من سعر التكلفة.

الخبير العقاري المهندس رفيق الجباعي أشار، في تصريح لـ"الحرية" إلى أن قيمة العقارات انخفضت أسعارها خلال الأشهر الماضية بنسبة 20 بالمئة، بسبب الأحداث التي عصفت بالمحافظة، وتراجع الطلب على شرائها، نتيجة لضعف الدخول والأجور للمواطنين، الأمر الذي انعكس سلباً على إمكانية تحريك سوق العقارات.

وأضاف الجباعي: لم يعد للبيوع العقارية بازاراتها المعهودة فيما مضى من سنين، فأغلب العقارات المعروضة للبيع ليست ربحية، لكون الحاجة هي من دفعت أصحابها لعرضها للبيع، فالمعروض معظمه بداعي السفر، وبأسعار غير متوافقة على الإطلاق مع تكاليف بنائها وإكسائها، وهذه البيوع لا تعد بالتأكيد البوصلة المحددة لأسعار العقارات الحقيقية.

لافتاً إلى أن الحركة شبه المتوقفة للبيوع العقارية، أنتجت دون أدنى شك عزوفاً غير مسبوق من متعهدي الأبنية والشقق السكنية، عن بناء المزيد منها، خصوصاً وأن تكلفة بناء مئة متر مربع على الهيكل أصبحت تحتاج حوالي 100 مليون ليرة، وذلك في ظل ارتفاع أسعار مواد البناء الداخلة في الإنشاء والإكساء، والأهم هو عدم مقدرتهم على شراء المزيد من الأراضي لزوم البناء، ولاسيما بعد أن وصل سعر "قطعة" الأرض مساحة 500 متر مربع إلى نحو مليار ليرة.

تعزيز الغطاء النباتي في درعا..

إنتاج الغراس لتلبية الطلب لا يتوقف

الحرية– وليد الزعبي

أكد مدير زراعة درعا المهندس عاهد الزعبي لـ"الحرية" مواصلة بذل الجهود من أجل إعادة ترميم الغطاء النباتي الذي طاله الضرر والتعديات خلال السنوات الفائتة، حيث يجري العمل على زراعة الغراس الحراجية في المواقع الحراجية وعلى أطراف الطرق الرئيسة ومداخل المدن والبلدات وعلى حواف السدود وفي المدارس وغيرها بالتعاون مع مختلف الجهات، فيما إنتاج الغراس الحراجية الملائمة من مختلف الأنواع لا يتوقف لسد الاحتياجات وفق خطط معدة ومقررة مسبقاً لهذه الغاية.

بدورها أشارت رئيس دائرة الحراج في المديرية المهندسة وسام الشحادات إلى أنه تم إنتاج 25 ألف غرسة ضمن الخطة المقررة للموسم 2025/ 2026 من أنواع السرو الفضي والأزدرخت والفلفل الكاذب وعدد من النباتات العطرية الطبية والعمل جارٍ لاستكمال الخطة المقررة البالغة 75 ألف غرسة، كما تم تنفيذ أعمال التحريج الاصطناعي في عدة مواقع بمساحة 56 هكتاراً من ضمنها موقعا عالقين وحرفوش بعدد غراس إجمالي بلغ 44420 غرسة متنوعة، وجرى جمع بعض بذور الأنواع الحراجية بنوعية جيدة، ولاسيما اللوغستروم الشجري والكازورينا والسرو والأزدرخت والغلاديشيا وأنواع أخرى.

ولفتت المهندسة الشحادات إلى القيام بحملات تشجير وطنية مختلفة بالتعاون مع جهات حكومية وجمعيات تطوعية بهدف تعزيز الغطاء النباتي وزيادة الرقعة الخضراء بالمحافظة وتحقيق الاستدامة الحراجية والحفاظ على الثروة الحراجية، كما جرى توزيع غراس حراجية مجانية بموجب موافقات من وزارة الزراعة لأربع من الجهات العامة الطالبة للغراس وبعدد 775 غرسة متنوعة، إضافة إلى موافقة مماثلة لمديرية التربية جرى بموجبها توزيع غراس حراجية على المدارس.

وتطرقت رئيسة الدائرة إلى تكثيف أعمال الضابطة الحراجية وحراس المواقع خلال الفترة الحالية، وذلك لمنع التعديات الحاصلة على المواقع الحراجية، وبنتيجتها نظمت 5 ضبوط حراجية في مواقع مختلفة على مستوى المحافظة، وبالتوازي تواصل شعبة الاستثمار منح رخص قطع للأشجار الحراجية ضمن الأملاك العامة والمخططات التنظيمية بعد الكشف الحسي على المواقع المطلوبة، حيث تم منح 6 رخص مختلفة بهذا الخصوص.

مزارعو البيوت المحمية بطرطوس ينتظرون تعويضهم عن أضرار «التنانين» البحرية

الحرية – رفاه نيوف

تعرضت محافظة طرطوس منذ بداية العام لعدة تنانين بحرية، ورياح شديدة في مناطق طرطوس وبانياس وصافيتا، وغمر نتيجة الأمطار الغزيرة في تلك المناطق أدت لحدوث أضرار على الزراعات المحمية والمكشوفة، تراوحت هذه الأضرار بين خفيفة ومتوسطة وشديدة.

وآخرها التنين البحري الذي ضرب منطقة بانياس قرية البيضة بتاريخ ٢٠٢٦/٢/١٨ أسفر عن تضرر بعض البيوت المحمية، وكشفت الإحصائية الأولية عن تضرر ٧ أنفاق مزروعة بمحصول البندورة (شتول) عند مزارع واحد، وما زالت اللجان المكانية تقوم بحصر الأضرار بدقة.

مدير الزراعة بطرطوس الدكتور محمد أحمد أكد لـ"الحرية" أنه تم اتخاذ الإجراءات اللازمة في المناطق التي تعرضت لأضرار، حيث قام فنيو دائرة صندوق الجفاف والكوارث الطبيعية بمتابعة عمل اللجان على أرض الواقع والقيام بعدة جولات ميدانية للاطلاع على واقع الأضرار ومدى تضرر المحاصيل و تعافيها وتدقيق طلبات الأضرار والجداول الاسمية لمستحقي التعويض حسب الشروط والقوانين الناظمة لعمل الصندوق.

ولفت د.أحمد الى أن المديرية عملت على إعداد جداول بأسماء مستحقي التعويض حسب الشروط والقوانين الناظمة لعمل الصندوق وتمت المصادقة عليها من قبل لجنة المحافظة وتم رفعها إلى الوزارة بانتظار البت فيها من قبل مجلس الإدارة لصرف التعويضات.

وأكد أحمد أنه حتى الآن لا توجد شروط جديدة للتعويض ولكن هناك لجان فنية مختصة على مستوى وزارة الزراعة تقوم بدراسة القوانين وآليات العمل السابقة الخاصة بالصندوق وكافة الجهات والمديريات التي تعنى بدعم المزارعين بشكل كامل لتطويرها، بحيث تصبح أكثر مرونة وأكثر تأثيراً في مساعدة المزارعين مستفيدة من نقاط القوة والضعف التي تميز بها صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية على الانتاج الزراعي وباقي المديريات سابقاً.

هذا وينتظر مزارعو البيوت المحمية في المناطق المتضررة حصولهم على التعويض المناسب ليستطيعوا النهوض من جديد وإعادة زراعة البيوت المحمية، والتي تعد المصدر الرئيسي للعيش.

تهيئة موقع ملائم لنقل البسطات إليه في مدينة درعا

الحرية – وليد الزعبي

تواصلت أعمال ترحيل الأنقاض المتراكمة في أرض سوق عماش القديم الواقع بحي المحطة ضمن مدينة درعا. وأوضح رئيس مجلس مدينة درعا المهندس محمد عياش لـ"الحرية" أن الأعمال التي تتم بالتعاون ما بين المجلس ومديرية الخدمات الفنية والدفاع المدني السوري، تهدف إلى تهيئة السوق بعد ترحيل الأنقاض وتسوية أرضيته من أجل نقل البسطات العشوائية وإشغالات الأرصفة المتواجدة في أنحاء مختلفة من المدينة إليه، وذلك بعد أن غدت تلك الإشغالات تشكل عائقاً أمام حركة المواطنين والآليات.

وتأتي الخطوة وفق رئيس المجلس للإبقاء على مصدر عيش العاملين على البسطات وإزالة المظاهر التي تشوه المشهد العام للمدينة وتربك الحركة المرورية ضمنها، علماً أن المنطقة المحيطة بساحة سوق عماش القديم تشهد حركة نشطة للناس لوجود سوق الخضار الرئيسي وسوق الحجاز مول ضمنها، إضافةً إلى تزايد افتتاح المحال التجارية في الطرق المؤدية إليها، بمعنى أن انتقال البسطات إليها لن يضر بعملها.

الحرية
العـدد 33 | السـنة الثانية | الخميـس 25 شـباط 2026 م

أسواق رمضان في اللاذقية.. حركة نشطة وأسعار تسبق القدرة الشرائية

الحرية – آلاء هشام عقدة

مع دخول شهر رمضان المبارك، تتبدل ملامح الأسواق في اللاذقية سريعاً، ازدحام أمام محال الخضار والمواد الغذائية، إقبال على الحلويات والعصائر، وموائد تُحضَّر بعادات متوارثة. لكن خلف هذا المشهد النابض بالحركة، يبرز سؤال يتكرر كل عام لماذا تسبق الأسعار القدرة الشرائية دائماً؟لم يعد ارتفاع الأسعار قبيل رمضان حدثاً طارئاً، بل أصبح سلوكاً موسمياً يرهق الأسر، حتى بات المواطن يدخل السوق وهو يتوقع القفزة السعرية قبل أن يلمسها.

وفرة في العرض.. فجوة في الشراء

في جولة لـ«الحرية» على الأسواق الشعبية، بدت السلع الغذائية متوافرة بكافة أصنافها. الخضروات، اللحوم، المواد التموينية، وحتى مستلزمات الحلويات الرمضانية، جميعها حاضرة على الرفوف. إلا أن الوفرة لا تعني القدرة على الشراء.

قبل رمضان بيوم واحد أو أسبوع، يرتفع الطلب من تجار المفرق بشكل كبير، ونضطر لتأمين كميات أكبر وبسعر أعلى. أي نقص بسيط في السوق المركزي يرفع السعر فوراً.

في المقابل، يرى أحد تجار المفرق أن الضغط الأكبر يقع عليه أمام المستهلك مباشرة "المواطن لا يعرف كم نشتري، هو يرى السعر على الرف فقط. نضيف هامشاً بسيطاً لتغطية الكهرباء والنقل وأجور العمال. المواد الرمضانية مثل التمور والمكسرات والسكر والعصائر هي الأكثر تأثرًا لأنها مرتبطة بالاستيراد أو بالتخزين الموسمي".

ويضيف: "حتى لو لم يزدد الشراء فعلياً، يكفي أن يرتفع الطلب العام لتحريك الأسعار، وهذا ما نشهده اليوم منذ الصباح".

ومن المفارقات التي أثارت استغراب الأهالي، وصول سعر كيلو الليمون الحامض إلى نحو 20 ألف ليرة سورية، رغم أن اللاذقية تُعد من أبرز مناطق إنتاج الحمضيات، ما دفع كثيرين للتساؤل عن أسباب هذا الارتفاع وعدم استقرار الكميات المعروضة.

حماية المستهلك تكثيف الرقابة

من جهتها، أكدت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في اللاذقية أنها أعادت تنظيم برنامج عمل الدوريات بما يتناسب مع خصوصية شهر رمضان واختلاف أوقات الذروة.

معاون مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في اللاذقية، علي عليوي، أوضح لـ«الحرية» أن الرقابة تبدأ صباحاً بالتركيز على المسالخ ومراكز الخزن والتبريد والمستودعات للتأكد من سلامة المواد، ثم تمتد بعد الظهر إلى الأفران ومحال المعجنات والحلويات واللحوم والعصائر، فيما تكثّف الجولات مساءً على المطاعم ومراكز التسوق.

وبيّن أن أكثر من 20 دورية تنتشر يومياً في المدينة وأريافها وفق الأولويات، مع إمكانية زيادة العدد عند الحاجة، مؤكداً أن التشدد في ضبط أي مخالفة تتعلق بالأسعار أو الشروط الصحية أو حالات الاحتكار.

المواطن شريك في ضبط السوق

وفي إطار تعزيز الرقابة المجتمعية، دعا عليوي المواطنين إلى الإبلاغ عن أي مخالفة عبر خط الشكاوى الساخن 0984184184 مشيراً إلى أن الاستجابة للشكاوى ستتم بشكل فوري خلال الشهر الفضيل، بما يعزز دور المواطن كشريك أساسي في ضبط السوق.

بين العادات الرمضانية وضغط الأسعار

يبقى شهر رمضان في اللاذقية موسماً للترابط الأسري والعادات الاجتماعية التي تفرض نفقات إضافية على الأسر، من موائد الإفطار إلى الضيافة وتنوع الأطباق، وبين محاولات الجهات الرقابية لضبط الأسواق، وحرص الأهالي على الحفاظ على طقوس الشهر الكريم.

فهل تنجح الإجراءات الرقابية هذا العام في كبح موجة الارتفاعات، أم سيظل ارتفاع الأسعار "عادة رمضانية" تسبق الهلال كل عام؟

إطلاق خدمة الإنترنت المجاني بمناطق محددة في مدينة دير الزور

الحرية – عثمان الخلف

أطلق فرع الشركة السورية للاتصالات في دير الزور خدمة الإنترنت المجاني في مناطق محددة من مركز المحافظة، مدينة ديرالزور، وذلك في خطوة تهدف إلى تحسين التواصل بين المواطنين وتوفير خدمة الإنترنت كحق أساسي لهم.

مدير فرع الاتصالات، المهندس ماجد العلوش أكد في تصريح لـ" الحرية " أن الخدمة الجديدة تتمثل في توفير الوصول المجاني إلى شبكة الإنترنت عبر شبكتين مفتوحتين تحملان الاسمين "إنترنت مجاني" و"إنترنت مجاني 1"، دون الحاجة إلى كلمة مرور، ما يُسهل على المستخدمين الاتصال بالإنترنت ضمن النطاق المحدد.

ويشمل النطاق الجغرافي للخدمة – وفق العلوش – المنطقة الممتدة من حي القصور إلى شارع الوادي، وتحديداً في محيط مقسم هاتف دير الزور الثاني .

مُشيراً إلى أن هذه الخطوة تستهدف تسهيل الاتصال الإلكتروني للمواطنين في تلك المناطق، ما يُعزز قدرتهم على التواصل والوصول إلى المعلومات عبر الإنترنت بشكل مجاني

لافتاً إلى أن ورشات الصيانة في شركة " سيرياتيل" تمكنت من إعادة تفعيل البرجين الخليويين في المنطقة الممتدة من منطقة كباجب حتى مدينة السخنة ، طريق ديرالزور – تدمر، كما تمت خلال العام الفائت أعمال تركيب منظومة للطاقة الشمسيّة في 4 مراكز اتصالات تابعة لها في المحافظة، شملت مركز هريبشة وحي هرابش، بالإضافة لمستودع المؤسسة ومركز بلدة الشميطيّة، بمُعدل 8 ألواح مع كل التجهيزات، في خطوة وصفها – العلوش – حينها بأنها تأتي ضمن خطة التحول نحو استخدام الطاقة المتجددة في مختلف المرافق الحيوية، لما لها من أثر اقتصادي وبيئي إيجابي.

وكان فرع شركة اتصالات دير الزور وجه سابقاً إنذاراً لمالكي ومشغلي أبراج الاتصالات غير المرخصة، بإزالة جميع المخالفات القائمة من قبلهم، ضمن مدة لا تتجاوز 15 يوماً.

وكشف العلوش في تصريح لـ"الحرية " حينها إلى أن الإنذار جاء عقب المتابعة الميدانية التي قامت بها الجهة المختصة في المؤسسة، حيث لوحظ وجود عددٍ من أبراج الاتصالات المقامة دون الحصول على التراخيص النظامية اللازمة من الجهات المعنية. وأضاف: " نظراً لما تشكّله هذه الأبراج من مخالفات تنظيمية وفنيّة وأثرٍ محتمل على السلامة العامة والبيئة، وجهنا هذا الإنذار بضرورة استكمال إجراءات الترخيص النظامي للأبراج والتجهيزات التابعة لها ضمن المدة المُحددة، تحت طائلة فرض غرامة مالية تقدر قيمتها بالقيمة الإجماليّة والحقيقيّة لأجر الترخيص الحالي ومصادرة التجهيزات المخالفة وإزالة الأبراج غير المرخصة على نفقة المخالف.

مُبيناً أن الإنذار يأتي في إطار ضبط هكذا خدمة وتأمين شروط الاستخدام الآمنة . هذا ونفذ فرع شركة الاتصالات، بالتعاون مع قوى الأمن الداخلي، حملة تفتيش استهدفت محال خدمات الإنترنت في المدينة، وذلك بهدف ضبط الفوضى الجارية في هذا القطاع، منتصف كانون الثاني من هذا العام، أسفرت عن ضبط ومصادرة عددٍ من أجهزة "ستارلينك" المُستخدمة بشكلٍ مخالف للأنظمة المعمول بها، جاءت الحملة في إطار جهود فرع الشركة لتنظيم قطاع الاتصالات وضبط الفوضى في توزيع الإنترنت، ومكافحة الموزعين غير المرخصين، وضمان سلامة الشبكات والخدمات.

الأب الحاضن .. عندما يتحول الرجل من معيل للأسرة إلى مرب للأبناء

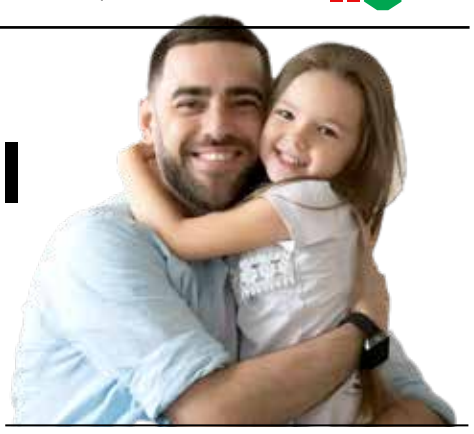

الحرية – دينا عبد

عندما يتغيّر دور الأب في مجتمعنا الذي اعتاد أن يكون معيلاً أكثر من دوره مربياً، يجد هذا الأب نفسه فجأة في قلب تفاصيل لم يتعلمها اجتماعياً من تحضير الإفطار، ترتيب أبنائه، إلى متابعة الواجبات، وتهدئة الخوف ليلاً.. وغيرها.

هؤلاء ليسوا حالات نادرة كما نتصور، هم أرامل، مطلّقون، أو آباء غابت أم أولادهم عن حياتهم بسبب مرض أو وفاة، فجأة يتحول الرجل إلى الوالد الذي يعيش دور الأب والأم معاً، في صمت وتحت ضغط اجتماعي مضاعف بينما تبقى تجربته خارج دائرة الضوء.

هذا ما حصل مع طارق الوالد لطفلين بعد انفصاله عن زوجته لعدم الاتفاق بينهما فدفعته الظروف لأن يكون الأب والأم معاً، حيث وصف هذه التجربة بالانتقال القسري إلى دور لم يعهده من قبل ولم يدرّب عليه سابقاً. ويقول لـ"الحرية": الآباء في هذه الظروف يضطرون لكسر النمط التقليدي الذي تعوّدوا عليه، أن يكونوا عائلين لا مربين كل يوم داخل البيت وخارجه. ويواجهون ضغوطاً متزايدة عند الإجابة عن سؤال الأطفال المؤلم حول غياب أمهاتهم.

مسؤولية صعبة

كذلك سعيد، الأب الأرمل، لم يكن يتوقع يوماً ما أنه هو الذي سيتولى تربية ابنته بعد أن توفيت والدتها وتركتها بعمر الخمس سنوات.

يتحدث الأب لـ"الحرية" مبيناً أنه كان المرافق الوحيد لابنته الصغيرة في كل تفاصيل حياتها، فهو الذي يعدّ لها فطورها، و يوصلها للمدرسة، ويمشط خصلات شعرها.

لم يتأفف يوماً من مسؤوليته تجاه ابنته، فهو مؤمن بقدر الله الذي أخذ زوجته في عمر مبكر، هو بدوره لم يكن يتخيل أنه سيتكفل بتربية ابنته وهو الذي اعتاد فقط أن يلقي مسؤولية رعاية ابنته على زوجته.

ظروف تؤدي للحرمان

الدكتورة سمر علي (علم اجتماع– جامعة دمشق) بيّنت خلال حديثها لصحيفة "الحرية" أن الأسرة تتعرض لظروف قاسية أحياناً تُحرم من وجود الأم أو الأب وفي كلتا الحالتين سيؤثر ذلك على مسؤوليات الطرف الأخر من حيث واجباته تجاه الأسرة.

وأشارت إلى أنه في ظل غياب الأم لأي ظرف كان سواء بالوفاة أو الطلاق أو الانفصال، يتحمل الأب مسؤوليات جديدة في حال بقي الأطفال في كنف رعايته، ومن أهم تلك المسؤوليات الرعاية اليومية والتربية والتعليم والانضباط من خلال متابعة دراستهم وظروفهم المدرسية، بالإضافة إلى تأمين البيئة الآمنة والسلامة الصحية والنفسية والدعم العاطفي والاجتماعي لأفراد الأسرة.

وهنا بحسب د.علي يتوجب على الأب الحاضن تجاه الأبناء أن يمارس عليهم دور الأب والأم في الوقت نفسه، وهذا التحدي يحتاج الشجاعة والإرادة والتصميم على حماية الأسرة ورعاية الأبناء ومساندتهم في جميع شؤون حياتهم، ويترتب على ذلك آثار ونتائج لا يمكن تجاهلها كالاستقرار النفسي والعاطفي للأطفال وتعزيز ثقتهم بأنفسهم والاعتماد على قدراتهم لتحسين اندماجهم الاجتماعي وتكوين شخصية متوازنة قادرة على القيام بدورها المتوقع في مستقبل المجتمع.

ونوهت د. علي بأن الأب الحاضن سيحتاج وقتاً وجهداً إضافياً للبقاء قريباً من الأطفال والتركيز في عمله بالوقت نفسه، مع الحفاظ على العلاقات الأسرية، الأهل، الأصدقاء، هؤلاء الذين يمكن أن يكونوا أهم الداعمين والمؤثرين في الحياة الأسرية، وفي تغلب الأب الحاضن للأبناء على التحديات والصعوبات الناتجة عن غياب الأم الداعم.

فالأب والأم والمرشد والمعلم والموجه والصديق يمكنه أن يكون كل ذلك وأكثر عندما يتخذ قرار بحماية شمل عائلته حتى الرمق الأخير فيكون البطل في عيون الأبناء والمجتمع ويستحق أن يكرّم وترفع له القبعة. وختمت د.علي حديثها بالتأكيد على أن دور الأب الحاضن موجود في المجتمع، فكثيراً من الآباء يتحملون هذه المسؤولية ويقع على عاتق الأسرة الممتدة والأقارب تقديم الدعم والسند للأب الحاضن للحفاظ على ما تبقى من أسرته.

أكثر من دور طوال الحياة

اختصاصية الصحة النفسية د. غنى نجاتي بينت خلال حديثها لصحيفة "الحرية" أنه وبسبب الظروف والتفكك الأسري يمكن لأحد الأبوين أن يحمل أكثر من دور أسري طوال الحياة، وعندما يأخذ الإنسان أكثر من دور بشكل إجباري يصبح لديه شعور بمشاعر لا يفهمها.

وبالتالي تعدد الأدوار بالشخص الواحد لها آثار سلبية وإيجابية، فهو كأب لا يعرف الحاجات العاطفية التي كانت تقدمها الأم، أو فيما اذا كان بإمكانه تقديمها وخاصة أنه لم يكن موجوداً في المنزل طوال الوقت.

فكما هو معروف أن الحاجات الأساسية من المفترض أن يأخذها الابن من أبيه والفتاة من أمها وبالتالي عندما تتقلب الأدوار لأسباب قاهرة لفقدان الأم هنا يجب على الأب أن يزرع في أحاسيس الأبناء أنه صار بالنسبة لهم الأم والأب.

وذكرت د. نجاتي أنه وبحسب آخر إحصائيات الدراسات الأسرية فإن الأم العازبة عندما تأخذ أكثر من دور تنجح فيه بمرونة أكثر من الرجل وذلك لأنها تملك مرونة نفسية وذكاء عاطفي أعلى. ولكن بالمقابل هناك دراسات مماثلة أثبتت أن بإمكان الرجل أن يكون حنوناً ويعطي شعوراً بالأمان النفسي الذي يحتاجه الابن.

تغيير المفاهيم

خبيرة التوجيه النفسي والاجتماعي مي برقاوي أشارت خلال حديثها لصحيفة "الحرية" إلى أنه وعلى الرغم من تغيير المفاهيم عالمياً حول دور الأب في الأسرة بشكل عام، وفي حياة الأبناء وتربيتهم بشكل خاص، وذلك حسب ثقافة المجتمع ومعتقداته وتطوره، إلا أن هناك مفهوماً مشتركاً بينهم يقوم على المبدأ الإنساني للأب، فالأب في أي مجتمع يعتبر العمود الفقري للأسرة، هو القائد المرشد والموجه وهو الحامي والحاضن والصديق.

لكن في بعض المجتمعات يختلف دور الأب في التفاصيل وأسلوب التعامل التربوي مع الأبناء، ففي المجتمعات التقليدية والمحافظة مثلاً: يعتبر مصدر الحماية الأول ومصدر الأمان النفسي والجسدي، يقدم نموذجاً للأبناء الذكور حول الرجولة المسؤولة من صغرهم.

وللإناث حول طريقة التعامل مع الذكور ومع الآخرين، لكن في ظل التغير السريع للحياة الاجتماعية وللمجتمع بشكل عام وما يساق من الافكار الثقافية المعاصرة، يواجه الأب صراعاً نفسياً بين تمسكه بالعادات والقيم التقليدية والمحافظة عليها، وبين تطلعات الأبناء للحرية في أفكارهم والشغف للاستقلالية وخاصة أن دور الأم في الأسرة قد تغير أيضاً. كل هذا يسبب فجوة جيلية واضطرابات في العلاقة بين الآباء والأبناء والانعكاس الأكبر في مرحلة مبكرة من حياتهم والتي قد تستمر معهم للكبر، وهذا ما يسمى بصراع الأجيال.

غياب الأب

ولفتت برقاوي إلى أن غياب الأب نفسياً في حياة الأبناء وضعفه في اتخاذ موقف إيجابي تجاههم، وكما ذكر سابقاً في المرحلة المبكرة من حياة الأولاد تؤدي إلى ضعف الثقة تجاه الأب لعدم تفهم حاجات الأبناء النفسية والاجتماعية والعاطفية وحتى المعرفية. وهذا ما يزيد احتمالات السلوك العدواني أو الانعزالية والانطواء وخاصة عند الإناث.

وهنا كان السؤال لبرقاوي، كيف يمكن للأب تفادي هذه الفجوة بينه وبين الأبناء لبناء شخصية متوازنة وهوية إيجابية تصبغ شخصيته الطفل من الاساس؟

في البدء على الأب أن يطور نفسه وفكره حسب متطلبات العصر والحياة الإيجابية للأبناء بطريقة واعية لحاجاتهم الاساسية واعتماداً على المبادئ الإنسانية والقيم الأخلاقية وبتفاعل فعال مع كل ما هو إيجابي في محيطه الاجتماعي بدءاً من أسرته إلى ثقافة وقيم والمعتقدات الإنسانية السائدة في مجتمعه.

كذلك اعتماد التواصل الإيجابي والحوار المفتوح مع الأبناء ومراعاة خصوصية الإناث لتفهم حاجاتهم النفسية والوجدانية والعاطفية وحتى المعرفية، ليتمكنوا من التوافق الاجتماعي مع الاسرة ومع البيئة الاجتماعية من حولهم، فحضور الأب الإيجابي المحفز يبقى مصدر إلهام مستمراً يدفع الطفل إلى تنظيم مشاعره ويدعم ويحسن طاقاته للنجاح المعرفي والمهاراتي والسلوكي وبناء شخصية. كما أن قضاء وقت جيد للأب مع أطفاله يعطي الكثير من الشعور باهتمامه، الشعور بمسؤوليته، الشعور بالحب، وهو الأهم بما يحتاجه الأبناء.

مـن الوسـم إلـى الواقـع:

كيف يمكننا توظيف الإعلام الرقمي لمواجهة الأزمات؟

الحرية ـ حسين الإبراهيم

كيف يمكننا تحويل الهاشتاغ إلى قوة اجتماعية؟

متى استخدمت هاتفك لما هو أكثر من مجرد الترفيه؟

ماذا لو كانت وسائل التواصل الاجتماعي التي بين أيدينا هي المفتاح لمواجهة أقسى أزماتنا؟

في زمن يموج بالتحولات الرقمية المتسارعة، حيث بات الذكاء الاصطناعي يكتب النصوص ويرسم اللوحات، وحيث باتت الخوارزميات تقرر ما نشاهده ونقرأه، يبرز سؤال جوهري: هل ما زالت وسائل التواصل الاجتماعي مجرد فضاءات للترفيه والدردشة ومقاطع الفيديو الساخرة؟ أم إن هذه الأدوات يمكنها أن تتحول إلى سلاح مجتمعي فعال لمواجهة المشكلات المستعصية التي تعجز عنها الحكومات والمؤسسات التقليدية؟

لطالما اعتدنا النظر إلى فيسبوك وتويتر وإنستغرام باعتبارها منصات للهروب من واقع مؤلم، لا أدوات لمواجهته. لكن التجارب العالمية تخبرنا بعكس ذلك. فعندما أطلق ثلاثي من الناشطات السود وسم #BlackLivesMatter عام 2013، وعندما سكب أحدهم دلو ماء مثلج على رأسه متحدياً أصدقاءه في صيف 2014، لم يكونوا على ثقة مطلقة [أنهم سيحولون لعبة ترفيهية إلى قوة علمية وإنسانية.

هاتان التجربتان، وغيرهما كثير، تثبتان حقيقة واحدة: وسائل التواصل الاجتماعي لم تعد مجرد أدوات تواصل، بل أصبحت أدوات سلطة اجتماعية قادرة على هندسة الرأي العام، وتحويل التحديات الترفيهية إلى قوة داعمة للبحث العلمي.

وهنا، نقف نحن السوريون أمام مرآة أزماتنا اليومية: كهرباء تنقطع ساعات طويلة، مياه تكاد تختفي أو اختفت في كثير من المناطق، بطالة تلتهم أحلام الشباب، غلاء يفوق القدرة على التحمل، وفقر مدقع يحول الحياة إلى معركة يومية للبقاء. مشكلات تقليدية عجزت الحلول التقليدية عن حلها، بل في أحيان كثيرة ساهمت في تفاقمها.

السؤال الذي يطرح نفسه: كيف يمكننا توظيف وسائل التواصل الاجتماعي لمهام اجتماعية حقيقية في سوريا؟ وما هو المنهج العملي الذي يمكننا اعتماده لتحويل التفاعل الرقمي إلى تأثير ملموس على الأرض؟

دروس من التجارب العالمية

عندما أطلقت ناشطات ثلاث وسم #BlackLivesMatter في أعقاب تبرئة قاتل المراهق "ترايفون مارتن"، لم يكن الهدف مجرد إنشاء هاشتاغ عابر، بل بناء هوية رقمية لقضية كانت مهمشة. خلال سنوات قليلة، تحول هذا الوسم إلى حركة اجتماعية عالمية، استطاعت أن تضع قضية العنصرية وعنف الشرطة في صدارة النقاش العام، وأن تحشد الملايين في شوارع المدن الأمريكية. ما فعلته الحركة هو توظيف أدوات بسيطة لخلق وعي جماعي لا يمكن تجاهله.

في الجهة المقابلة، جاءت حملة #IceBucketChallenge لتثبت أن الترفيه يمكن أن يكون بوابة للعمل الخيري. ففي صيف 2014، انتشرت مقاطع فيديو لأشخاص يسكبون دلاء من الماء المثلج على رؤوسهم، متحدّين أصدقاءهم لفعل المثل أو التبرع لأبحاث مرض "التصلب الجانبي الضموري" ALS. ما بدا للوهلة الأولى كموجة جنون عابرة، تحول إلى ظاهرة عالمية جمعت أكثر من 200 مليون دولار، وساهمت في تمويل أبحاث علمية حققت تقدماً ملموساً في فهم المرض وعلاجه.

المشترك بين التجربتين أنهما استخدمتا الإعلام الرقمي ليس كبديل عن العمل الميداني أو المؤسسي، بل كعامل مساعد قوي.

إذا أردنا تطبيق هذه الدروس على واقعنا السوري، فإن أزمة الكهرباء تمثل نموذجاً مثالياً للانطلاق. فالمشكلة لم تعد مقتصرة على التقنين الحكومي الذي اعتدنا عليه سنوات طويلة، بل تحولت إلى عبء مالي جديد يثقل كاهل المواطنين. فبعد رفع الدعم وفرض تسعيرة جديدة قياسية على الكهرباء، أصبحت الفاتورة الشهرية تشكل قفزة هائلة في مصروفات الأسر، بينما لا يزال التيار الرسمي يأتي بساعات محدودة وجودة متدنية.

تفاصيل أكثر على الموقع

المشروعات الصغيرة في طرطوس نماذج تتجاوز التحديات

الحرية – سناء عبد الرحمن

تسجّل المشروعات الصغيرة في طرطوس حضوراً متزايداً خلال السنوات الأخيرة، مع توسّع مبادرات منزلية وتجارية اعتمدت على إمكانات محدودة ورأس مال بسيط. وبرزت هذه المشروعات كخيار عملي لتأمين دخل مستقر، مستفيدة من انخفاض التكاليف التشغيلية والاعتماد على الطلب المحلي.

واتجه عدد من أصحاب المبادرات إلى تطوير أعمالهم عبر تقليص النفقات الثابتة، والعمل من المنازل أو المساحات الصغيرة، مع تنظيم الإنتاج وفق الطلب. وأسهمت خدمات التوصيل في تجاوز عائق الموقع، فيما لعب التسويق الرقمي دوراً محورياً في توسيع قاعدة الزبائن والوصول إلى شرائح جديدة.

ويؤكد متابعون للشأن الاقتصادي المحلي أن هذا النمط من الأعمال يعزّز الدورة الاقتصادية داخل المجتمع، ويوفّر فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، خاصة للنساء، في ظل تحولات فرضت البحث عن بدائل مرنة وقابلة للاستمرار.

ضمن هذا السياق، تبرز تجربة سلافة عباس مثالاً على قدرة المشروعات الصغيرة على التكيّف والتوسع. بدأت عباس نشاطها عبر مطعم أسسته مع شقيقاتها تحت شعار "لقمتي الطيبة"، قبل أن تضطر إلى إغلاقه. لم تتوقف عند هذه المرحلة، بل نقلت العمل إلى منزلها وأطلقت مطبخاً منزلياً يعتمد على الطلب المسبق وخدمة التوصيل، مستفيدة من السمعة التي بنتها سابقاً.

واجهت عباس تحدياً تمثّل في ضيق مساحة المطبخ المنزلي، ما فرض عليها تنظيماً دقيقاً للوقت وخطوات التحضير. وأوضحت أنها وضعت خطة عمل واضحة مكّنتها من زيادة الإنتاج تدريجياً رغم الإمكانات المحدودة.

تقدّم عباس أصنافاً متنوعة من المأكولات المنزلية، إلا أن طبق "الملوخية" يتصدر قائمة الطلبات، وفق ما ذكرته، نظراً للإقبال المستمر عليه وجودة المواد المستخدمة.

واعتمدت عباس على وسائل التواصل الاجتماعي للترويج لعملها، عبر نشر مقاطع فيديو قصيرة تشرح المقادير وطريقة التحضير. وأشارت إلى أن عدد متابعي صفحتها على فيسبوك ارتفع من نحو 6000 إلى 150 ألف متابع خلال أقل من شهرين، فيما بلغ وصول المحتوى نحو 15 مليون مشاهدة، بحسب إحصاءات الصفحة. وأسهم هذا التفاعل في زيادة الطلبات اليومية وتوسيع نطاق الانتشار.

وخلال شهر رمضان، أطلقت برنامجاً بعنوان "طبخة وخبرية"، يجمع بين تقديم وصفة سريعة ومعلومة موجزة عن مكونات الطبق وأصوله، مع التركيز على البساطة وتجنب المكونات المكلفة.

المغيبون والمعتقلون.. مسلسلات للفرجة!

الحرية– لبنى شاكر

عدةُ حلقاتٍ من مسلسل ما، لا تكفي عادة للحديث عنه كما يجب، لكنّ الأمر مختلفٌ هذه المرة، فالكلام يتجاوز أداء ممثل أو مَشاهد عنف أو مواضيع مكرورة كنا نتناولها فيما مضى، نحو قضايا حيّة، لها جُناتها، ولها أيضاً أهلها وضحاياها، نقرأ ونسمع عنهم، فنقول إن ما حدث لهم لا يُصدّق، لكن ما يحدث لهم حتى اليوم، حقيقةٌ لا يُصدّق، وربما يعلم صنّاع الدراما التلفزيونية إن طرح قضية ضحايا "صور قيصر" وما يأتي في سياقها عن المختفين والمغيبين قسراً، كمادة درامية، قبل أن تُحسم قانونياً، أمرٌ خطير، ولا سيما أن عائلات هؤلاء لا تزال تعيش فقداناً مُعلّقاً، وأملاً حزيناً، بمعرفة مصير أبنائهم أو على الأقل إقامة قبور لأجسادهم أو ما تبقى منها.

في الموسم الدرامي الحالي يحكي مسلسل "الخروج إلى البئر" للمخرج محمد لطفي عن معتقلي صيدنايا، ويذهب في أولى حلقاته نحو الاستعصاء الشهير في السجن عام 2008، كذلك يطرح مسلسل "قيصر لا مكان لا زمان" للمخرج صفوان نعمو، قضية الاعتقال والتعذيب. والإشكالية هنا تأتي من فكرة الحدث القائم المستمر، بمعنى أن الملفات التي تُقدّم كمادة درامية، تنتظر العدالة، وتعيش تجاذبات الأمر الواقع واستقطاباته، حتى إنه قبل بدء العرض بيومين فقط عادت قضية عائلة بطلة الشطرنج وطبيبة الأسنان السورية رانيا العباسي، إلى الواجهة بعد نشر شقيقها حسان العباسي مقطع فيديو لفتاة خائفة في مطار بإيطاليا تُحاول العبور إلى أوروبا، ويُعتقد أنّها قد تكون "ديما" ابنة شقيقته المُختفية منذ اعتقال العائلة عام 2013، ولم يُعرَف مكان اعتقالهم أو أية معلومات عنهم حتى اليوم، فكيف ستتعاطى عائلتها وعوائل الآلاف مع مسلسلات تخلق نُسخاً مشوهة من الحقيقة التي يريدونها؟.

المؤلم أيضاً، أن ما نراه من مَشاهد اعتقال وتنكيل وانتهاكات، ستسمح لنا بالبكاء واستحضار اليأس الحاضر أصلاً، تجاه من فقدناهم طيلة أيام الثورة، على الحواجز وفي فروع الأمن ومؤسسات الدولة، وغير هذا الكثير، حتى يُهيئ للبعض بأننا فعلنا شيئاً، لكن في الواقع لا شيء تغير. عدا عن أن كل ما حصل، لا يجب أن يصبح مشهداً مألوفاً دراميـاً، نعتاد رؤيته كما اعتدنا حكايات الخيانة الزوجية والاتجار بالمخدرات وتضحية الناس بأرواحهم فداء لزعيم عصابة. ولأن هذه المسلسلات غالباً ما تُنتج لتُباع لمنصات عربية، فهي في هذه الحالة تُصدّر الألم السوري لتحقيق نسب مُشاهدة، بينما يبقى المواطن في الداخل هو المادة الخام لهذا الألم دون أن ينعكس ذلك على تحسين واقعه الحقوقي أو المعيشي.

دماء ضحايانا ليست مادةً للترفيه

وكانت عائلات ضحايا "صور قيصر" والمغيبين قسراً في سجون النظام السوري، أصدرت بياناً أعلنت فيه رفضها القاطع لتحويل مأساتها إلى مـادة درامية تُعرض على الشاشات. مضيفة "إن جراحنا التي لا تزال تنزف ليست حبراً لسيناريوهات تجارية، وأنين أبنائنا ليس مادةً للتداول الفني، نرفض عرض أي عمل يتناول قضية المعتقلين قبل كشف الحقائق كاملة، وتحديد أماكن الـدفـن، وتسليم الـرفـات لذويها بكرامة. ونستنكر بشدة قيام ممثلين جاهروا بموالاة الجلاد، أو سخروا من آلامنا وازدروا تضحياتنا، بتجسيد أدوار ضحايانا. إن من صفق للقاتل لا يملك الحق الأخلاقي لتمثيل وجع المقتول".

وجاء في البيان أيضاً "إن قصص أبنائنا أمانة تاريخية لا تُباع ولا تُشترى في سوق الإنتاج التلفزيوني. إن عرضها في سياق "ترفيهي" تحت إشراف أو رقابة جهات متورطة هو تزييف للوعي وطعنة جديدة في قلوب الأمهات. ولن نسمح باستثمار دماء الشهداء لتبييض الوجوه أو تحقيق الأرباح. العدالة تُطلب في المحاكم، لا في استديوهات التصوير".

على ما يبدو

المسودات الأولى

علي الرّاعي

بعد احتدامٍ دام طويلاً في سرد التاريخ الروائي؛ من أن محمدٍ حسنين هيكل صاحب روايـة (زينب) المصرية حيناً، وطـوراً فرانسيس مراش صاحب رواية (غابة الحق) السورية قد فعلها أول مرة، كان أن تمّ في أحد ملتقيات الرواية في الرقة قبل عقدٍ ونصف؛ ما يشبه التوصل إلى حلٍّ توافقي، على أنّ منٍ كتب الرواية الأولى في العالم العربي هي السورية زينب فواز، لكنها ويا للدهشة والطرافة كانت تعيش في مصر..!

فحتى اليوم؛ لم تُحسم هوية الرواية الأولى في العالم العربي، ففي كل حين يأتي ناقدٌ ليؤكد أن الرواية الأولـى كانت من نصيب أديـبٍ مُختلف، وكان آخر من خـوّض في هذا البحث الناقد المصري سيّد البحراوي؛ عندما فجر ما يشبه "القنبلة" الدخانية في أوساط المثقفين الذين لديهم عقدة الريادة، معلناً عن اكتشافه رواية (وي، إذاً لست بإفرنجي)، وهي رواية صادرة في بلاد الشام، باعتبارها أقدم من كل ما سبق ذكره سورياً ومصرياً.. وعندما سألته عن سر هذا الاكتشاف قال: الحقيقة أنني لست من اكتشفها، بل اكتشفها أحد طلابي، وهذه الرواية الصادرة عام 1856؛ يتحقق فيها الشرط الروائي، وبالتأكيد هي أفضل من كل ما تمّ ذكره من روايات، وهي الرواية التي كتبها في ذلك الزمان خليل الخوري، وحققها شربل داغر سنة 2007، وصدرت في بيروت على أنها الرواية العربية الأولى..!

في كتابه (فن الرواية)؛ يـؤرخ كولن ولسن ليوم السادس من تشرين الثاني 1740 لصدور أول رواية في إنكلترا (باميلا أو مكافأة الفضيلة)، إلا أن أكثر الأشياء غرابة في شأن صدور (باميلا)؛ هو أن المؤرخين لم يبدُ وكأنهم قد لاحظوا أهميتها الثورية، فقد اعتبروها علامة أدبية بارزة بالطبع، ولاحظوا أيضاً أن هناك هوة سحيقة – نفسية وحضارية – بين عصر سويفت وعصر ديكنز، إلا أنهم يميلون إلى إرجـاع ذلـك إلى أسباب اجتماعية – الحروب والتحولات الصناعية – غير أن نظرة واحدة إلى كتب التاريخ تُبين أن هذا بعيد عن الصواب، إذ لم يحدث أي شيء في أوروبا يمتاز بالثورية حوالي عام 1740 الذي هو العام الذي صدرت فيه الرواية.

أما بالنسبة للثورة الصناعية والثورة الفرنسية؛ فقد جاءتا بعد مرور خمسين عاماً على ذلك، في وقت كانت فيه ثورة الخيال قد غيّرت كثيراً من أوروبا.. إذاً لقد كانت تلك نتائج لا الأسباب. فإذا ما كانت (باميلا) بمثابة ثورة بركانية، فإن رواية (جولي أو إيلويز الجديدة) لجان جاكر وسو سنة 1760؛ كانت بمثابة هزة أرضية، وعلى هذا الصعيد رأى ولسون أنه "ربما لم تكن هناك رواية أخرى لها التأثير ذاته الذي أحدثته على التاريخ الثقافي لأوروبا، وقد حققت لروسو شهرة لا يمكن تخيلها ".

ثمة أمر ما، يشدُّ بعض المثقفين إلى البحث عن المسودّات الأولى، أو الإرهاصات لبعض الأجناس الإبداعية، ولا سيما في الأدب، لدرجة تأخذ أحياناً تيمة النزعة، ، ولنتذكر لا يزال الإسبان إلى اليوم؛ فما زالوا يصرون على أن رواية كاتبهم (دون كيخوته) لسرفانتس؛ هي الرواية الأولى في العالم كله.

«ابن الحارة» يبدأ رحلته.. أولى تجارب المايكرو دراما الشامية في ريف دمشق

الحرية– ميسون شباني

انطلقت كاميرا المخرج إياد نحاس في منطقة دير علي بريف دمشق معلنة بدء تصوير المسلسل الشامي "ابن الحارة"، كأحد مشاريع المايكرو دراما الشامية الحديثة في الدراما السورية، ضمن توجه يواكب تطور أنماط المشاهدة عبر المنصات الرقمية.

العمل مؤلف من 60 حلقة قصيرة لا تتجاوز مدة كل منها دقيقة ونصف، يُنتج لصالح منصة سيرة، بإشراف عام سارة سوار الذهب، وبإنتاج تنفيذي لعلي عنيز.

ويشارك في بطولة المسلسل نخبة من نجوم الدراما السورية، منهم فـراس إبراهيم، بلال مارتيني، حسام الشاه، علي كريّم، مصطفى المصطفى، سوزان سكاف وبسام دكاك.

تدور أحداث "ابن الحارة" في حارة دمشقية خلال فترة الاحتلال الفرنسي، حيث ينجو الطفل "فارس" من الموت بعد اتهام والده بالخيانة وحرق منزل العائلة، ليعود بعد سنوات ملثماً بهدف كشف الفساد وإسقاط منظومة الظلم التي يقودها المختار المتحالف مع الكومندان الفرنسي.

تفاصيل أكثر على الموقع

مـن إدارة الفقـر إلى القضـاء عليه

يسرى المصري

إذا سألت أحدهم عن أوضـاع المعيشة فـي سـوريـا، فستسمع البعض يتحدث عن بـذخ وسـيـارات ومطاعـم ممتلئة وأربـاح تخرج من الأذن لكثرة الامتلاء، ويقول لك آخرون إنَّ الفقر يسكن البيوت والجيوب والرؤوس المثقلة بالهموم، والظهور المنحنية، والخيم التي لا تأوي من برد أو رياح أو مطر، وأريـاف بيوتها بلا سقوف وأحياناً بلا جدران. وثمة من لا يجد كفاف عائلته في اليوم، وثمة من توقف راتبه التقاعدي لأسباب تحتاج إلى إعادة دراسة وتأمل، مما جعله وعائلته وجهاً لوجه عرضة لسؤال الناس أعطوه أو منعوه. فأين الحقيقة؟

الأرقام التي ورثتها الحكومة تبدو وكأنها تروي سردية انهيار لا يمكن إصلاحه.. أكثر من 16.7 مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة، 90% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، والبـطـالـة تتفشى فـي كـل مكان. الناتج المحلي الإجمالي تقلص بأكثر من النصف، وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن تكلفة التعافي قد تصل إلى 216 مليار دولار. أمام هذه التحديات المهولة، يبرز السؤال المهم: هل تكتفي الحكومة بإدارة الفقر عبر توزيع المساعدات والإغاثات، أم تضع خطة ومنهجاً جديداً يقدم مقاربة مغايرة جذرياً من خلال تحويل الفقر من قدر محتوم إلى تحدٍ قابل للحل، عبر بوابة رئيسية هي "العمل"؟

إذا أردت مسك الخيط لشبكة الفقر العنكبوتية التي تنسج خيوطها بالسر والعلن، وخاصة في الأرياف، فعليك أن تنزل بداية إلى الشارع.

سنوات من الاعتماد على الإغاثة مضت، وحـان الوقت كي تتبنى الحكومة السورية الجـديـدة مقاربة اقتصادية طموحة تضع القضاء على الفقر عبر استعادة "سبل العيش الكريمة" في صلب برنامجها. وذلك يتطلب من المنظمات الدولية والمانحين إعادة النظر في آليات التمويل التقليدية، والانتقال من منطق "إدارة الفقر" إلى شراكة حقيقية في البناء.

مـؤخـراً، بـدأت أصـوات جديدة تصدح من العاصمة دمشق، حيث كـان الهم اليومي للمواطن يتمحور حول تأمين رغيف الخبز أو ساعات قليلة من التيار الكهربائي، وبات يتردد صدى عبارة لافتة للنظر: الهدف لم يعد إدارة الفقر، بل خطة استراتيجية للقضاء عليه خلال سنوات قليلة. هـذا الطموح، الـذي قد يبدو للبعض حلماً بعيد المنال في بلد دمرته 14 سنة من الحرب، سيعكس تحولاً جوهرياً في الفلسفة الاقتصادية للحكومة.

وفي قـراءة لما تطرحه الحكومة اليوم بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، وخاصة برنامج الأمـم المتحدة الإنـمـائي ومنظمة الأغذية والزراعة، نلحظ بداية تحول من المنطق الإنساني البحت إلى منطق التنمية المستدامة. وهنا ليس المطلوب فقط إبقاء الناس على قيد الحياة، بل تمكينهم من كسب عيشهم بكرامة. ذلـك يفسر الـتـركـيـز الكبير على برامج "العمل" التي ستصبح أداة رئيسية في استراتيجية التعافي.

| تفاصيل أكثر على الموقع

مدفع رمضان.. من صوت الفرح في الذاكرة السورية إلى رمزٍ اجتماعي طقسي

يحيى مهايني.. عندما يصبح الدور الصغير علامة فارقة في مسيرة نجم عالمي

الحرية – ميسون شباني

ليست كل الأدوار تُقاس بمساحتها الزمنية، ولا تُختزل قيمة الممثل بعدد مشاهده على الشاشة. أحياناً يكفي حضور خاطف ليصنع أثراً ممتداً، ومشهدٌ واحد متقن قد يرسّخ اسم صاحبه أكثر من بطولة كاملة. هذا تماماً ما يفعله الممثل السوري يحيى مهايني، الذي يواصل تثبيت حضوره كأحد أبرز الوجوه التمثيلية الصاعدة عربياً وعالمياً

في مسلسل مولانا، ظهر مهايني في عدد محدود من المشاهد ضمن الحلقة الأولى، إلا أن تأثيره تجاوز حـدود الزمن القصير. قـدّم أداءً مكثفاً قائماً على الاقتصاد التعبيري والانضباط الداخلي، نظرات محسوبة، انفعال هادئ متصاعد، وصمت مدروس حمل في طياته أبعاد الشخصية النفسية..

| تفاصيل أكثر على الموقع

بين دفء الشام وخفة الكوميديا..

جيني إسبر تتألق في موسم رمضاني متجدد

| تفاصيل أكثر على الموقع

التلاج في طرطوس..

حلوى تراثية تروي ذكريات المدينة

| تفاصيل أكثر على الموقع

الحرية alhurriyah.sy
صحيفـــة إلكترونيـــة تخصصية تصـــدر عن مؤسسة الوحـــدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع | دمشق – كورنيش الميدان
المدير العام خالد الخلف | مدير التحرير يســرى المصري | أمينـا التحرير أمين الدريوسي – باسم المحمد